

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و إدارة الأعمال

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص : إقتصاد دولي

الموضوع

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر

دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس و المغرب خلال الفترة 2000-2010.

من إعداد الطالبة :

شاقور جلطية فايزة

تحت إشراف :

أ. بن باير حبيب

أعضاء اللجنة المناقشة :

رئيسا	جامعة وهران	أستاذ محاضر أ	تراري مجاوي حسين
مقررا	جامعة وهران	أستاذ	بن باير حبيب
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ محاضر أ	طايبى غالية
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ محاضر أ	حاكمي بوحفص
مناقشا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر أ	تشيكو فوزي

السنة الجامعية : 2013/2012.

شكر وإهداء

إن الشكر و الحمد لله وحده نحمده و نشكره على أن تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع
فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله شاكرة الله عليها ثم لهما جميع
عونها و مساندتهما ، و لكل العائلة كبيرا و صغيرا .

كما أتقدم بعميق شكري إلى كل من ساعدني بالإشراف و الآراء الأستاذ المشرف بن باير
حبيب،الأستاذ زايري بلقاسم، و الأساتذة المدرسين بجامعة وهران .

شكري أيضا إلى جميع زملائي و زميلاتي بنفس الجامعة وفقهم الله .

جازاهم الله عنا خير الجزاء

فهرس المحتويات

شكر و إهداء

المقدمة العامة أ-هـ

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

مقدمة الفصل الأول 06

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في محتوى النظرية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفاهيم عن الاستثمار الأجنبي المباشر 07

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر 07

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 10

3. مفاهيم عن الشركات المتعددة الجنسيات 12

4. الاختيار بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير 15

المطلب الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. نظرية عدم كمال الأسواق 20

2. نظرية توزيع المخاطر 21

3. نموذج OLI لدينينغ-النظرية الانتقائية- 22

4. نظرية دورة حياة المنتج 23

المبحث الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المصدر 26

1. الأثر على التجارة 26

2. الأثر على العمالة 27

3. الأثر على الإيراد الضريبي 28

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.

1. الأثر على نقل التكنولوجيا 29

2. الأثر على العمالة 32

3. الأثر على ميزان المدفوعات 33

4. الأثر على الدخل و النمو 35

5. الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية 42

خاتمة الفصل الأول 44

الفصل الثاني: وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و الجزائر

46.....مقدمة الفصل

المبحث الأول: محددات و مناخ الاستثمار في الدول النامية

47.....المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

1. المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.....47
2. المحددات المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر.....50
3. مقومات مناخ الاستثمار.....51
4. المؤشرات الدولية لأداء مناخ الاستثمار.....53

57.....المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الدول النامية

1. سياسات تشجيع الاستثمار في الدول النامية و الدول العربية.....57
2. تطور البيئة المؤسسية في الدول النامية.....60
3. موقع الدول العربية من المؤشرات الدولية للاستثمار.....63

المبحث الثاني: وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دول المقارنة

65.....المطلب الأول: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية

1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية قبل العام 2000.....66
2. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بعد العام 2000.....67
3. توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الإفريقية.....68
4. وضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية.....69

المطلب الثاني: وضعية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر و دول المقارنة

1. تدفقات الاستثمار إلى الجزائر و دول المقارنة حسب القيمة.....71
2. تدفقات الاستثمار إلى الجزائر و دول المقارنة حسب القطاعات.....76

80.....خاتمة الفصل

الفصل الثالث: المعوقات المؤسساتية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

81..... مقدمة الفصل

المبحث الأول: المعوقات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

83..... **المطلب الأول: مدى تمتع الأجانب بحق التملك في القانون الجزائري**

83..... 1. تطور قانون الاستثمار في الجزائر

88..... 2. تملك الأجانب للعقار الفلاحي

89..... 3. تملك الأجانب لحقوق الملكية الصناعية و التجارية

93..... 4. مدى تمتع الأجانب بتملك أسهم شركات البنوك و المؤسسات المالية

94..... **المطلب الثاني: نزع الملكية و الاستثمار الأجنبي المباشر**

94..... 1. نزع الملكية و الاستثمار الأجنبي المباشر

95..... 2. المصادرة

96..... 3. التأميم

97..... 4. نزع الملكية في التشريع المغربي و التونسي

المطلب الثالث: القيود القانونية الضريبية و المالية على الاستثمار الأجنبي

98..... 1. القيود القانونية الضريبية

102..... 2. القيود القانونية على الصرف الأجنبي و التحويلات النقدية

104..... 3. تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر

المبحث الثاني: المعوقات الإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

107..... **المطلب الأول: معوقات النظام السياسي و البيئي**

107..... 1. اثر النظام السياسي على تدفقات الاستثمار في الجزائر

109..... 2. النظام البيئي و الاستثمار الخاص في الجزائر

111..... 3. النظام السياسي و البيئي و الاستثمار في المغرب و تونس

المطلب الثاني: المعوقات الإدارية و الإجرائية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

112..... 1. مشاكل الفساد و البيروقراطية

114..... 2. معوقات تخص الإجراءات الإدارية

124..... خاتمة الفصل

الفصل الرابع: المعوقات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

126.....	مقدمة الفصل
	المبحث الأول: المعوقات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر
127.....	المطلب الأول: النمو و التنافسية في الاقتصاد الجزائري
128.....	1. مدى استقرار معدلات النمو خارج المحروقات خلال 2000-2010.....
129.....	2. مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي.....
132.....	3. تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر.....
133.....	المطلب الثاني: تحليل المؤشرات الكلية للاقتصاد في الجزائر
133.....	1. تحليل معدلات التضخم.....
134.....	2. العجز الموازني.....
136.....	3. التوازن الخارجي.....
140.....	المطلب الثالث: معوقات تخص السياسة الضريبية و التجارية
140.....	1. السياسة الضريبية.....
143.....	2. السياسة التجارية.....
146.....	3. سياسة الخوصصة.....
152.....	المبحث الثاني: معوقات تخص التمويل البنكي و البني التحتية
152.....	المطلب الأول: معوقات التمويل البنكي
153.....	1. النظام البنكي في الجزائر.....
	2. مدى مساهمة النظام البنكي الجزائري في تمويل الاستثمارات الخاصة خلال الفترة 2000-
157.....	2010.....
160.....	3. معوقات تخص التمويل عن طريق السوق المالي.....
	المطلب الثاني: معوقات البني التحتية و الموارد البشرية.
164.....	1. توفر العقار الصناعي.....
165.....	2. مشكلة البني التحتية للموانئ.....
165.....	3. الاتصالات.....
167.....	4. معوقات تخص الموارد البشرية.....
174.....	خاتمة الفصل

176.....الخاتمة العامة

قائمة المراجع

قائمة الجداول و الأشكال

الملاحق

في ظل التحولات العالمية الحالية ، التراجع المتوقع في النفط و مصادر الدخل الأخرى المستمدة من أنحاء العالم ، التنافس المتزايد في الأسواق العالمية و تقلص فرص النزوح العمالي بات من الضروري التحول إلي استراتيجيات تنموية و اقتصادية مبنية على التنافسية و المدخلات العلمية و التكنولوجية في الصناعات و الخدمات ، الإيرادات الريعية في بعض البلدان منها الجزائر جعلت طوال أعوام هذا التحول بطيئا رغم ما عرفته الصناعات الثقيلة خلال فترة السبعينات ، المشاكل المالية و الإدارية بالخصوص ضلت تلزم إلى تبني مناهج جديدة ، مثل الاستثمار الخاص كركيزة لهذا المنهج .

و سعيا منها إلى استمالة رأس المال الأجنبي ، حاولت غالبية الدول البدء بإصلاحات جذرية لتحسين المناخ الاستثماري من حيث إبراز عوامل السوق و التحفيزات المالية المقدمة في هذا الشأن . إلا أن السياسات الاقتصادية المتبناة في الجزائر حتى أواخر الثمانينات لم تسمح بولوج الاستثمار الأجنبي ، تلاه بعد ذلك قرابة عقد كامل من عدم الاستقرار السياسي و الأمني ما رفع من الأخطار المرتبطة بالاستثمار في القطاعات خارج المحروقات ، غيرت بعدها الجزائر توجهاتها الاقتصادية بغرض توفير البيئة الملائمة للأعمال من خلال السماح بالاستثمار الخاص في قطاعات مختلفة و قد هيأت لذلك قائمة مطولة من الترتيبات القانونية و الاقتصادية تسيرها هيئات حكومية مختصة، جاء هذا للنهوض بالقطاعات التي فشل القطاع العام على الحفاظ على مردوديتها ، فحتى اليوم مازال القطاع السياحي على سبيل المثال بحاجة إلى استثمارات ضخمة لتحسين مساهمته في النمو الاقتصادي .

أهمية الموضوع

يكتسي الاستثمار عموما أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي، تتزايد ه ذه الأهمية مع ما يمكن أن ينجم عن الاستثمار من نقل تكنولوجي – كونه أحد أهم عوامل التنافسية في الأسواق و الاقتصاديات العالمية – القيمة المضافة و التشغيل، تأهيل اليد العاملة ، التحرر من التبعية الريعية للاقتصاد بالنسبة للدول الريعية و تحسين إيرادات الميزانية العامة عن طريق الضرائب المختلفة على نشاط الشركات المستثمرة، غير أن الموضوع لا يتناول هذا الجانب بقدر ما يحاول إبراز التحديات و الصعوبات التي تحيط بالاستثمار الأجنبي في الجزائر.

إشكالية البحث

انطلاقا من الدور الذي قد تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم القاعدة التنموية في الجزائر على المدى الطويل ، فان تهيئة البيئة الملائمة هو أكثر من ضروري ، ولا تكون هذه التهيئة استنادا إلى الضمانات القانونية و المالية فقط بل و بتحديد أهم الصعوبات و المعوقات التي يمكن أن تشكل تحديا أمام قرارات الاستثمار في الجزائر. لذا فان الإشكالية الأساسية تتمحور حول: " **تحديد المعوقات المؤسسية و الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**". مصاعغا في شكل التساؤل الرئيسي الذي نقوم بتحليله في هذه الإشكالية : **ما هي المعوقات المؤسسية و الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في القطاعات خارج المحروقات ؟**

و يتفرع من هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

هل يشكل النظام السياسي عائقا للاستثمار في الجزائر؟

وهل البيئة الاقتصادية في الجزائر بتشريعاتها و مؤشراتها الكلية خلال الفترة 2000-إلى 2010 بيئة غير ملائمة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ؟

فرضيات البحث

بالنظر إلى البيئة الاقتصادية في الجزائر و التي تعتبر حديثة العهد باقتصاد السوق، فان أربعا من الفرضيات قد يجيب على تساؤلنا الأساسي ، التي تدخل في إطار تفسير المعوقات التي تواجه الاستثمار المباشر:

- النظام السياسي ، المشاكل الأمنية، الإدارية و البيروقراطية قد لا تكون مشجعة على استثمار الأجانب على المدى الطويل و اعتبارها عائقا أساسيا للاستثمار المباشر.
- ترسانة القوانين قد يعثر بها ثغرات لا تساعد على توجيه المستثمر الأجنبي و قد تعطي نظرة غير واضحة لرؤية المشرع و معاملته للاستثمارات.
- العوامل الاقتصادية و الإنتاجية (البشرية و رأس المال) أولى محددات الاستثمار ، لذا قد لا تساعد المؤشرات الاقتصادية الحالية إلى المبادرة الاستثمارية حين تحليلها.

○ المساحة الشاسعة للقطر الجزائري قد تطرح مشكل التنمية غير المتوازنة للمناطق الداخلية و توزيع البني التحتية من حيث العدد و الجودة المطلوبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وضعية البحث

تناولت دراسات و بحوث عديدة سابقة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر معظمها تركز حول تحديد العوامل المحددة لتدفق هذه الاستثمارات ، نلخص منها ما يلي:

- إضافة إلى الدراسات العديدة في هذا المجال نبرز جزءا ضئيلا منها من خلال:

- دراسة ل Ahmed et Root عن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير الاستخراجية في 70 دولة خلال الفترة (1966-1970) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو و التكامل الاقتصادي و التدابير التجارية و النقل و المواصلات تمثل العوامل الاقتصادية الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، هذا بالإضافة إلى الخصائص المؤسسية للدولة المستقبلية و التي تشمل درجة الاستقرار السياسي و تدخل الحكومة في الاقتصاد و التشريعات التي تحدد الحقوق القانونية للشركات الأجنبية و محددات الملكية الأجنبية و نظام ضريبة الملكية و الأرباح .

- و في دراسة ل Shneider et Frey (1985) من خلال بناء نموذج اقتصادي سياسي شمل ستة محددات اقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر و أربعة عوامل سياسية و عامل يمثل كل من المصالح السياسية و الاقتصادية في عينة من 54 دولة نامية ، و جدا أن مستوى التنمية الاقتصادية و العجز في ميزان المدفوعات تمثل أهم العناصر الاقتصادية و أن حجم المساعدات الثنائية من الدول الغربية تمثل أهم العناصر السياسية ، كذلك أدى عدم الاستقرار السياسي و الشغب إلى تخفيض جوهري في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

-و لقد اختبر Wang et S (1995) في تناولهما حالتي الصين و المجر أثر الأجور و معدل الفائدة و معدل الصرف و القيود التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر ، ووجدا أن الأجور تؤثر إيجابا و معدل الفائدة يؤثر سلبيا في كل من الدولتين ، بينما يؤثر معدل الصرف بالموجب في الصين و يؤثر سلبا في المجر ، و مارست القيود التجارية تأثيرا سلبيا في حالة الصين .

-بالنسبة إلى الدراسات للاقتصاد الجزائري، ففي تقرير مشترك للجنة الأوروبية و المكتب الأمريكي (شلومبرغر) لسنة 2004 كشف عن جملة من العراقيل التي تحول دون القيام بالاستثمار في الجزائر ، وقد كانت معظم الآراء التي أثارها المستثمرون الأجانب تؤكد على وجود عراقيل حتى بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة، استند التقرير على مجموعة من الدراسات التي قامت بها معاهد و مراكز دراسات متخصصة و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و برنامج الأمم المتحدة للتنمية و البنك العالمي.

و أكد التقرير أن عوائق الاستثمار لم يطرأ عليها أي تغيير فقد لوحظ نقص في النشاط لدى الحكومات الجزائرية المتعاقبة تجاه المقترحات و التوصيات المتصلة بالخطوات الواجب اتخاذها لتطوير مناخ الاستثمار ، و طرح التقرير عددا من المشاكل المبدئية التي تعيق الاستثمارات ، و استنادا إلى سبر الآراء الذي شمل 250 شركة و مجموعة غربية خارج نطاق المحروقات أشاروا إلى أن الوصول إلى السوق يعد أهم عامل بنسبة 37 ، تليه نسبة 42 للاستقرار السياسي و الاقتصادي ، ثم الإطار التشريعي و القانوني بنسبة 34 ، يضاف إلى ذلك نقص توفر المعلومات و المعطيات ، و عدد المستثمرون نقاط القوة في حجم السوق و كلفة اليد العاملة .

أما نقاط الضعف فتتمثل في ضعف و تواضع إنتاجية اليد العاملة و إشكالية الاستقرار السياسي و تفشي الرشوة و الضعف في مجالات الحكم الراشد ، و نقص الهياكل القاعدية و خدمات الجمارك و الخدمات البنكية و بروز السوق الموازية و صعوبة الوصول إلى التمويل و العقار ، و عن تجارب المستثمرين مع السلطات الجزائرية أشار التقرير إلى أن 62 من المستثمرين كانت تجربتهم سيئة جدا مقابل 29 اعتبروها جيدة، أما عن خيارات الاستثمار فان 60 لا يحبذون شركاء من القطاع العام و لا شراء مؤسسات في طور الخصخصة .

التحديد الزمني للبحث

حدد البحث من خلال موضوعه المجالات ، فهو يستهدف القطاعات خارج المحروقات ، أي القطاع الأولي الزراعة و القطاع الصناعي و قطاع الخدمات ، و على مدى زمني كان من العام 2000 إلى العام 2010 ، و جاء في شكل دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس و المغرب، و ذلك للأسباب التالية:

- استقطب قطاع المحروقات معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بالمقابل لم ترد إلى القطاعات الأخرى بالرغم من الحاجة و الفرص المعروضة القدر المأمول .
- كانت الفترة ما قبل ال 2000 مضطربة على جميع الأصعدة، ليلحظ ابتداء مع بداية القرن الجديد تجدد و تحسن للمناخ الدبلوماسي و الاستثماري .
- تتقاسم دول الجوار بالرغم من بعض الفروقات في الميزة الاقتصادية العديد من عوامل الجذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما تشابهت مسيرات الإصلاح الاقتصادي من حيث التوقيت و الخطوات في تونس و المغرب و الجزائر.

الطريقة المستعملة في البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال أداته المتمثلة في الإحصاء لتحليل الأرقام و البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دول المقارنة ، و التي استخرجت من تقارير و منشورات إحصائية معترف بها و المستخدمة في بحوث أكاديمية المقدمة من طرف المؤسسات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و كذا في تبيان وضع الدول في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار ، كما استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص المعوقات الأساسية للاستثمار بمقارنة وضع دول المغرب ايزاء تلك المسائل. أما الأدوات المستخدمة في البحث ، فقد اعتمد البحث على الكتب و المراجع باللغتين العربية و الأجنبية الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى التقارير المتوفرة من المراجع الالكترونية كمنشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمنظمة العالمية للشغل و مختلف تقارير البنوك المركزية في الدول الثلاث.

تقسيمات البحث

قسم البحث إلى أربع فصول، تطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ، ثم في الفصل الثاني إلى وضعية الاستثمار في الجزائر و ذلك بالتطرق إلى أحجام التدفقات إلى الدول النامية و الدول العربية وموقع تصنيفات هذه الأخيرة من مؤشرات الاستثمار الدولية ، ليتناول بعد ذلك الفصل الثالث و الرابع إلى المعوقات المؤسساتية و الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

مقدمة الفصل

ساعد انفتاح الدول على الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية على تنامي حركة الرساميل، إذ كان لزاما على الدول المتضررة من نتائج هذه الحرب فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية كدع م أساسي للاقتصاد، من جهتها أيضا استفادت الأطراف المستثمرة من أسواق الدول المتقدمة نتيجة الديناميكية التي عرفتها بعد ذلك، من حيث ارتفاع إنتاجية العمالة و تركيز أنشطة ابحث و التطوير، لتتفوق خلال سنوات حركة الاستثمارات على التجارة العالمية خاصة بداية الثمانينات. من جهتها الدول النامية لم تكن في منأى من هذه التطورات، إذ دفعت الحاجة إلى التمويل نتيجة معدلات الادخار و الدخول المتدنية، إلى الإسراع نحو توجهات اقتصادية جديدة من شأنها استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد سجلت أمثلة كثيرة من النجاحات في دول شرق آسيا، فرق التكلفة في الإنتاج و الاتساع المتزايد للأسواق كانت أهم عوامل الجذب حتى الآن، يضاف إلى ذلك حزمة من الحوافز المالية و الأنظمة التجارية. من أجل الإحاطة بالجانب النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، سواء من حيث المصدر أ و الوجهة و العوامل التي تتحكم في انتقاله، يتناول هذا الفصل أهم ما جاء في النظرية الاقتصادية بخصوص هذا النوع من التمويل الخارجي و ذلك من خلال الأتي:

- المبحث الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر في محتوى النظرية الاقتصادية.
- المبحث الثاني:أثار الاستثمار الأجنبي المباشر(على الدول الأصل و الدول المستضيفة).

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في محتوى النظرية الاقتصادية

حاول عدد كبير من الاقتصاديين تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، انطلاقاً من فرضيات بدأت مع تطور التدفقات تفقد من قدرتها على التحليل ، ليأتي جيل آخر من الدراسات التي استطاعت تفسير جزء كبير من هذه الاستثمارات .

المطلب الأول: مفاهيم عن الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف العديد من الهيئات والأطراف الدولية و ذلك لتسهيل العمليات المحاسبية التي تقوم بها الدول المضيفة و المصدرة لرؤوس الأموال.

1-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي هدفه حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.(1)

وتعرفه المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ب "عملية استثمار يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها.(2)

ويعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد ،تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر.(3)

وتضيف معظم التعاريف شرط أن يأخذ هذا الاستثمار شكل خلق مؤسسة في البلد المضيف، شراء أو المساهمة في رأس المال ب 10% على الأقل، إعادة استثمار الأرباح للفرع في البلد المضيف، الاستثمار Greenfield أو ex nihilo.

وبهذا يكون الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بخاصيتين هما :سمة المخاطرة إذ لا يكتفي بالتمويل وسمة ارتباطه بميزة صناعية في غالب الحال.وتسجل عملياته في ميزان المدفوعات حسب المصدر الجغرافي لرأس المال و ليس حسب الشركة الأم أو فروعها، إذ يسجل استثمار في فرنسا لفرع في

¹ عبد المجيد قدي، 2005، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 251.
² عبد الباسط بوزيان، دور السيارة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2006-2007، جامعة الشلف، ص 18.
³ خالد علي كاجيجي، محمد مسعود خليفة، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب و الطرد، ورقة بحث ضمن مؤتمر الاستثمار و التمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 04.

هولندا تابع لشركة أم في الولايات المتحدة الأمريكية في ميزان مدفوعات هولندا وليس الولايات المتحدة الأمريكية.

1-2 مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر (2):

الجدول رقم (01): مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.

مسلسل	البنود
1	التحويلات الواردة من قبل الأجانب من خلال حساب رأس المال والتي تمثل نسبة 10% أو أكثر من حقوق ملكية المستثمر فيها.
2	(+) التحويلات الواردة من قبل أجانب من خلال حساب التشغيل ، والتي تمثل نسبة 10% أو أكثر من حقوق ملكية المؤسسة المستثمر فيها.
3	(+) التحويلات الواردة من قبل الأجانب لشراء أراضي وعقارات
4	(+) ملكية الأجانب لنسبة (10%) من قيمة حقوق الملكية للشركات المتداولة بالبورصة
5	(+) الإرباح المعاد استثمارها من قبل أجانب
6	(+) الأصول العينية للأجانب في المشروعات
7	(+) قيمة القوة التصويتية في حالة نصيب المستثمر الأجنبي المباشر أقل من (10%) من قيمة حقوق الملكية للشركة.
8	(+) قيمة أنشطة التأجير التمويلي (كتأجير آلات الحفر والسفن والطائرات) التي يقوم بها المستثمر الأجنبي.
9	(+) قيمة القروض طويلة وقصيرة الأجل والائتمان التجاري بين المؤسسات المستثمر فيها والمستثمر المباشر.
10	(+) قيمة الاستثمار الأجنبي في البترول وأنشطة البحث والتنقيب واستكشاف الموارد الطبيعية.
11	(-) القروض المضمونة من المستثمر المباشر إلى مؤسسة الاستثمار المباشر.
12	(-) الودائع والأنشطة العادية بين البنوك الأم وفروعها الخارجية.
13	(-) اهلاكات رأس المال المستثمر.

المصدر: مؤتمر التمويل و التنمية، "الاستثمار الأجنبي بين عوامل الجذب و الطرد"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (2006)، ص 06.

1-3- الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر :

تعرف الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بأنها تملك الأجنبي عددا من السندات أو الأسهم في إحدى الشركات المحلية بصورة لا تمكنه من السيطرة أو الرقابة على أعمالها ، مقابل الحصول على عائد نظير هذه المشاركة المتمثلة بالأسهم و السندات .أو هو تملك دولة أو فرد في دولة مجموعة من الأوراق التجارية أو مجموعة من السندات و الأسهم الاستثمارية بمقدار ضئيل بحيث لا تسمح لأصحاب الحق المستثمرين أن يساهموا في إدارة رأس المال أو المشروع و الإشراف عليه، بينما نجد أن المستثمر الأجنبي المباشر يملك بالكامل أو الغالبية من أسهم و سندات المشروع مما يخوله حق السيطرة و الرقابة و المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع.تضاف إلى هذه النقطة الأساسية فروقات أخرى :

- ينفذ الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق كبير عن طريق الشركات بدلا من المستثمرين

الأفراد.

- بالرغم من أن كلا النوعين من الاستثمارات يتضمن ملكية رأس المال في دولة أجنبية، فإن

الاستثمار في محفظة الأوراق المالية يجعل الإدارة الحقيقية للمشاريع في أيدي مديريين من نفس الدولة التي تقع فيها المؤسسة ، أي أن هذه المؤسسة أو الشركة تحصل على قسط من رأس مالها من الخارج في الوقت ذاته تبقي على مسؤوليتها الإدارية عكس الاستثمار المباشر حيث إن الشركة خارج الدولة التي يقع فيها المشروع لاتزود المشروع بالمال فقط و لكن يفترض أنها مسؤولة على إدارة عمليات المشروع.

- لا تخضع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة للمراقبة ولا يتولد عنها ارتباط أو علاقة دائمة مع

الشركة و يأخذ شكل حيازة الحقوق الأجنبية(الأسهم ، السندات ، سندات الخزينة و سندات أخرى قصيرة ، متوسطة و طويلة الأجل).

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

2-1- الاستثمار الثنائي⁽¹⁾: قد تكون المشاركة مع رأس المال الوطني الخاص أو رأس المال الوطني العام أو الاثنين معا ومن ثم تظهر نتيجة لتلك المشاركة ما تسمى بالمشروعات المشتركة، كما قد يكون الشريك الأجنبي مستثمرا خاصا أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية، المشاركة لا تقتصر على رأس المال بل تمتد إلى الإدارة و الخبرة و براءات الاختراع أو العلامات التجارية، ويرى "تيربسترا"⁽²⁾ أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية و يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

- من خلال التعاريف السابقة لهذا النوع من الاستثمار فإنه ينطوي على:
- الاتفاق طويل الأجل بين الجوانب التالية: طرفين استثماريين أحدهما شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي.
 - ليس بالضرورة أن يقدم أحد الطرفين حصة في رأس المال إذ يمكن أن تكون من خلال تقديم الخبرة و المعرفة أو التكنولوجيا.
 - أن يكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

2-2- الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي :

ويعتبر من أهم أشكال الاستثمار المباشر و المحرك الرئيسي له، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، ويتميز بالحجم الكبير من حيث

¹ أحمد زغدار، تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة- دراسة تحليلية-أبحاث روسيكادا ، الجزائر، العدد 03 ديسمبر، 2005، ص167.
² عيد السلام أبو قحف، (2003)، اقتصاديات الأعمال و التمويل الدولي، دار الجامعة الجديدة، ص482.

المبيعات و الإنتاج و تنوعه، وتفوقها التكنولوجي و الانتماء إلى اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا و كذا زيادة درجة التنوع والتكامل.

وقد ساهم هذا النوع من الاستثمار في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير و فعال مقارنة بالشكل الأول كما يترتب على كبر حجم الاستثمار خلق فرص للعمالة المباشرة و غير المباشرة إلا أن بعض الدول النامية تتحفظ بخصوصه نظرا لأخطار الاحتكار و التبعية الاقتصادية و ما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي و الدولي في حالة تعارض المصالح.

2-3-- الاستثمار بنظام المناطق الحرة:

هي نوع خاص من الاستثمارات المباشرة وتكون على شكل مشاريع مشتركة أو مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو مشاريع مملوكة للمحليين، وكخطوة للمزيد من تحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإعداد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف بهدف التوصل لاتفاقية دولية تتيح ظروفًا ومناخًا أفضل للمستثمرين في الدول المضيفة، و تقوم هذه الاتفاقية على العناصر التالية⁽¹⁾:

- تحقيق مستويات عالية لتحرير الاستثمار.

- تحقيق مستويات عالية لحماية المستثمرين.

- توفير آلية لتسوية و فض المنازعات.

كما يرجع اختلاف الاستثمار المباشر إلى الأسباب التالية:

- الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي الاختلاف في خصائص الشركات متعددة الجنسيات من حيث الحجم و عدد الأسواق العالمية التي تخدمها و مجالات النشاط.

- عوامل ترتبط بالأرباح و التكاليف و الأخطار التجارية و غير التجارية.

3- مفاهيم عن الشركات متعددة الجنسيات:

¹ - عبد الباسط بوزيان، دور السياسات المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، مرجع سابق ذكره، ص 35.

واكب ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر تزايد لظاهرة أخرى هي الشركات متعددة الجنسيات، حيث لم يتعدى الاستثمار الأجنبي عام 1970 - 2,3% من الاستثمار العالي ليبلغ عام 2003- 9,2% و حسب **CNUCED** فإن الاستثمار الأجنبي المباشر تعدى عام 2004 - 9000 مليار دولار موزعة على ما يقرب 70000 شركة متعددة الجنسيات و 690000 فرع تابع لها⁽¹⁾ وبالتالي أصبح بالإمكان اعتبار أثر استثمارات هذه الشركات محددًا رئيسيًا لحركة الاستثمارات العالمية.

يعرف "Ch -Michalet"⁽²⁾ (1975) الشركات متعددة الجنسيات كمؤسسة وطنية كبرى تسيطر على العديد من الفروع الإنتاجية في العديد من الدول في نفس الوقت .

أما فرنون⁽³⁾ "Vernon" فيعرف الشركة متعددة الجنسيات بأنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار و التي تمتلك تسهيلات أو فروعًا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر، ويرى "هود Hood" و "ينج Young" أن الشركة متعددة الجنسيات هي تلك الشركة التي تمتلك

وتدير مشروعات استثمارية في أكثر من دولة أجنبية.

-كما يظهر مفهوم آخر عن ما يعرف بالشركة الدولية و التي يعرفها رولف " Rolf " أنه لكي تصبح الشركة دولية يجب أن تصل نسبة مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25 % من إجمالي المبيعات أو عدد العاملين أو حجم الاستثمار الكلي الخاصة بها.³

وقد يفهم من مصطلح الشركات متعددة الجنسيات الشركات التي تملك على الأقل وحدة إنتاجية في الخارج، إذن فهي التي تقوم بإنتاج جزء من نشاطها خارج حدود الدولة الأصلية في إطار فروع بالخارج حتى و إن كان هدفها هو توجيه الإنتاج إلى دول أخرى. أما من وجهة أكثر عمقا فان هذه الشركات هي تلك المؤسسة التي تسيطر أو تمتلك شركات أو أصول عينية ومالية في دولتين على الأقل مستندة في ذلك على إستراتيجية متعددة الأطراف و الاختلافات السوسيو-اقتصادية للدول المضيفة.

ويثبت الواقع أن هذه الشركات عون أساسي في الاقتصاد العالمي إذ أن أكبرها أقوى ماليا من معظم الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، وهي أكبر الفاعلين في الأسواق المالية العالمية نظرا لحاجتها الكبيرة للتمويل و فوائضها المالية أيضا .

¹ -Paul Krugman et Maurice obsfeld, (2007), économie internationale, 7^e édition, Person édition, p196.

² -Jean Pierre Paulet,(1997), Les multinationales- frein ou moteur de l'économie, Ellips, p 05.

³ - عيد السلام أبو قحف،(1998)، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، ص 22.

تشغل 100 أكبر الشركات المتعددة الجنسيات 6 ملايين موظف وتملك أكثر من 2000 مليار كأصول في الخارج (أي 8/1 من إجمالي الأصول لمجموع الشركات الأم)، وتسجل رقم أعمال بالخارج يقارب 2000 مليار دولار .⁽¹⁾ كما أن معظم شركاتها الأم مقيمة في الثلاثية (الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا ، اليابان) تنظم أوروبا الغربية 58 من أصل 100 شركة متعددة الجنسيات 48 بالمئة تابعة لألمانيا ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، هولندا ، سويسرا، على المستوى القطاعات فان النصف موجه للالكترونيات والصناعات الكهربائية ، السيارات ، البترول و الخدمات.

في هذا الصدد أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية مؤشرا لقياس مستوى عالمية

نشاط هذه الشركات ، يضم مؤشر النشاط الدولي للشركات متعددة الجنسيات ثلاثة معايير² هي:

- حصة الأصول المتواجدة في الخارج بالنسبة لإجمالي الأصول.

- حصة رقم الأعمال المحقق في الخارج بالنسبة لرقم الأعمال الكلي.

- حصة اليد العاملة في الخارج بالنسبة لمجموع العمال.

تصنف الشركات كعالمية إذا تعدى معياران من الثلاثة 50 % ، بهذا صنف أقل من نصف 100 شركة بالعالمية لذا أضاف المؤشر معيار عدد الدول المتواجدة بها الشركة بالنسبة إلى عدد الدول التي من الممكن الاستثمار بها أو التي تتوفر بها فرص الاستثمار

3-2- أنواع الشركات متعددة الجنسيات:

قدم بير لامتار Perlumter محاولة تصنيف أنماط ما أسماه الشركات الدولية إلى³:

- النمط المركزي وحيد الجنسية: حيث تكون وطنية أساسا تمتلك فروعاً إنتاجية في بعض الدول الأجنبية ويتم اتخاذ جميع القرارات في المركز الرئيسي للشركة بالدولة الأم.
- النمط اللامركزي: توجد في هذا النمط درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات مقارنة بالأول.
- النمط الجغرافي: يتميز هذا النمط بالتكامل والانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة و العمليات على مستوى العالم.

التصنيف حسب النشاط:

¹ - عبد السلام أبو قحف، (1998)، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق ذكره، ص 23-25.
² -Denide Flouzate et Christian de Boissieu,(2006), Economie contemporaine, Tome 03, 8^e édition, Press universitaire de France, p 299.

³ عبد السلام أبو قحف، (1998)، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات، مرجع سابق ذكره، ص 26.

- الشركات الصناعية: تحقق هذه الشركات درجة عالية من التكامل الرأسي و الأمامي (نحو السوق أو المستهلك أو العملاء) و التكامل الرأسي الخلفي (نحو المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج و التسويق و غيرها).
 - الشركات التجارية: لهذه الشركات مركز إنتاجي واحد تعتمد عليه اعتمادا كليا في التصدير المباشر للأسواق الأجنبية بشرط امتلاك فروع للتسويق في الأسواق الخارجية . كما قدم فرنون و ليفنجستون تصنيفا ثالثا يركز فيه على ثلاثة محاور رئيسية هي درجة التكامل و طبيعة النشاط و نوع التكنولوجيا:
 - المجموعة الأولى: تحتوي على الشركات متعددة الجنسيات المتكاملة رأسيا ، حيث يكون المستوى التكنولوجي مرتفع و ينحصر النشاط في الصناعات الإستخراجية و الصناعية.
 - المجموعة الثانية : وتشمل الشركات متعددة الجنسيات المتكاملة أفقيا بمستوى تكنولوجي مرتفع ولكنه أقل حساسية من الناحية السياسية بالمقارنة بالصناعات الإستخراجية كالبتترول مثلا، و من أمثلة الصناعات الأقل حساسية أو قابلية للتأميم من قبل الدولة المضيفة إنتاج المشروبات الغازية و المنظفات و الأغذية.
 - المجموعة الثالثة: تضم أساسا الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المضيفة النامية عن طريق الاستثمار المباشر حيث تنشئ فروعاً لإنتاج السلع التي تدهور الطلب عليها.
- و هناك مسميات أخرى لبعض التصنيفات: (1)
- الاستثمارات Greenfield :تقوم على أساس خلق فروع أو توسيع قدرة الفروع المتواجدة التي تسمح بدورها بخلق أصول جديدة.
 - الاستثمارات Brownfield :هي الاستثمارات الناتجة عن شراء وحدة إنتاجية موجودة أصلا تحت شكل اندماج أو دمج الذي يترافق مع نقل للملكية لأصول الشركة المدمجة أو المشتراة إلى المستثمر أي الطرف الذي قام بعملية الدمج

¹- Denide Flouzate et Christian de Boissieu,(2006), Economie contemporaine, op.cit, p 284.

أو الشراء و من وجهة نظر المحاسبة الدولية فان هذا النوع لا يؤدي إلى نمو رأس المال حين إجراء هذه العملية.

3-3- استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات:

تستغل الشركات مميزاتا المالية و المعرفية في الدول المضيفة و التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث:

- الميزة المرتبطة بالتكنولوجيا و المعرفة.
 - الميزة المرتبطة بالعلاقة التجارية أو العلامة.
 - الميزة المرتبطة بالحجم (حجم القاعدة الصناعية و القدرة المالية و التي تعد هامة للاستحواد على الميزتين السابقتين، القدرة على القيام بأعمال التسويق على مستوى عالي).
- يمكن تلخيص استراتيجيات الدخول للشركات المتعددة الجنسيات إلى الآتي¹:

3-3-1- إستراتيجية التمويين: أو إستراتيجية الولوج إلى الموارد الطبيعية، و هي إستراتيجية الشركات الناشطة في القطاع الأولي، وقد كانت الإستراتيجية المتبعة من طرف غالبية الشركات حتى بداية القرن العشرين.

3-3-2 إستراتيجية السوق: و تسمى أيضا بالإستراتيجية الأفقية أ و الإستراتيجية متعددة الأقطار تخص الاستثمارات شمال شمال أي في الدول ذات مستويات تنمية متشابهة، كل فرع من هذه الشركات مستقل في إنتاجه و لا يرتبط مع الشركة الأم إلا عن طريق الملكية القانونية أو النقل التكنولوجي و رؤوس الأموال ، و بالتالي فان هذه الإستراتيجية تستند إلى فكرة بيع الشركة لنفس المنتج في بلدان مختلفة أو الولوج إلى أسواق جديدة.

3-3-3 إستراتيجية تقليل التكاليف: أو الإستراتيجية العمودية ، تتوجه الاستثمارات وفق هذه الإستراتيجية شمال جنوب فهي مبنية على أساس عدم تكافؤ في التنمية لذا هي استثمارات بين الأنشطة و ليست بين الفروع تسمح بخلق تنافسية عن طريق الأسعار في الدول المضيفة، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتقسيم مراحل الإنتاج ، و قد تم توسيع هذه الفكرة من طرف "Lassudrie" (1982) Duchéne و (2005) Moati et Mouhoud فحسب الأول هناك عاملان للتقسيم الدولي لمراحل الإنتاج:

- عامل التكنولوجيا.
- العوامل الاقتصادية للدول المضيفة.

¹ - Fatima Boualam, L'investissement direct a l'étranger – le cas de l'Algérie, thèse présentée pour obtenir le grade de docteur de l'université Montpellier 1, (2010), p 99.

3-3-4- الإستراتيجية التكنو-مالية: و هي إستراتيجية مختلفة لا تتضمن عمليات إعادة التوطين للمراحل الإنتاجية ، بل تستند على بيع التكنولوجيا ، التراخيص ، عقود المفتاح في اليد، المساعدة التقنية، و بالتالي فهي عملية تدويل للقدرات المعرفية و التكنولوجيا للشركات متعددة الجنسيات ، تمنح هذه الإستراتيجية التقليل من مخاطر التأميم للشركات.

3-3-5- إستراتيجية الشراكة: تنتهجها الشركات من التقليل من التكاليف الثابتة ، بحيث تختار الشركات الشريكة حسب قدرتها في النشاط لربح حصص من الأسواق ، تستثمر هذه الشركات في الصناعات عالية التقنية.

4- الاختيار بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير :

إن عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر تتم نتيجة ترجيح الشركات بين عدة اختيارات أهمها تلك المتعلقة بالتصدير. إذ يعتبر التصدير إستراتيجية لتقليل التكاليف الثابتة للاستثمار (G) لكل وحدة صناعية منشأة فيما الاستثمار المباشر هو إستراتيجية لتقليل التكاليف المتغيرة، وتجدر الإشارة أن التكاليف المتغيرة تتضمن عنصرين: تكلفة كل وحدة منتجة (c) ، وتكلفة النقل (بالمعنى الشامل لتكاليف معوقات التجارة بكل أنواعها) حتى يصل المنتج إلى السوق الأجنبي.

التحليل التالي يوضح كيف تتم عملية الترجيح⁽¹⁾:

-فرض أن التكاليف الثابتة F موحدة بين الدولة الأم و الدولة المضيفة و أن تكلفة إنشاء مصنع جديد G في الدولة المضيفة هي نفسها في الدولة الأم. فان اختيار إستراتيجية الاستثمار المباشر سيخفض تكاليف النقل و إمكانية تخفيض التكلفة الحدية للإنتاج، بالمقابل سترفع من التكاليف الثابتة مع احتفاظها بميزة المنافسة.

● الاختيار بين تكلفة ثابتة /تكلفة متغيرة للشركات في حالة احتكار:

و يتم الاختيار بين الإستراتيجيتين بالرجوع إلى تحليل:

-تكاليف الإنتاج.

-حجم السوق (التحليل مبسط لأن لا يأخذ بعين الاعتبار إستراتيجية المنافسين).

_ الفروض²:

¹ R.Caves et R.Jones,(1998), Economie internationale- le commerce, Armand Colin, p 180.

²-Jean-Louis Muchielli et Thierry Mayer, (2005), Economie internationale, Dalloz, p 260.

- نفرض وجود دولتين بحجمي سوق مختلفة، إذ يحتوي سوق الدولة الأم على L مستهلك بينما سوق الدولة الأجنبية على L^* مستهلك.

- تتشابه أذواق المستهلكين في كلا الدولتين، ويمكن أن تترجم إلى دالة خطية على الشكل:

$$Q = L (1-P) \quad Q^* = L^*(1-P^*)$$

حيث P و P^* سعر المنتج و Q الكمية المطلوبة

- توجد تكلفة للتجارة t لكل وحدة منتجة .

- تكلفة إنتاج وحدة واحدة هي c في الدولة الأم و c^* في الدولة المضيفة.

- تكلفة الإنتاج الثابتة G في الدولة الأم و G^* في الدولة المضيفة، حيث و أنه عند بدء الإنتاج يتم إنفاق F للحصول على مزايا الملكية (مزايا المنتج).

- يمكن للشركات تعظيم أرباحها في كل سوق على حدى.

ثلاث استراتيجيات يمكن للشركات في حالة احتكار تبنيه 1: الإنتاج في البلد الأم و من ثم التصدير نحو البلد المضيف، كما يمكن لها إعادة توطين عملية إنتاجها في البلد الأجنبي و أخيرا تشييد وحدات إنتاجية في كل من الدولتين و الاستحواذ على السوقين⁽¹⁾:

➤ في حالة التصدير :

التصدير من الدولة الأم (إستراتيجية H) تعطي الأرباح التالية:

$$B^H = (1-C)/4 + (1-C-T)^2 L^*/4 - G - F$$

➤ في حالة إعادة التوطين:

إعادة توطين عملية الإنتاج إلى البلد المضيف (إستراتيجية F) تعطي الأرباح وبقا ل :

$$B^F = (1-C-T)^2 L/4 + (1-C)^2 L^*/4 - G^* - F(1)$$

➤ شركة ذات فروع أجنبية:

عندما تقرر الشركة الإنتاج والبيع في كلا الدولتين (إستراتيجية M) فان :

$$B^M = (1-C)^2 (L + L^*)/4 - G - G^* - F$$

نأخذ في جميع الحالات السابقة أن $0 < 1-C-T$ حتى تكون عملية التصدير ممكنة .

ومنه تختار الشركة الإستراتيجية M (الفروع) عوضا عن الإستراتيجية H (التصدير) إذا كان:

$$L^* > 4G^*/T(2(1-C)-T)$$

وتختار الإستراتيجية M (الفروع) عوضا عن الإستراتيجية F (إعادة التوطين) إذا كان :

$$L > 4G/T(2(1-C)-T)$$

وأخيرا تختار الإستراتيجية H (التصدير) عوضا عن الإستراتيجية F إذا كانت:

$$L^* > L + 4(G^*-G)/T(2(1-C)-T)$$

يمكن استنادا على ما سبق أن ترجح الشركة إذا كانت تكلفة الإنتاج في الدولة الأم G أعلى من تلك

في الدولة المضيفة مع تشابه حجمي السوق في كلا الدولتين فتح فرع لها بالدولة المضيفة أي

الاستثمار المباشر ، كما أن ارتفاع التكاليف الثابتة سيحد من الاستثمار الأجنبي المباشر و سيجعل

بالمقابل إستراتيجية التكاليف المتغيرة أكثر مواءمة.

يمكن حساب تكاليف التصدير (النقل) باشتقاق: $T(2(1-C)-T) > 0$ بالنسبة للمتغير T على الشكل:

$$2(1-C-T) > 0$$

فارتفاع تكلفة النقل سيوسع من نشاط الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر.

كما يمكن ملاحظة أن هناك ترجيحا آخر بين تكاليف النقل و حجم السوق الأجنبي ف ي استراتيجية

إعادة التوطين ، لتختار الشركة الاستثمار بالدولة الأم إذا كان :

$$B^H - B^F > 0$$

$$(L-L^*)((1-C)^2 - (1-C-T)^2) - 4(G-G^*) > 0$$

بمعنى إذا كان طلب السوق المحلي (سوق الدولة الأم) كبيرا لدرجة تغطي تكلفة الإنتاج الكبيرة

نسبيا (بالنسبة للدولة الأجنبية).

● الاختيار بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير في حالة منافسة:

لنفرض أن السوق الأجنبي سيكون سوق منافسة ثنائي ، كل شركة ستختار مستوى الإنتاج الذي يسمح

لها بتعظيم الأرباح ، فإذا كان إنتاج كل واحدة معطى مع اختلاف الأسعار بين الشركتين ، فإن اختيار

الشركة الأولى (1) بين الاستثمار و التصدير سيكون استنادا إلى تكلفة الإنتاج و الأسعار و أيضا

إستراتيجية المنافس¹.

¹ -Bernard Guillochon et Annie Kawecki, 2003 , Economie internationale, 4^{ème} édition, Dunod, p 163.

➤ لنفرض أن الشركة (1) ستصدر أو تنتج في الدولة الأجنبية ، الجدول التالي يبين الإستراتيجية المتبعة في مختلف الحالات:

الجدول رقم (02):

التكلفة الكلية C_1 و C_2 للشركتين (1) و (2) على التوالي:

الدخول	عدم الدخول	شركة 2	شركة 1
		التصدير	
الاستثمار المباشر		$C_1=cQ_1+U$ $C_2=cQ_2+F+U$	$C_1=cQ_1+U$ $C_2=0$

المصدر :

Bernard Guillochon et Annie Kawecki, (2003), Economie internationale, 4^{ème} édition, Dunod, p 164

F : التكلفة الإنتاجية

Q : الكمية المنتجة

c : التكلفة الحدية

U : تكلفة الدخول لسوق أجنبية

Q_1 : الكمية المصدرة

Q_1 : الكمية المنتجة في السوق الأجنبي

المطلب الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

التحليل النظري لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر علي ه أن يمس جانبي الاستثمار، ويفسر الأسباب الكامنة وراء اختيار الشركات، أولاً اختيارها للاستثمار المباشر ع ن غيره من أنواع الاستثمارات الأخرى ثم ثانيا اختياراً لدولة المضيقة.

وفي هذا الإطار ساهم نموذج⁽¹⁾ "هكشر أولين Hecksher-Ohlin" للتجارة الدولية كقاعدة أولية لفهم و تحليل الاستثمارات الدولية ، حيث أشار إلى أن الدول تقوم بتصدير بعض عوامل الإنتاج المتوافرة لديها و تستورد تلك التي تعاني من ندرة فيها ، أي أن رأس المال حسب هذا التحليل ينتقل من الشمال إلى الجنوب ، مع افتراض على نقيض النموذج الأصلي - حرية حركة عوامل الإنتاج و عدم وجود نقطة تتلاقى فيها عوائد هذه العوامل ل، كذلك قدم "مندل" عام 1957 تحليلا يتناول فيه محددات حركة رأس المال دوليا، غير أنها انتقدت بسبب تناقضات افتراضاته و الواقع العملي ، يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁽²⁾:

✓ افتراض انتقال رأس المال من الدول المتقدمة إلى النامية مع أن نسبة عالية من هذه

الاستثمارات في الواقع تتم بين الدول المتقدمة .

✓ افتراض تناقص حجم التجارة في السلع مع أنه وعلى الصعيد العام تكمل تجارة السلع

الاستثمار المباشر ولا تكون بديلة له.

✓ افتراض حالة المنافسة الكاملة متناسيا حقيقة وجود حالات الاحتكار أو المنافسة

الاحتكارية بين الدول .

✓ كما تجاهل الفرق التكنولوجي الموجود ، والذي يؤثر على القدرات التنافسية للدول.

تلت هذا التحليل سلسلة من النظريات حاولت في مجملها تفسير الظاهرة مع كل ما يحيط بها من متغيرات:

1-نظرية عدم كمال الأسواق:

تفترض النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة وتوافر الشركات على قدرات في مجالات الإنتاج و التصنيع لا تتوافر لدى الشركات الوطنية مما يفسح المجال للاستثمارات الأجنبية التي تجد في أسواق هذه الدول منافسة ضعيفة ،فقد بين (Navereti, Venables, 2004)⁽³⁾ أن نشاطات البحث والتطوير و التسويق هي أكثر القطاعات استقطابا لاستثمار الشركات متعددة الجنسيات والتي تستلزم نسبة كبيرة من الإطارات عالية التأهيل، وبذلك تعتمد هذه الشركات إلى حماية منتجاتها بدلا من نقل التكنولوجيا التي يصعب تقدير قيمته عند التنازل عنها لمستثمر وطني⁽⁴⁾. يتفق على هذه النقطة كل من "باري" و "كيفز" ، "هود" و "ينج" و عموما فان نقل أو الاستثمار في الدول النامية من قبل الشركات متعددة الجنسيات تحكمها الحالات التالية:

¹ -Jean Luis Muchielli et Thierry Mayer, (2005), économie internationale, op.cit , p 245.

² -Jean Luis Muchielli et Thierry Mayer,(2005), économie internationale, op.cit, p 255.

³ - عبد السلام أبو قحف،(1998)، التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق ذكره، ص 48.

⁴ -Jean-Yves Martin , (2002), Développement durable ?, IRD(Institut de recherche pour le développement), Paris, p 265.

- كبر حجم الشركات و قدرتها على الإنتاج بحجم كبير إذ تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم ، فقد أوضح "هايمر" (1960) أن انخفاض تكلفة الوحدة التي تتمتع بها الشركة من أهم المميزات التنافسية التي لا يمكن للشركة الوطنية مجاراتها.

يتخذ احتكار الشركات أشكالا ثلاثة مرتبطة بعدم كمال السوق في الدول المضيفة:⁽¹⁾

- أولها :المقدرة التكنولوجية

- ثانيا:المقدرة التمويلية: وهو يعطي قدرة على تحمل الأخطار التجارية و توفير كافة

التسهيلات.

- ثالثا: الخصائص التكاملية للشركات و فروعها ، فمن جهة تملك هذه الشركا ت التجهيزات

الكافية لعمليات الاستخراج و التنقيب و الصناعة لمختلف السلع و المواد، و من ناحية أخرى

تعتبرها وسيلة حتمية للتقليل من المخاطر التي قد تتجم إذا تم الاعتماد على شركة مستقلة

والملاحظ أن شركات صناعة النحاس مثلا هي نفسها التي تستثمر في استخراج هذه المادة.

غير أن هناك عوامل خارجة عن نطاق الشركة يتعلق بتشدد الإجراءات وسياسات الحماية الجمركية مما يصعب التصدير إلى الدول المضيفة فتقوم هذه الأخيرة بمنح امتيازات و تسهيلات لهذه الشركات للاستثمار.وقد قدمت دراسات عديدة أكدت على أن عدم كمال الأسواق شرط لحدوث الاستثمار المباشر (كيند لبرج 1969) تم تطويرها لاحقا على يد "كايفس" 1982، والذي أوضح أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحدث بالدرجة الأولى في صناعات تتميز بهياكل سوقية خاصة في كلا الدولتين (المستثمرة والمضيفة)، ليلي هذه الدراسات ما عرف بالإستراتيجية الدفاعية للشركات المتعددة الجنسية حيث أنها تعتمد إلى مد نشاطها لأسواق جديدة كإستراتيجية دفاعية أمام منافسيها⁽²⁾. لكن وحسب بعض الاقتصاديين أن هذه النماذج و إن فسرت جانبا كبيرا من الاستثمارات الأجنبية فإنها لم تتطرق إلى الاستثمارات اليابانية التي تتم عادة على يد شركات مستقلة، حيث تقوم بنقل التكنولوجيا كثيفة العمالة وبالتالي التركيز على الصناعات التي تتمتع بها الدولة المضيفة بميزة تنافسية عكس تلك الأمريكية التي تركز على صناعات تملك الشركات الأم الميزة التنافسية بها دون الدولة المضيفة.

• نظرية عدم كمال سوق رأس المال:

¹ - رضا عيد السلام،(2007)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ص 43.
² -R.Caves et R .Jones,(1998), Economie internationale- le commerce, op.cit, p 173.

تتناول النظرية كل الشركات المتمركزة في منطقة نقدية واحدة فوفقا "لألبيير" (1970) إن عدم كمال الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار الأجنبي ، فعندما يكون هناك خطر ومخاوف من تغيرات سعر الصرف فان الشركات من الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة و تنتشج للاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة ، إذ تعتمد هذه الشركات إلى تعظيم عوائدها بالاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية .

استطاع النموذج شرح الاستثمارات الأمريكية و الألمانية خلال فترة الستينات لكنه لم يفسر تلك الانجليزية خلال السبعينات رغم ضعف عملتها، كما أنه لم يستطع شرح الاستثمارات المباشرة التي تحدث ضمن المنطقة النقدية الموحدة كالاتحاد الأوروبي ، ولا قيام بعض الدول النامية حاليا بالاستثمار في مناطق أخرى⁽¹⁾.

2-نظرية توزيع المخاطر :

حاول "كوهي" (1975) الاستناد إلى فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى زيادة أرباحها من خلال توزيع أنشطتها في أكثر من دولة لاختلاف المناخ الاستثماري بها عن ذلك في الدولة الأم ، وأيضا فيما بينها و هو ما يساعد على الحفاظ على معدل نمو مقبول لهذه الشركات (حسب استيبيان لكليج 1989).

3-نموذج OLI لدينينغ (النظرية الانتقائية) :

طور "جون دينينغ Jhon Dunning" (1988) نظرية حول قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر ، و أوعزه إلى ثلاثة مزايا⁽²⁾ :

✓ مزايا الملكية *ownership advantage* - *avantage spécifique*

وهي المزايا المترتبة عن احتكار الشركة لأصول تمكنها من منافسة الشركات المحلية.

✓ مزايا الموقع *location advantage* - *l'avantage à la localisation*

وترتبط هذه المزايا بالميزة النسبية للبلد المضيف (تكاليف العمالة ، المواد الأولية ، السياسة الضريبية) إضافة إلى عاملين صنفها دينينغ إلى عوامل دفع والتي تجعل سوق الدولة الأم أقل جاذبية و أخرى جاذبة تخص السوق الأجنبي منها:

¹ - رضا عيد السلام،(2007)، محددات الاستثمار الأجنبي ، مرجع سابق ذكره، ص 44.

² -Jean-Louis Muchielli et Thierry Mayer ,(2005), Economie internationale, op.cit, p 259.

- التقارب الثقافي والذي يساعد الشركات الأجنبية للتوسع في أسواق تشبه أساليب حياة أفرادها في الدولة الأم.
- حجم السوق : إذ يساهم كبر حجم السوق الأجنبي الشركات على القيام بالاستثمارات المباشرة.

✓ مزايا التدويل : l'avantage à l'internalisation- internalization advantage

حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بنقل مرحلة أو جميع مراحل عملية الإنتاج إلى دولة أجنبية بدل التراخيص و الوكلاء التجاريين.

وبهذا حاول "دينينغ" دراسة الأسباب الثلاثة للولوج للأسواق الأجنبية ، ويتم اختيار الاستثمار المباشر في هذه الأسواق عند تجميع الشركة لهذه المزايا (مزايا الملكية ،مزايا الموقع و مزايا التدويل) ، بالمقابل إذا لم يكن هناك مزايا الموقع مع تمتع الشركة بمزايا الملكية و مزايا التدويل ستكتفي الشركات بالتصدير إلى هذه السوق والسيطرة على فروع البيع ، وستعتمد لبيع التراخيص لشركات محلية في حال تمتعها فقط بمزايا الملكية .

وقد بين " Jhon Dunning " الشروط ⁽¹⁾ الواجب توفرها فيما يخص البلد المضيف و الصناعة المرافقة، من بين هذه الشروط: الهبة من العوامل كالموارد الطبيعية و اليد العاملة المؤهلة و حجم و خصائص السوق، كما أكد على السياسة و الرقابة الحكومية فيما يخص التجديد، حماية حقوق الملكية، المنافسة من الشروط الواجب توفرها في البلد المضيف ، و أضاف تلك المتعلقة بالصناعات من حيث درجة التكثيف التكنولوجي للمنتوج أو العمليات الإنتاجية، طبيعة التجديدات، امتداد التنوع في المنتوج، الاقتصاديات السلمية للإنتاج، أصل و توزيع الموارد المالية ، تكلفة النقل للسلع الوسيطة و سلع الاستهلاك النهائي، الحواجز لجمركية و غير الجمركية الخاصة بالصناعة، طبيعة المنافسة بين الشركات في الصناعة.

4-نظرية دورة حياة المنتج:

¹ - زايري بلقاسم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب العربي، رسالة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية، 1995-1996، ص 48،49.

تعتبر هذه النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر كمرحلة من مراحل نمو الشركات ، و ذلك عند تطور حياة المنتج الذي يمر بثلاث مراحل:

✓ مرحلة المنتج الجديد:

وهي أولى مراحل دورة حياة سلع الشركات التي تعتمد على التطوير و البحث في الدول المتقدمة أو في الدول الأم عموما نظرا لحالة عدم اليقين، وحتى يسهل إجراء التغييرات المناسبة ولكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية في هذه المرحلة لتبدأ بعد ذلك الشركات بالبحث عن فرص تصديرية إلى الدول المتقدمة أولا بعد استيفاء السوق الداخلي.

و تعتمد الشركات في هذه المرحلة على:

- توافر سوق داخلي قادر على امتصاص المنتجات الجديدة.

- استخدام الطرق و الوسائل الفنية الجديدة للإنتاج.

- ضرورة توافر إمكانيات تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات

القائمة.

- القدرة التنافسية للمشروعات الإنتاجية صاحبة حق الاختراع في مواجهة المنافسين على مستوى

الأسواق الداخلية أو الأسواق الخارجية.

- توافر عنصر رأس المال البشري .

- وفرة رأس المال المادي في الدول الصناعية المتقدمة حيث تعد شرطا أساسيا للقيام بالاستثمار في

مجالات البحوث و التطوير بطريقة منظمة و مستمرة.

- القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية في الأسواق الداخلية للدول الصناعية المتقدمة يشجع

المستثمرين على القيام باستثمارات كبيرة في مجالات البحوث و التطوير¹.

✓ مرحلة المنتج الناضج :

تتميز هذه المرحلة بالنمو السريع للإنتاج بسبب زيادة الطلب على هذا المنتج ، إلا أن عرضه يصبح

أكثر حساسية للمنافسة والثمن، لذا وللحفاظ على مستوى الأرباح تلجأ الشركات للاستثمار المباشر في

الخارج ومن ثم يدخل مرحلة النضج حيث يتبدل الذوق العام وتنخفض المبيعات لظهور تقنيات جديدة

في الأسواق.

و تعرف هذه المرحلة تطورات هي كالتالي:

- اختفاء كثير من المنتجات من السوق أما لعدم توافقها مع تصورات المستثمرين أو لعدم تمشيها مع

أذواق المستهلكين.

¹- رضا عبد السلام،(2007)، محددات الاستثمار الأجنبي ، مرجع سابق ذكره، ص 58.

- استقرار الطرق و الوسائل للإنتاج عما كانت عليه في مرحلة المنتج الجديد.
- زيادة تطلعات المستهلكين نحو مستويات راقية من الجودة.
- قلة الطرق الفنية التجريبية مع زيادة درجة نمطية المنتج.
- قلة المخاطر المصاحبة لعمليات الإنتاج و التسويق مع زيادة درجة نمطية المنتج الجديد.
- التخفيف من الاستخدامات المكثفة لطاقت البحوث و المعامل و الأيدي العاملة الماهرة مع زيادة استخدام العمل غير الماهر و رأس المال المادي .
- زيادة المرونة السعرية للطلب لوجود منتجات شبيهة و منافسة و رخيصة نسبيا.
- تلعب ظاهرة الإنتاج الكبير و ما ينسأ عنها من مزايا اقتصاديات الحجم دورا هاما في تخفيض نفقات الإنتاج و زيادة الطلب على المنتوجات الناضجة.

✓ مرحلة أفول المنتج (المنتج النمطي)⁽¹⁾:

وهي المرحلة النهائية حيث يصبح من غير الممكن تمييزه عن غيره من إنتاج المنافسين ، لتصبح الميزة الوحيدة هي الأسعار ، و عدا تحويل الإنتاج إلى دول مضيضة ذات التكلفة المنخفضة للإنتاج (لانخفاض تكلفة العمالة) فانه تجدر الإشارة أن إنتاج الفروع في هذه المرحلة سيوجه للتصدير و ليس لإحلال واردات الدول المضيضة كما في المرحلة السابقة. لهذا تكتسب السلع في هذه المرحلة المميزات التالية:

- تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة و تصبح التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج شائعة و معروفة و يمكن الحصول عليها من الأسواق العالمية بدون صعوبات.
- خضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة و الغلة المتناقصة.
- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع و خدمات عناصر النتاج.
- تشابه ظروف الطلب لاتخاذ السلعة شكلها النهائي في جميع الدول.
- استبعاد إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس كثافة الإنتاج المستخدمة.

• نظرية عدم التوازن للاستثمار الأجنبي المباشر:

احتفظ كل من "هون ورويل" (1993) بالافتراض الأساسي وهو أن الشركات المتعددة الجنسيات لديها ميزات راجعة للملكية مثل رأس المال و التكنولوجيا و المهارة الإدارية ، فعندما لا تستطيع الشركة

¹ -Abdelkader Sid Ahmed, (1981), Croissance et développement, Tome 02, offices des publications universitaires, p 663.

تعويض الخسائر الناجمة عن صعوبة الوصول إلى المواد الخام أو تكاليف العمل الماهر في الدولة الأم تبحث تلك الشركات عن التوازن بتعويض تلك الخسائر بالاستثمار في دولة أجنبية.¹¹

الشركات المتعددة الجنسيات مصدر لمعظم الاستثمارات المباشرة و غير المباشرة في العالم ، حيث تخضع استراتيجياتها إلى عوامل لخصها دانييغ في مزايا الملكية و مزايا الموقع و مزايا التدويل ، تحاول من خلالها الشركات استغلال أحد العوامل أو كاملها من أجل الاستحواذ على أسواق جديدة و المحافظة في نفس الوقت على سوق الدولة الأم ، لكن قد تختلف التوجهات كلية من إستراتيجية الاستثمار إلى التصدير في حال كانت التكاليف أقل بالطبع.

المبحث الثاني: أثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة

من المؤكد أن تنامي حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة له أثر على الدول المضيفة و المستثمرة أيضا، والتي أصبحت تخشى من عمليات إعادة التوطين في الدول المضيفة وأثر ذلك على معدلات التشغيل لديها ، من جهةها ترى الدول المضيفة و خاصة النامية منها أن هذا النوع من الاستثمارات وسيلة لتضييق الفجوة التقنية و المعرفية التي يمكنها من دفع عملية التنمية الاقتصادية بها .وبين أثر ايجابي و آخر سلبي يحاول كلا الطرفين استغلال موضعه بأفضل الطرق للخروج بنتائج مربحة على كافة المستويات.

بهدف الإحاطة ولو جزئيا بهذه الجوانب - لما لها من أهمية في الدراسة- سيتطرق هذا المطلب في نقطتين إلى :

- أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدولة المستثمرة (البلد الأصل)
- أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدولة المضيفة .

¹ - رضا عيد السلام، (2007)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق ذكره، ص 59.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المصدرة

إن توجه التمويل إلى الخارج له بلا شك أثر على الدول المصدرة للاستثمارات ، سواء تعلق الأمر بميزان المدفوعات أو الآثار التي تمس الفئة العاملة بالشركات، أهم هذه الآثار نلخصها في النقاط التالية.

1- الأثر على التجارة:

مما سبق - استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات- يمكن استنتاج أنه في حالة الاستثمار المباشر فان صادرات الدولة الأم ستخضع تبعاً، غير أن الواقع لا يؤكد هذا الإحلال ، ففي خضم ازدياد تدفق الاستثمارات المباشرة في الفترة (1)1980 إلى بداية القرن الحالي لم يمنع من ارتفاع مستويات صادرات البلدان المستثمرة بوتيرة مشابهة للاستثمارات، ونفس الملاحظة على المستوى الجزئي إذ أن أكبر الشركات المستثمرة² في العالم هي أكثرها تصديراً
عموماً هناك عدة عناصر تدعم فكرة التكامل بين الاستثمار و التجارة (3):
- إن الشركات التي توطن إنتاجها في دول أخرى تكون بصدد التعريف بمنتج الشركة الأم وهو ما يطلق عليه أثر "صنع في" "Effet de made in".
- أن الشركات التي تعيد توطين مرحلة من الإنتاج ستولد نوعاً جديداً من الصادرات تتعلق بالمنتجات الوسيطة ، و أيضاً صادرات المنتج النهائي إلى الدولة الأم.
- أثر الجودة "Effet de montée de gamme" : إذ أن إنتاج الفروع لمنتجات أقل جودة والذي لا يتناسب و الطلب المحلي للدولة المضيفة (أين يكون المستهلكون مستعدون لاقتناء المنتجات الأكثر جودة المصنعة في الدولة الأم).

¹-Paul Krugman et Maurice obsfeld,(2007), économie internationale, op.cit ; p 166.

² - حسب الدراسات فان الشركات الفرنسية لم تسجل انخفاضاً على مستوى صادراتها بالرغم من تزايد توزع فروعها في أكثر من دولة أجنبية.

³ -Bernard Guillochon et Annie Kawecki, (2003), Economie international, op.cit, p 166.

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة :

يلاحظ أثرين الأول يخص تحويل العمل استنادا إلى زيادة الواردات للدولة المضيفة ، والثاني أثر خلق أو خفض العمالة اثر انخفاض الصادرات.

بالتالي فإنه ولقياس أثر الاستثمار الأجنبي وجب حساب التدفقات التجارية الصافية الناجمة عن إعادة التوطين في الخارج، دراسة حديثة حول حالة الاستثمارات الفرنسية في أوروبا الشرقية أوضحت بأنها سجلت فائضا تجاريا مع هذه البلدان و بصفة مستمرة ، و وجد "Aussiloux et Pajot (2003) أن فارق العمالة الناتجة عن التجارة كان ايجابيا ب 18500 منصب عمل ، مع الذكر أن فرنسا من أكبر بلدان العالم استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسات أخرى تؤكد هذه النتيجة في بلدان متقدمة أخرى - Marin (2004) استعمل قاعدة بيانات مفصلة عن الشركات الألمانية و النمساوية لمحاولة قياس أثر إعادة التوطين لأوروبا الشرقية على العمالة في الدول المصدرة، الدراسة خصصت تلك الشركات التي قامت بتحويل وحداتها الإنتاجية عن تلك التي قامت بخلق وحدات جديدة ، كما حاولت رصد ما إذا كان دافع الاستثمار تقليل التكاليف و عدد المناصب الناجمة عن الاستثمار الأجنبي، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن الباحث اعتبر أن إنتاجية العامل في أوروبا الشرقية اقل ب 60% من العامل الألماني ،ليستخلص أن عدد المناصب انخفض بين الأعوام 1990 و 2001 إلى 90000 منصب في ألمانيا¹.

غير أن تحليل هذه الأرقام لا يمكن من تفسير أو الحكم على أثر هذه الاستثمارات على العمالة لأسباب منها :

- مشاكل القياس و الفرضيات المبسطة التي يستند إليها الباحثون .
- أن عمليات الاستثمار المباشر في الخارج ليس السبب الأساسي للبطالة ، لكنها تؤثر على مستوى الدخول داخل هذه الدول و ليس فقط على أعداد مناصب الشغل .
- التقسيم الدولي للعمل: طريقة أخرى في معالجة أثر الاستثمار الأجنبي على الشغل ، حيث تقوم الشركات الأم بالتخصص بمرحلة إنتاجية معينة و تقسم باقي المراحل على فروعها بالخارج ويتناول التحليل نقطتين :

الأولى تخص أثر سعر عوامل الناتج لقياس التكامل و الإحلال بين العمالة المحلية و الأجنبية.و الثاني يركز على أثر استثمار الأجنبي على كفاءة اليد العاملة في الشركة الأم.

¹ -Jean-Louis Muchielli et Thierry Mayer , (2005), Economie internationale, op.cit, p273.

- الإحلال و التكامل بين اليد العاملة المحلية والأجنبية: تناولت الدراسات العلاقة بين الطلب على العمل المحلي (في الدولة الأصل) لشركة متعددة الجنسيات و نشاطها في دول أجنبية، هذه العلاقة تنجم عن تبني تقسيم عمودي أو أفقي للإنتاج، حاول كل من Slaughter (1995) و Brainard et Riker (1997) اختبار توزيع عمالة الشركات مقارنة بتكلفتها الإجمالية، حيث توقع الدارسون أن انخفاض سعر أحد عوامل الإنتاج ب 6% بالخارج ينتج يؤدي إلى انخفاض في الطلب على العمل غير الماهر ب 1% في الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من أن هذه الشركات لا توظف سوى بين 40 و 50% عمالة غير ماهرة بالمقابل لا ينمو على مستوى الفروع¹.
- دراسة² Brainard et Riker (1997) استخدمت عينة من الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية بين 1983 و 1992 والنتائج أوضحت أن العمل في الفروع يحل بشكل خفيف الطلب على العمل في الشركة الأم ، في حين يكون أثر الإحلال أكبر بين الفروع المختلفة لنفس الشركة فيما يخص العمالة منخفضة الأجر.

مثال : إذا انخفضت الأجور في المكسيك ب 10% فان عدد مناصب العمل للشركة الأم سوف ينخفض ب 0,17% في حين ينخفض في ماليزيا ب 1,6% ، بالمقابل الفروع الناشطة في منطقة متقاربة و ذات تنمية مختلفة يتكامل بها الطلب على العمل.

3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيراد الضريبي:

- تبحث معظم الشركات المتعددة الجنسيات عن مستويات دنيا للضريبة والتي بطبيعة الحال تسمح لها بتحقيق أعلى الأرباح، تستطيع هذه الشركات الاستفادة من الضرائب المنخفضة بطريقتين³:
- إعادة توطين نشاطاتها في الدول ذات التحفيز الضريبية، والشرط هنا هو ضمان مستوى الأرباح سواء تحقق ذلك عن طريق الإنتاجية أو عن طريق فارق الضرائب ، أي يمكن أن تكون الإنتاجية ضعيفة نسبيا في هذه الدولة إلا أن معدل الضرائب المنخفض يسمح بتحقيق أرباح.
- يمكن للشركات استعمال تقنيات محاسبية لتسجيل الأرباح في الدول ذات معدل الضرائب المنخفض و كما يمكنها زيادة قيمة تكلفة المنتجات الوسيطة المستوردة من فرع آخر بهدف تقليص الأرباح ، هذه الزيادات في القيمة محاسبية وليست حقيقية بغرض إخفاء التكلفة الحقيقية

¹- Jean-Louis Muchielli et Thierry Mayer , (2005), Economie internationale, op.cit, p 274.

²-Jean-Louis Muchielli et Thierry Mayer ,(2005), Economie internationale, op.cit, p 277.

³-R.Caves et R .Jones,(1998), Economie internationale- le commerce, op.cit, p 182,183.

ومن ثم الأرباح الحقيقية ، تستعمل هذه الطرق في الدولة الأم أو في الدولة المضيفة للاستثمار لذا فأثرها على الإيرادات الضريبية للدول يمس كلا الجانبين .
وقد حاولت الحكومات منع هذا النوع من السلوكيات باستخدام ما يسمى ضريبة على الأرباح العالمية . إذ قامت كاليفورنيا وهي إحدى ولايات الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع ولايات أخرى بفرض الضرائب على قاعدة نسبية من الأرباح العالمية المحققة من طرف الشركة الأم ، ويتم حساب نسبة الأرباح المحققة في الولاية من إجمالي الأرباح العالمية بالنظر إلى نسبة الأصول ، نسبة تكاليف الأجور المبيعات العالمية للشركة الأم ، حيث أن الأرباح يمكن أن تنقل بين الفروع لكن لا يمكن إخفاءها على المستوى الكلي أو العالمي ، لكنها تبقى محدودة لمشاكل تقنية و محاسبية ما يتطلب من الشركة الأم تكلفة كبيرة لحسابها.

المطلب الثاني- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

معظم الدراسات ركزت على الأثر الذي تحدثه تدفقات الاستثمارات الأجنبية على اقتصاد الدول المضيفة، و قد انقسمت بين من يصفها بالاجيائية و من يؤيد العكس.

1-أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نقل التكنولوجيا:

إن المعرفة أو الابتكار أو التكنولوجيا من أكثر عوامل الإنتاج تكلفة كما أنها ليست متوفرة لدى الجميع في الأسواق التنافسية، تسيطر على معظم هذه التكنولوجيا اليوم شركات متعددة الجنسيات (ما عدى التكنولوجيا العسكرية) التي ومن خلال تبني استراتيجيات عالمية استطاعت الرفع من معدل أرباح مشاريعها باستغلال الجو الاستثماري للدول المضيفة التي ترى من جهتها هذه الاستثمارات كحل أمام حاجتها المتنامية للتكنولوجيا .

لنقل التكنولوجيا من طرف الشركات متعددة الجنسيات طابعين⁽¹⁾:

- طابع خاص بنوع التكنولوجيا المنقولة .

- مدى توافرها و تكلفتها بالنسبة للمستهلك.

هذا النقل لا يخص تكنولوجيا الإنتاج و حسب و إنما باقي التكنولوجيا غير الصناعية، ويمكن تلخيص التكنولوجيا المنقولة إلى أربع مجموعات:

- تكنولوجيا محمية تحت لواء التراخيص و العلامات.

¹ -Abdelkader Sid Ahmed,(1981), Croissance et développement, op.cit, p 670.

- تكنولوجيا تخص المهارة *un savoir faire* و ليست بالتراخيص و الماركات.

- التكنولوجيا المدمجة في تدريب اليد العاملة.

- التكنولوجيا المدمجة في سلع التجهيز.

و تكمن أهمية الاستثمارات في نقل النوعين الأولين أي التكنولوجيا غير المدمجة¹، من جهتها تفضل الشركات العاملة ضمن التكنولوجيا المعقدة غير النمطية أو المتوفرة الاستثمار المباشر للحفاظ على تنافسيتها في السوق.

طبيعة التكنولوجيا المنقولة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات⁽²⁾:

في أغلب الأحيان فان الشركات تقوم بنقل التكنولوجيا كثيفة رأس المال ، أما تلك الموجهة إلى الدول النامية فهي تلك الكثيفة باليد العاملة و التي تكون رخيصة في هذه الدول، بحيث يهدف إنتاجها إلى إحلال واردات الدول المضيفة. كما يرتبط نقل التكنولوجيا المعقدة إلى هذه الأسواق بمدى مرونة الطلب على هذه السلع إذ تتسم معظم الدول النامية بمرونة مرتفعة لأسعار هذه المنتجات، وبالتالي لا تلتقي أهداف الشركات مع الدول المضيفة دوما فيما يخص نقل التكنولوجيا إذ تهدف الأولى إلى تعظيم أرباحها وفق مميزات السوق فيما تبحث الثانية عن خفض معدلات البطالة و ضمان مستوى من النقل التكنولوجي لدعم استقلاليتها عن الدول المتقدمة الصناعية، و يمكن تلخيص عمليات النقل هذه و التي تكون مكيفة حسب حاجة الشركات من خلال النقاط التالية⁽³⁾:

➤ الإستراتيجية (أ):

النقل المرتبط باستغلال المواد الأولية

حيث إن شركات البحث و التنقيب عن المعادن محدودة و تسيطر على استغلال مصادر الثروات في الدول النامية، نفس الوضع بالنسبة للزراعة حيث تسيطر أقل من عشر شركات على إنتاج التبغ ، الشاي،

➤ الإستراتيجية (ب) النقل المرتبط باستغلال اليد العاملة الرخيصة:

نظرا لإمكانية فصل مراحل الإنتاج فان الشركات متعددة الجنسيات تنقل بعض مراحل إنتاجها الذي لا يتطلب يد عاملة ماهرة إلى دول أخرى و يتعلق الأمر بالتركيب الميكانيكي ، الإلكتروني...

➤ الإستراتيجية (ج) النقل المرتبط بتوسيع و فتح أسواق جديدة:

¹ - يعتبر الاقتصاديون أن مشكل تركيز التكنولوجيا أكبر من مشكل تركيز الدخل في العالم حاليا، حيث أنه في 1973 بلغت نفقات البحث و التطوير في الدول المتقدمة إلى 97.1% في حين لم تتجاوز 2.9% في الدول النامية.

² -Jean-Yves Martin , (2002), Développement durable ?, op.cit., p275.

³ -Jaques Perrin ,(1983), Les transferts de technologie, édition la découverte, p 50,51.

تتبنى هذه الإستراتيجية بالنظر إلى حجم السوق و أذواق المستهلكين و أيضا إلى سياسة الدولة المضيفة حيث تفرض بعضها رسوما جمركية و شروطا خاصة بالواردات ما يدفع هذه الشركات إلى توطين إنتاجها بالدول المضيفة.

الجدول رقم (03) : يوضح توزيع الاستثمارات حسب استراتيجيات نقل التكنولوجيا

الإستراتيجية (ج)	الإستراتيجية (ب)	الإستراتيجية (أ)	
34%	6%	60%	إفريقيا
62%	5%	33%	أمريكا الجنوبية
9%	-	91%	الشرق الأوسط
36%	34%	30%	آسيا

المصدر : Jaques Perrin ,(1983), les transferts de technologie, op.cit, p

51

جدير بالذكر أن الاستثمار في التكنولوجيا ضمن الإستراتيجية (ج) لا تكون إلا بعد أن تكون الشركة الأم قد طورت ابتكارات جديدة.

➤ لنقل التكنولوجيا أثر على التقسيم الدولي للعمل.

إن نقل التكنولوجيا لا يتضمن فقط المعدات و الآلات و التقنيات و إنما يساهم أيضا في خلق بيئة مهنية و اجتماعية تهيئ لتقدم صناعي و تكنولوجي مستقبلي في الدول المضيفة .

➤ يحدث النقل التكنولوجي بمراحل⁽¹⁾: مرحلة الشراكة ثم المكننة ثم التصنيع الذاتي و ذلك عن طريق تدريب و تأهيل اليد العاملة في الدول المضيفة.

يرافق نقل التكنولوجيا خدمات كثيفة التأهيل و الكفاءة كخدمات الزبائن ، الصيانة ، الهندسة وهو ما يؤثر أجلا في تخصص الدول المضيفة في الصادرات المصنعة ، غير إن ما لوحظ أن هذه الأخيرة تعجز في معظم الأحيان على تقديم خدمات الصيانة للوحدات الإنتاجية في حالة انسحاب المستثمر الأجنبي و أيضا عدم قدرتها على توسيع المشروع و هو ما يعكس أثر نقل التدريب و التأهيل و ليس فقط نقل التقنيات التكنولوجية المدمجة في الإنتاج و حسب .

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

يرى كل من Markusen و Venables (1999) أثريين⁽²⁾: الأثر الأول هو الروابط الناتجة مع منتجي السلع الوسيطة، و أثر المنافسة، حيث أن استثمار الشركات متعددة الجنسيات له أثر مباشر و هو زيادة درجة المنافسة للقطاع المحلي في إطار إستراتيجية الولوج لهذا السوق و الاستحواذ على أكبر حصة فيه ، قد تصل إلى الإزاحة الكاملة للشركات الوطنية، و بالتالي أثر سلبي على العمالة ، و يكون الأثر أكثر حدة في حال كان نشاط فروع الشركات الأجنبية أقل كثافة لليد العاملة من تلك الوطنية.

غير أن دخول هذه الشركات إلى السوق المحلي يترافق مع زيادة في الطلب على السلع الوسيطة المنتجة من قبل مؤسسات وطنية، إذ و في حال كانت تعتمد هذه الأخيرة على اقتصاديات السلم فان إنتاجها سوف يرتفع تبعا لارتفاع طلب الشركات المصنعة للسلع النهائية، و سيؤدي ذلك في النهاية إلى انخفاض أسعارها.

¹ -Jaques Perrin, (1983), Les transferts de technologie, op.cit, p 90,91,92.

² -Jean-Louis Muchielli et Thierry Mayer , (2005), Economie internationale, op.cit,p 272.

بالتالي فان قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتمد على قياس الأثرين، أي درجة التموين بين منتجي السلع الوسيطة المحليين و شركات التصنيع الأجنبية للسلع النهائية، إذ يمكن أن يكون استعمال هذه الأخيرة لمنتجات وطنية قليلا ما سيدعم الأثر الأول و سيقبل منه في حال العكس. في تحليل آخر فان الاستثمارات الأجنبية من شأنها خلق ظروف مناسبة لظهور منتجين محليين، ويظهر هذا في حال عدم وجود منتجين وسيطيين في الدولة المضيفة، حيث أن استقطابه لحجم كبير من هذه الاستثمارات سيسمح بتطور النشاط الإنتاجي (تنخفض أسعار المنتجات) بالتالي سيصب ح من السهل الاستثمار من قبل الشركات الوطنية، و هذا ما توصل إليه Barrios و Al (2004) في دراستهما القياسية لحالة ايرلندا، حيث بين أن أثر دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان سلبيا في البداية ليتحول بعدها إلى أثر ايجابي ، حيث بلغت اليد العاملة في هذه الشركات إلى 20% من مجمل اليد العاملة في النشاط.

عموما تتسم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنهوض بمستويات التوظيف، حيث تسهم بتوفير فرص عمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، إذ يصاحب تدفق هذه الاستثمارات انسياب رؤوس أموال إلى الدولة المضيفة، و أيضا من خلال الفوائض و الأرباح المعاد استثمارها محليا أو التوسع في الفروع القائمة ، وتعتمد قدرة الاستثمار على خلق فرص عمل على: حجم المشروعات و إمكانيات التوسع، و تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة و الكثافة الرأسمالية واتجاهات التصنيع ، إضافة إلى مهارة القوى العاملة في البلد المضيف.

كما تخلق فرصا للعمل بطريقة غير مباشرة نتيجة علاقات الاعتماد و الارتباط المتبادل بين الأنشطة الاقتصادية، هذا ما يفسره اتجاه أغلب الشركات متعددة الجنسيات إلى الصناعات كثيفة العمل بالدول المضيفة ، بهدف تحقيق زيادة إنتاجية هذه المشروعات من خلال المزج بين مدخلات الشركات الأجنبية (المعارف الفنية ، الإدارية، التسويقية و التكنولوجية) مع الموارد المحلية (الأجور المنخفضة للعمل)، و يشار هنا إلى أثر انخفاض الأجور على تدفقات الاستثمارات من خلال دراسة * Lawd et al (1992-1990) حيث زادت تدفقات الاستثمارات الأمريكية إلى المكسيك بين الأعوام 1986 و 1990 و ارتفع حجم العمالة بها من 22 ألف عامل إلى 80 ألف عامل خلال 8 سنوات.⁽¹⁾ غير أنها قد تؤثر على العمالة الموسمية من خلال استخدام تكنولوجيا جديدة تحل محل بعض المهارات و الأعمال التقليدية، لذا يتم قياس الأثر من خلال النسب التالية⁽²⁾:

¹ - أحمد زغار، تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة- دراسة تحليلية ، مرجع سابق ذكره، ص 173.
² - عيد السلام أبو قحف، (1989)، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سابق ذكره ، ص 467،468.

- حساب إجمالي تكلفة و إجمالي عدد الوظائف الجديدة للمواطنين أي: عدد الوظائف الجديدة - عدد الوظائف المفقودة نتيجة خروج و تقلص نشاط الشركات الوطنية.
- حساب معدل دوران العمالة أو مدى استقرارها في المشروعات من خلال : عدد العاملين الذين تركوا الخدمة اختيارا أو إجبارا / عدد العاملين.
- حساب نسبة عدد العاملين من الوطنيين إلى عدد العاملين الأجانب و معدل نمو كل منهما في العدد و العائد.
- عدد أقسام البحوث في الاستثمارات الجديدة و عدد العاملين الوطنيين بها.
- حساب نسبة العمال (بالتكلفة) إلى إجمالي المدخلات في النشاط الإنتاجي في الشركة الأجنبية مقارنة بالشركة الوطنية .

3- أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات

- يوضح ميزان المدفوعات جميع التعاملات بين الدولة و باقي العالم فمن جهة يبين مصدر العرض و الطلب على عملة الدولة و من جهة أخرى يعطي فكرة عن حجم العلاقة الخارجية في الاقتصاد الوطني و ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين (1):
- الميزان التجاري و الذي يوضح مجموع التبادلات أي الصادرات و الواردات للدولة و ميزان رؤوس الأموال أي الاستثمارات الواردة و الخارجة من الدولة ، يتبين أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتأثير على المراكز الأربعة الهامة لذلك الميزان أي المتعلق بالمبادلات التجارية المادية أو غير المادية و ميزان حركة الرساميل بما فيها المتعلقة بالأمد البعيد أو القصير (2) .
- التحويلات الناجمة عن نشاط هذه الشركات من شأنه خلق أثر ايجابي على ميزان المدفوعات فقد يتغير تأثير الاستثمار على الميزان التجاري بحكم ما إذا كان هذا الاستثمار موجها للتصدير أم معوضا للاستيراد، ففي حالة ما إذا كان الاستثمار موجها لتعويض الواردات فان قيمة واردات الدولة ستخفض من جهة لكن يجب النظر أيضا إلى ما سينجم عن الإنتاج من زيادة في واردات المواد الأولية و مستلزمات الإنتاج و الصادرات ففي دراسة على الدول التي تمثل فيها هذا النوع من الاستثمارات أساسا في الاقتصاد (سنغافورة ، ماليزيا، الفلبين، تايوان، كوريا الجنوبية، تونس، البرازيل) أن صادراتها قد تضاعفت خمس مرات بين 1960 و 1973 .

¹-Bernard Boret et Alain Damas,(2001), Economie globale- regard actuel, 2^{eme} édition , édition du renouveau pédagogique INS, p 204.

²- قادري عبد العزيز،(2004)، الاستثمارات الدولية-التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات، دار هومة، ص 60.

أما فيما يخص حركة رأس المال فالأثر يتوقف على المساهمات الفعلية للمستثمرين و مصير الأرباح بعد الاستثمار ، ففي دراسة أجراها CNUCED حول 159 فرعا ناشطا في بلدان العالم الثالث تبين أن معظمها يعتمد على قروض من بنوك محلية في نشاطه الإنتاجي، كما تمتص الفروع الأمريكية ما بين 50% و 70% من القروض البنكية المحلية لدول أمريكا الجنوبية. من جهة أخرى فإن أرباحها الناجمة عن انخفاض التكاليف لا تنعكس على أسعار المستهلكين أو على مستوى الأجور بل تحول إلى الشركات الأم⁽¹⁾.

و بالتالي وجب النظر إلى ما يلي⁽²⁾ :

➤ التدفقات الداخلة :

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر في المشروع.
- مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع و الخدمات.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة التصدير .
- القروض التي تحصل عليها الشركات من الخارج

➤ تحديد التدفقات الخارجة:

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام و مستلزمات الإنتاج.
- مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج و التسويق.

3- أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدخل و النمو :

3-1- تفسير الكينزي و النيوكلاسيكي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو

الاقتصادي

¹-Abdelkader Sid Ahmed, (1981), Croissance et développement, op.cit,p 681.

²- عيد السلام أبو قحف،(1989)، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سابق ذكره، ص 70،71.

قامت هذه النماذج بدراسة العلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في ظل افتراض أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة، و توافر المعلومات و قابلية رأس المال للتنقل بين مختلف الدول وفقا للاختلاف في العائد على رأس المال ، و قامت بتحليل العلاقة بين نمو الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي و النمو في مدخلات عناصر الإنتاج المتمثلة في رأس المال و الأرض و العمل و التكنولوجيا، و تعتبر هذه النماذج امتدادا لنموذج هارود-دومار و نموذج سولو .

3-1-1- التحليل الكينزي:

لم يصل هذا التحليل إلى حد وضع نموذج على غرار النماذج المعروفة إلا أن تحليله اهتم بدراسة التوازنات على المدى القصير من أجل وضع الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية لذا اهتم بالاستقرار الاقتصادي و عملية تحريك الطلب الفعال ، و قد رأى كينز أن العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي هو الاستثمار الذي يعتبر المؤشر في توسع الطاقة الإنتاجية و العامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل ، حيث اعتبر أن الطلب الفعال يتكون من مستوى الاستثمار و الذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة ، وبالتالي من أجل الزيادة في الدخل و التشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات و ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمارات و التشغيل و الإنتاج ، و قد أدخل "كينز" متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان و التحول التكنولوجي و بالتالي فإن التحليل الكينزي لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي¹.

3-1-2- نموذج هارود-دومر:

لقد حاول كل من "هارود-دومار" البحث عن صيغة موحدة و متكاملة للنمو الاقتصادي تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي و عناصر النمو الاقتصادي، و نتيجة ذلك ظهرت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي انطلاقا من حالة التوازن بين الاستثمار و الادخار المخطط و باستخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة و انطلاقا من شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت².

تم صياغة أفكار هارود-دومار في شكل نموذج يظهر أن:

معدل الادخار

¹ - رفيق نزارى، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي -دراسة حالة تونس، الجزائر و المغرب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي، جامعة لخضر باتنة، 2007-2008، ص 57.

² - رفيق نزارى، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي -دراسة حالة تونس، الجزائر و المغرب، مرجع سابق ذكره، ص 58.

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{رأس المال / الناتج}}{\text{رأس المال / الناتج}}$$

رأس المال / الناتج

يعرف نسبة رأس المال / الناتج بأنه الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل أو حجم رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة و يتكون النموذج الخاص بالنمو الاقتصادي على النحو التالي :

- يعرف الادخار الإجمالي كدالة في الدخل.

$$S = s \cdot Y \quad \dots\dots\dots (1)$$

S: الادخار الإجمالي.

s: الميل المتوسط للادخار.

Y: الدخل الوطني.

K: رأس المال.

$$I = \Delta K \quad \dots\dots\dots (2)$$

الاستثمار (I) ويعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال :

$$v = \frac{\Delta K}{Y} \quad \dots\dots\dots (3)$$

$$\Delta K = vY \quad \Leftrightarrow \quad v = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \quad \dots\dots\dots (3)$$

v: معامل رأس المال.

و أن الادخار الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار الوطني I

$$I = S \quad \dots\dots\dots (4)$$

$$I = \Delta K = v\Delta Y \quad \dots\dots\dots (5)$$

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على الشكل:

$$S = sY = v\Delta Y = \Delta K = I \quad \dots\dots\dots (6)$$

أو ببساطة تكون كالتالي:

$$s = v\Delta Y \quad \dots\dots\dots (7)$$

$$g = \frac{s}{v} \quad \text{ومنه:} \quad \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن معدل النمو هو: العلاقة تبين شرط النمو عند مستوى التشغيل الثابت و التي انطلق منها هارود-دومار و الذي يظهر أن معدل النمو يساوي معدل الادخار مقسوما على نسبة رأس المال على الناتج و ذلك على النحو التالي:

$$g = \frac{s}{v} = \frac{s}{K/Y}$$

حيث تشير : g, s, S, k, y إلى معدل النمو الاقتصادي ، معدل الادخار المحلي الإجمالي، رصيد رأس المال و الناتج و أن :

$$K = I_d + I_f$$

I_d : الاستثمار المحلي

I_f : الاستثمار الأجنبي

رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي و بالتالي يصبح معدل النمو كالتالي:

$$g = (I_d + I_f / Y) / K$$

$$g = \frac{S}{K} + (I_f / y) / K$$

$$S = \frac{I_d}{Y}$$

من هنا فان النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال و نظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي، أهمها الاستثمار الأجنبي .

كما أشار "هارود" إلى التغير التقني الذي يتم من خلاله اكتشاف طرق إنتاج جديدة ضمن دالة الإنتاج و هذا ما يدل على دور و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و ما يصاحبها من تكنولوجيا عالية تساهم

في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج، و يرى "فيرباغ" في إطار نموذج هارود-دومار عام 1992 أن هناك تكامل¹ ينشأ بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي.

3-1-3- نموذج سولو- سوان Solow- Swan:

يعتبر نموذج "سولو" النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارول د-دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل) و متغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي و قد قام "سولو" بدراسة حركية النمو المتوازن عند الاستخدام الكامل لرأس المال و العمل انطلاقا من دالة الإنتاج⁽²⁾:

$$Y=f(K, L)^2 \dots \dots \dots (1)$$

K: رأس المال .

L: العمل.

$f' > 0$ المشتقة الأولى موجبة. و $f'' < 0$ المشتقة الثانية أقل من 0 و التي تعني تناقص الغلة.

$$S = sy \dots \dots \dots (2) \quad \text{و أن الادخار:}$$

و أن نسبة من الناتج ستدخر و تستثمر أما فإنها نسبة نمو العمل:

$$k = Sy \dots \dots \dots (3)$$

$$k = sf(K, L) \dots \dots \dots (4)$$

و بما أن F دالة متجانسة و من الدرجة الأولى يمكن كتابة:

$$k = sf(K/L, 1) \dots \dots \dots (5)$$

وباعتبار أن رأس المال للفرد يساوي :

$$k = K/L \quad \text{فان:}$$

$$k/L = sf(k) \dots \dots \dots (6)$$

¹ - حيث إن زيادة التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة التخفيف من ضعف المدخرات المحلية في الدول النامية.

² - Philippe Aghion et Peter Howit , (2000), Théorie de la croissance endogène, Dunod, p 15.

$$k=K/L \rightarrow \log(k)=\log(K) -\log(L) \rightarrow k/k=k/k-L/L$$

$$k'=sf(k)-kL/L.....(7)$$

وقد افترض سولو أن معدل الزيادة في اليد العاملة L/L ثابتة تقدر بـ n

$$k' = sf(k) - nk(8)$$

يحسب تراكم رأس المال بتخفيض δ من k من المعادلة رقم (3) وتصبح معادلة النمو :

$$k = sf(k) - (n + \delta)k(9)$$

حيث أن δ معدل إهلاك رأس المال.

وتعني المعادلة رقم (9) أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاثة عوامل:

- الاستثمار للفرد و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.
- معدل اهتلاك رأس المال للفرد sk الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال

للفرد.

- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني nk و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى

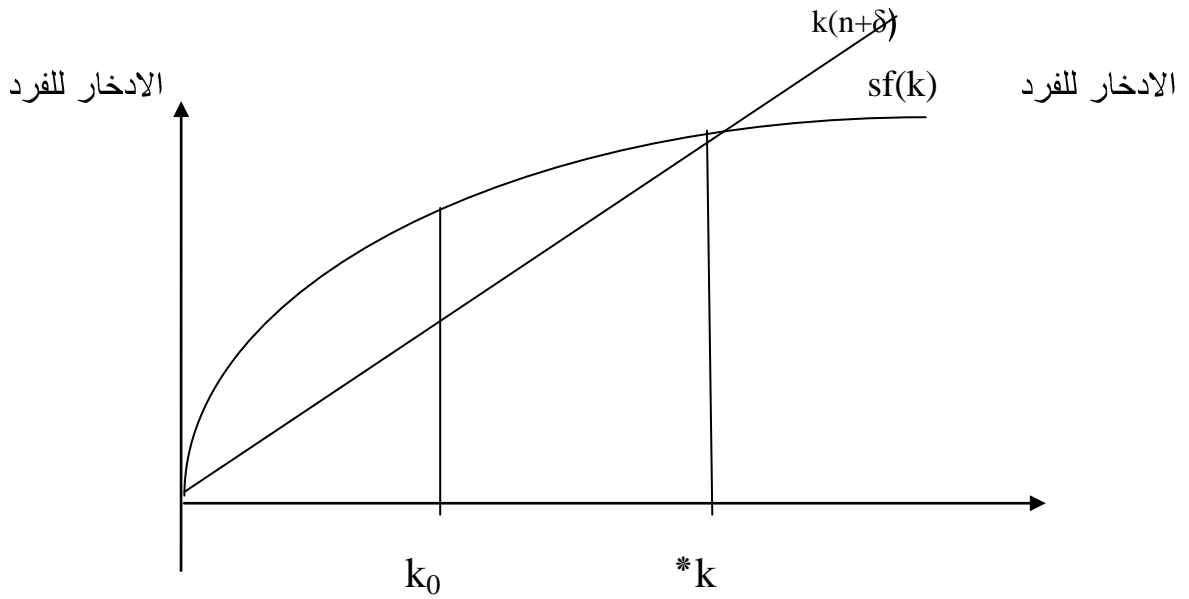
انخفاض نسبة رأس المال للفرد.¹

أما النمو الاقتصادي على المدى الطويل فيكون مستقرا في حالة نمو عوامل الإنتاج بمعدل ثابت و يمكن ملاحظة الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في رأس المال مساويا للصفر، وكلما كانت نسبة رأس المال أقل من الحالة المستقرة كلما كان معدل النمو أكبر .

ويركز هذا النموذج على فرضية استخدام المزيد من عنصري العمل و رأس المال طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية و حتى يتم التساوي بينهما ، حيث نجد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص الغلة و رأس المال ، ونظرا افتقار الدول النامية لعنصر رأس المال مقارنة بالدول الصناعية فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول الأمر الذي من شأنه تحفيز انتقاله من الدول ذات الوفرة إلى الدول النامية في شكل استثمارات أجنبية.

¹ -رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي -دراسة حالة تونس ، الجزائر و المغرب، مرجع سابق ذكره، ص 64.

الشكل رقم (01) : النمو الاقتصادي مع التقدم التقني الخارجي



المصدر:

Philippe Aghion et Peter Howit,(2000), Théorie de la croissance endogène, op.cit, p35.

استطاع سولو بناء نموذج لقياس النمو أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو حيث تم توظيف عنصر الاستثمار الأجنبي المباشر في دالة الإنتاج و قد قام بصياغتها على الشكل التالي :

$$Y=A(K,L,F,Z)$$

حيث أن :

Y : تشير إلى الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي .

K : يمثل رأس المال المحلي.

L : تشير إلى عنصر العمل.

F: تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

A: كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا.

Z : تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل الصادرات.

وقد قام Demello⁽¹⁾ عام 1997 بصياغة المتغيرات السابقة في صورة متوسط نصيب الفرد و قد ركز سولو على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات و العملية التكنولوجية معبرا عنها بالإنفاق على البحوث و التطوير باعتبار أهمية هذين العنصرين في تشجيع زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية.

وأكد نموذج سولو على أن التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل كما أوضح سولو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير و يرفع من معدله و من ثم يتباطأ هذا النمو و ذلك لسببين -تصاعد حصة العامل الواحد من رأس المال و هبوط الناتج الحدي لرأس المال تاركا معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير ، وقد نوه سولو بالتكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي و دورها في تعظيم عوائد الإنتاج.

3-1-4- نموذج سولو Solow مع رأس المال البشري:

لقد قام كل من Welle, Romer, Mankiw 1992 انطلاقا من نموذج سولو بإدخال متغير جديد و هو رأس المال البشري كأحد العوامل التي تساهم في تفسير النمو الاقتصادي معبرا عن ذلك العامل بمستوى التمدرس, حيث أصبحت دالة الإنتاج لكوب دوغلاس من الشكل :

$$Y_{(t)}=k_{(t)}^{\alpha}h_{(t)}^{\beta}(A_t, L_t)^{1-\alpha-\beta}$$

حيث أن:

k : تمثل رأس المال المادي.

h : تمثل رأس المال البشري.

L : تمثل عنصر العمل

A : العامل التكنولوجي.

مع ملاحظة أن معدل نمو العمل أو السكان افترض ثابتا n و تزايد التكنولوجيا بمعدل g نأخذ كل من : $h=H/L$, $k=K/L$, $y=Y/L$ فان رأس المال المادي و البشري يحدد العلاقة التالية :

$$dk/dt=\delta_k y_t-(n+g+\delta)k_t$$

$$dh/dt=\delta_h y_t-(n+g+\delta)h_t$$

حيث δ معدل اهتلاك رأس المال المادي و البشري.

¹-Philippe Aghion et Peter Howit ,(2000), Théorie de la croissance endogène , op.cit, p 36.

انطلاقاً من العلاقات السابقة قام Welle, Romer, Mankiw بإدخال متغيرات الاستثمار الأجنبي كأحد عوامل تفسير النمو في نموذج النمو الذي أعاد كل من Dutlauf و Johnson عام 1995 صياغته على الشكل¹:

$$\text{Log } y_{t1} - \log y_{t0} = b_0 + b_1 \log y_{t0} + b_2 \log (I/GDP) + b_3 \log (n_t + g + \delta) + b_4 (\text{school})_t + b_5 \log (FDI/GDP)_t + \varepsilon_i$$

حيث أن :

$Y_{t0,t}$: يمثل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة

I/GDP : معدل الاستثمار المحلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

δ, g, n : يمثل معدل الزيادة في القوى العاملة و معدل نمو التكنولوجيا (المفترض خارجياً) , معدل اهتلاك رأس المال .

$school$: يمثل معدل التمدرس على المستوى الثانوي.

FDI/GDP : معدل الاستثمار الأجنبي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

ε_i : هامش الخطأ

وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على رأس المال المحلي و الأجنبي و نسبة تدرس العامل البشري².

5- الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يرى بعض الاقتصاديون أن أثر هذا النوع من الاستثمارات لا تنحصر فقط في خفض نسب البطالة و النقل التكنولوجي و المساهمة في رفع معدلات النمو و بالتالي التسريع من وتيرة التنمية في لدول المضيفة و ذلك وفقاً لأمال تلك الدول ، في الواقع تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر هؤلاء مصدر احتمالات سيئة على الاقتصاد و توزيع الدخل و بالتالي التأثري حتى على بعض الفئات الاجتماعية وفق منحى لا يخدم استراتيجيات التنمية في هذه البلدان من خلال :

¹ - رفيق نزارى، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي - دراسة حالة تونس ، الجزائر و المغرب، مرجع سابق ذكره، ص 64.
² قام Somak Ngowattana عام 2005 بدراسة شملت 211 بلدا امتدت على الفترة 1980-2003 مستعملا النموذج السابق، و خلصت الدراسة على الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان المستقبلة لتلك الاستثمارات و تأثير ذلك على المستوى التعليمي و العائدات الخاصة بكل فرد.

- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة و الخدمات ، كما يمكن أن تكون مدرا للضغط على ميزان المدفوعات نتيجة سياسة التسعير التي تتبعها بعض الشركات وكذلك مسألة تحويل الأرباح ، يزداد هذا التأثير بارتفاع القيم المحولة، أما على الصعيد الداخلي ، فان القوة التنافسية للشركات الأجنبية و احتكارها للأسواق قد يخلق ضغوطا أخرى على السياسة الاقتصادية للدول ، ما يجعل هذه الأخيرة ضعيفة التأثير ، على المستوى الاجتماعي يساعد نفوذ الشركات الأجنبية برون طبقة من المنتفعين و هم مجموعة من التجار و الموردين ترتبط مصالحهم و مصالح الشركات الأجنبية ، ما يشكل طبقة ضغط أخرى على السياسات الوطنية¹.

قد يؤدي استثمار الشركات المتعددة الجنسيات إلى تناقص الادخار بسبب ترحيل الأرباح إلى الدول الأم، كما قد يؤدي استيرادها للمعدات و المواد إلى تخفيض العملة الصعبة، و ترى أطراف عدة أن هذه الشركات لا تساعد على تطوير الخبرات الإدارية و نمو القدرة التكنولوجية الذاتية للدول المضيفة ، لأنها ستكون محصورة في الطبقات العليا من الإداريين و المهندسين و هم عادة أجانب و ليسوا من البلد المضيف، ثم إن استثمارات هذه الشركات قد يحدث نمو غير متوازن بين القطاعات .

الأثر السلبي الأخر الذي قد تطرحه الدول المضيفة هي السياسة التي تتبعها الشركات كسياسة التسعير لغرض التحويل² .

تنامت في الآونة الأخيرة الحركات المنددة بالممارسات و بعض النشاطات للشركات المتعددة الجنسيات ، و التي تمس الجوانب البيئية و الصحية فهذه الشركات هي صاحبة النصيب الأعظم من التجارة و الصناعة و تستهلك الدول المتقدمة معظم الموارد العالمية (75% من إجمالي الطاقة العالمية) و تنتج حوالي 70% من إجمالي الإنتاج بالتالي تعد المسؤولة عن 85% من غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم ، معظم الصناعات تنتج نفايات خطيرة³ ، إذ و بسبب الحضر على بعض المجالات الإنتاجية في الدول الأم أو فرض رسوم مرتفعة عليها ، لجأت الكثير من هذه الشركات إلى إعادة توطينها في دول أخرى نامية في الغالب ، للاستفادة من الثغرات القانونية .

¹ سامي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تسيير ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 240.

² سليمان عمر عبد الهادي، (2010)، الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة، الطبعة الأولى ، الأكاديميون للنشر و التوزيع، ص 30.

خاتمة الفصل

حاولت الدراسات و النماذج النظرية فهم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال الإحاطة بالعوامل التي تحكم جانبي العرض و الطلب، و تعتبر نظرية فارنون "دورة حياة المنتج" أهم الدراسات التي حاولت شرح هذه الاستثمارات، لتليها دراسات عديدة أخرى حديثة حيث إن استثمار الشركات الأجنبية يكون نتيجة إستراتيجية تخفيض تكاليف الإنتاج، تتوجه معظم هذه الاستثمارات إلى القطاعات الصناعية في الدول التي تتمتع بأسواق كبيرة، نموذج دينينغ " النظرية الانتقائية للإنتاج الدولي" و التي حدد عن طريقها الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة المزايا الخاصة بالملكية و حوافز الشركات في الحصول على المزايا الخاصة و المزايا المتعلقة بالموقع، لذلك تنتوع الدول في ميولها من حيث كونها مستوردة أو مصدرة للاستثمار طبقا للاختلافات في مستوى و هيكل وفرة الموارد و حجم و خصائص الأسواق، النماذج الحديثة أوضحت أيضا دور الاستثمارات الأجنبية في تنمية اقتصاديات الدول ، من خلال قياس أثر التدفقات على المتغيرات الهامة كمعدلات البطالة و النمو و الدخل ، و مستويات النقل التكنولوجي وكذلك نقل المهارات الإدارية و التسويقية .

وتمثل الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر أهدافا للدول المضيفة ، التي تسعى من خلال استغلال استقطاب المزيد من الاستثمارات لرفع مستويات الدخل و النمو ، ما يمكن أن يقلص من الفجوة الادخارية التي تعاني منها معظم الدول النامية، و أيضا الفجوة التكنولوجية و التي أصبحت من الركائز الأساسية للنهوض بالتنمية في هذه الدول ، بالطبع لا تخلو ه ذه الاستثمارات من بعض السلبيات المتعلقة أساسا بفروقات الدخول و الضغوط الناجمة على ميزان المدفوعات في حال خروج العوائد ، و ما يتعلق بموقف الشركات المستثمرة من الحفاظ على البيئة و المناخ و سياساتها فيما يتعلق بتسيير النفايات .

مقدمة الفصل

تبدأ مجمل الإشكاليات الاقتصادية من تحليل للأرقام و تنتهي عند تحليل آخر ، تمكن هيئات دولية و مراكز متخصصة اليوم إمكانية الاطلاع على تطور معظم المؤشرات و المتغيرات الاقتصادية لدول العالم على فترات زمنية مختلفة، ما سمح لتلك الدول و أطراف مهتمة أخرى بمعرفة مدى نجاح أو فشل سياساتها الاقتصادية في الوصول إلى أهدافها. دول المغرب العربي كواحدة من أهم الدول المانحة لفرص الاستثمار ظلت تسعى إلى تحسين مناخها الاستثماري من خلال خطوات هامة محاولة بذلك صنع فارق في مسيرة الإصلاح، و بالطبع كان الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الاستراتيجيات و المحاور التي ركزت عليها هذه الدول كغيرها ، الفصل التالي يحصي مجمل التدفقات التي حصلت عليها هذه الدول مع التركيز على تلك الواردة إلى الجزائر في الفترة 2000 إلى 2010 بهدف إبراز فروقات التوزيعات ، لذلك قسمنا محتوى هذا الفصل إلى النقاط التالية:

تطرق المبحث الأول إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، و قد كان لزاما عرض مفاهيم عن مناخ الاستثمار ، الجاذبية و التنافسية للدول في جذب هذا النوع من التمويل. فيما تناول المبحث الثاني تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية و حصتها من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، كما جاء فيه رصد لأحجام التدفقات حسب كل منطقة ، دول أمريكا الشمالية ، الدول الآسيوية و كذلك حصة الدول الإفريقية ، لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، كما تطرق في خضم ذلك إلى الاستثمارات المباشرة العربية البينية، ليتناول في مطلب ثاني حصة كل من تونس و المغرب و الجزائر من هذه التدفقات و توزيعها على القطاعات : الصناعة ، الزراعة و الخدمات على سبيل مقارنة حصة القطاعات بينها و أيضا رصد حصة كل قطاع لكل دولة مع ما حصل عليه قطاع دول المقارنة.

المبحث الأول: محددات و مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

رافقت حدة التنافس بين دول العالم في استقطاب المزيد من الاستثمارات موجة من الإصلاحات على المستويات الاقتصادية و السياسية و البيئية ، لعل مجملها كان و مازال في الدول النامية ، لذلك سيحاول هذا المبحث التطرق إلى مناخ الاستثمار في الدول النامية بما فيها الدول العربية .

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

رغم أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فان القليل ممن حاولوا الإحاطة بالمحددات الرئيسية لهذه الاستثمارات في الدول المضيفة، و لقد ابرز " دانينغ " من خلال نظريته ، طرح إطار شامل لهذه المحددات .

1 - المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

في الواقع فان الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات ، ففي ظل الإستراتيجية الأفقية يهدف المستثمر إلى الاقتراب من المستهلك و الاستفادة من القدرات التكنولوجية. و يمكن ذكر أهم المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من خلال النقاط التالية¹:

- حجم السوق و مستوى الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد للبلد المضيف: و هي العوامل الأكثر أهمية لأنها تعكس القدرة الشرائية للسوق و مستوى إنتاجية اليد العاملة ، فدخل الفرد المرتفع من شأنه رفع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإستراتيجية الأفقية ، و أثر غير محدد على الاستثمارات العمودية (Lim,2001، Basu et Srinivasan 2002 ، Charkrabatri 2001)
- الاستقرار الماكرو اقتصادي : و هو ما يعكس البيئة تكاليف عناصر الإنتاج : و ذلك من خلال اختلاف تكاليف الموارد الطبيعية ، كما أن تكاليف الأجور من المحددات الرئيسية للاستثمارات وفق الإستراتيجية العمودية.
- البيئة الملائمة للأعمال التي تقلل من التكاليف و ترفع مردودية المشاريع و هي تشمل : معدلات التضخم، المديونية ، عجز الميزانية.
- الانفتاح التجاري: من الصعب ربطه مباشرة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، فالأمر يتعلق بمدى مساهمة هذا الانفتاح في العمليات الإنتاجية للشركات المتعددة الجنسيات ، من جهة أخرى فان القيود الجمركية تمثل عائقا أمام الاستثمارات الأفقية أكثر من العمودية، نتائج الدراسات القياسية لم تكن دقيقة في إيجاد علاقة بين إجراءات الانفتاح التجاري (معدل الانفتاح، المستوى

¹ - Fatima Boualam , l'investissement direct a l'étranger – le cas de l'Algérie, thèse présentée pour obtenir le grade de docteur de l'université Montpellier 1, 2010, p 115.

المتوسط للرسوم الجمركية) (Dees ، Singh et Jun 1995 ، Kravis et Lipsey 1982)
 1998) ، و قد وجد Brainard (1997) علاقة سلبية بين المستوى المتوسط للحقوق الجمركية
 و الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات الأمريكية، (Wheler et Mody (1992) و جدا من
 خلال مؤشر مركب للانفتاح علاقة سلبية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي
 للشركات الأمريكية أيضا.

➤ العامل البشري: وقد عالجت أعمال أخرى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرجوع إلى
 العامل البشري (Lucas 1988).

- و قد قدم Lim (2001) قائمة حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الأخذ بالاعتبار أن
 بعض العوامل هي أكثر أهمية في الإستراتيجية الأفقية منها في العمودية و العكس ، نستعرضها
 فيما يلي:

جدول رقم (04): أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدراسات المختلفة:

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	أثر ايجابي	أثر سدا بي	اثر محايد
حجم السوق	Banda et White(1968). Schmitz et Bieri(1972). Swedenborg(1979). Lunn(1980). Dunning(1980). Root et Ahmed (1979) Kravis et Lipsey(1982) Nigh(1985). Schneider et Frey(1985) Culem(1988) . Papanastassieu et Pearce(1990). Wheeler et Mody (1992) Sader(1993). Tsai (1994). Pistoresi(2000).		
تكاليف العمالة	Caves(1974).	Goldsbrough(1979).	Owen(1982).

Gupta(1983). Lucas(1993). Tsei(1994).	Saunders(1982). Shamsudin(1994). Pistoresi(2000).	Swedenborg(1979). Wheeler et Mody(1992).	
Beaurdeau (1987).	Gulem(1988).	Schmits et Bieri(1972). Lunn(1980).	قيود جمركية
Nigh(1985). Tsai(1994).		Bandera et White(1968). Lunn(1980). Schneider et Frey (1985). Billington(1999).	معدلات النمو
Schmitz et Bieri(1972). Wheeler et Mody (1992).		Kravis et Lipsey (1982). Edwards(1990). Pistoresi(2000).	درجة الانفتاح
	Torissi(1985). Hein(1992). Dollar(1992). Lucas(1993). Pistoresi(2000).	Culem(1988). Tsai(1994). Shasuddin(1994).	العجز التجاري
Carderon –Rossel (1985). Tuman et Emmert (1999).	Caves(1989). Contractor(1990). Blonigen(1995).	Edwards(1990).	سعر الصرف
Wheeler et Mody(1992). Porcano et Price (1996).	Hartman(1984). Grubert et Mutti(1991). Gassu(1997). Kamsley(1998). Billington(1999).	Swenson(1994).	الرسوم

المصدر .

Fatima Boualam , l'investissement direct a l'étranger – le cas de l'Algérie, thèse présentée pour obtenir le grade de docteur de l'université Montpellier 1, (2010), p 115.

الدراسات القياسية التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ركزت في المجمل أن المتغيرات مثل حجم السوق و المعاملة الضريبية تعد معنوية بصفة مستمرة ، تأتي بعدها محددات أخرى هي: حجم السوق، المسافة، تكاليف النقل، تكاليف عناصر الإنتاج، و مناخ الاستثمار و درجة الانفتاح التجاري للدول.

2-المحددات المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

تحدد الظروف و الهيئات المؤسسية على قرار الاستثمار في البداية ثم على النشاط عند الاستثمار ، و ذلك بمدى قدرة هذه المؤسسات الحكومية في إقامة الإصلاحات اللازمة لميكانزمات السير الفعال للسوق. يعرف (North (2005) المؤسسات بأنها مجموعة العوامل البشرية التي توطر التفاعلات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، أما (Ménard (2003 فيعرفها بأنها مجموعة القواعد الدائمة المستقرة غير الشخصية و المطرحة إلى قوانين و إلى عادات و التي تفرز إجراءات قابلة للتطبيق.¹ الدراسات القياسية الحديثة تأخذ ثلاث معايير عامة لقياس مستوى المؤسسات: جودة التسيير للأعمال العامة(الفساد، الحقوق السياسية، وزن التشريعات) ، وجود قوانين تحمي حقوق الملكية الخاصة و مدى تطبيق هذه القوانين، مدى مراقبة السلطة السياسية. وقد قام (Machado (2005 بتقدير العلاقة بين الإدارة الرشيدة أو الحوكمة كعامل لتحليل مستويات الاستثمار الإجمالية للدول i في الزمن t من خلال المعادلة²:

$$PV = bo + b1G + b2PUB + b3IDE + b4PV_{t-1} + b5IG + b6IG * IDE + \epsilon_i$$

حيث:

PV:الاستثمار الإجمالي الخاص.

IDE:صافي الاستثمار الأجنبي المباشر.

G:معدل النمو.

PUB:الاستثمار العام.

IG:معايير الحوكمة.

ϵ_i : هامش الخطأ.

تتضمن معايير الحوكمة خمسة مؤشرات هي: المسؤولية ، الاستقرار السياسي و غياب الفوضى ، جودة التنظيم، القواعد القانونية،مراقبة الفساد.

¹- Fatima Boualam, Investissement direct a l'étranger- le cas de l' Algérie, op.cit, p 120,122.

²- Morrissey Olivier et Manop Udomkerdmongkol, Governance, Private Investment and Foreign Direct Investment in developing countries, Word Development,(2011), sur le site: www.elsevier.com/locate/worddev,p440.

و تتم قراءة هذه المؤشرات استنادا إلى مدى ارتفاع قيمة المؤشر ، حيث يشير ارتفاعه إلى حالة سيئة للحكومة في الدول و العكس صحيح.

3-مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

3-1-تعريف مناخ الاستثمار:

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع و الظروف التي تؤثر على حركة رأس المال ، كما يعرف أيضا بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية و تأثر تلك الأوضاع و الظروف سلبا أو إيجابا على فرص و نجاح المشروعات الاستثمارية و من ثم حركة و اتجاهات الاستثمارات ، تشمل هذه الظروف الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و القانونية و كذا التنظيمات الإدارية¹ و يرى البعض أن مناخ الاستثمار ينصرف إلى مجموعة من سياسات الاستثمار بالمعنى الواسع حيث أن مناخ الاستثمار يتضمن كل السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية، و هي السياسة المالية و النقدية و التجارية بالإضافة إلى الأنظمة السياسية و البيئية و القانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية ، و بالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات و المقومات و الأدوات و المؤشرات التي تشير في مجموعها إلى إذا ما كان هناك تشجيع للاستثمار من عدمه².

3-2--مقومات مناخ الاستثمار:

يتكون مناخ الاستثمار من مجموعة من العوامل التي تتفاعل فيما من أجل خلق بيئة استثمارية مناسبة ، تتلخص هذه العوامل في:

- 1-النظام الاقتصادي.
- 2-النظام السياسي: حيث يتأثر الاستثمار بالنمط السياسي المتبع و موقف الأحزاب من سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي .
- 3-النظام البيئي: من خلال رصد حالة السياسة التعليمية و التدريبية و دور الجمعيات و النقابات في تحسين القوى العاملة
- 4-النظام المؤسسي: ويقصد به حالة النظام الإداري و الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار و الإطار التنظيمي.
- 5- السياسات الاقتصادية: أي مدى صحة و شفافية السياسات التالية:

¹ - يعقوب علي جانتقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاساتها على الوضع الاقتصادي، مؤتمر التمويل و الاستثمار، (2006)، مرجع سابق ذكره ، ص 05.

² - عيد الباسط بوزيان ، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مرجع سابق ذكره، ص 117.

1-5 السياسة المالية: من خلال التحكم في النفقات العامة و توجيه الأمتل للإيرادات العامة ، تحديد النظام الضريبي الأمتل و السياسة النقدية و سياسة التجارة الخارجية من خلال :

- تحديد نسب الاقتطاعات الضريبية من الأرباح الصافية ، إذ يتجه المستثمر إلى الدول الأقل ضغطا ضريبيا مقارنة بباقي دول العالم، و تنقسم هذه الضرائب إلى الضرائب المباشرة و هي الضريبة على الدخل ، الضريبة على الأرباح، الضريبة على الشركات و مجموعة من الضرائب الأخرى، و ضرائب غير مباشرة الضرائب على القيمة المضافة و الضريبة الجمركية و مختلف أنواع و فئات الرسوم هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى يجب تحديد الامتيازات الضريبية التي تمنحها الدولة المضيفة ، إذ يعد التحفيز الضريبي من أهم أدوات جذب الاستثمارات إلى القطر ، و يكون ذلك عن طريق التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمارات و يسمى أيضا الإجازة الضريبية ، ذلك أن المستثمر يتمتع لعدة سنوات بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب ، يتم هذا الإعفاء عن طريق التخفيض الكلي أو الجزئي لضرائب الدخل أو الضرائب الأخرى لفترة محدودة يختلف مداه حسب رأس المال و المنطقة المرغوب الاستثمار فيها و نوع الصناعة و الأهمية المعطاة لها ، يتم هذا التخفيض أيضا عن طريق نظام الاهتلاك المعجل و الذي يقصد به كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على فترة زمنية أقل من حياتها الإنتاجية ، التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل و الخاص بالتصدير، يتم هذا الأخير و الذي يعد مهما في سبيل دعم الصناعات التصديرية ، يستفيد المستثمر في حدود هذه التحفيزات على امتيازات خاصة بالضريبة على الدخل و الامتيازات المتعلقة بالحقوق الجمركية (تخفيضات بالنسبة لعمليات الاستيراد و التصدير للمواد التي تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات و السلع) و الامتيازات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة و بعض الضرائب الأخرى .

- تحديد الأدوات الأمتل للسياسات النقدية و التي من شأنها ضبط معدلات التضخم و توجيه المعروض النقدي مع ما يتلاءم و متطلبات سوق الاستثمار ن في هذا الخصوص يجب الاستعانة بمعدلات فائدة منخفضة بقصد زيادة معدلات الاستثمار الوطني و الأجنبية .

- السياسات المتعلقة بالاقتصاد الخارجي ، إذ يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي و إتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال و السلع إلى الداخل و الخارج، و من بين السياسات الخارجية لتحسين مناخ الاستثمار : تبني سياسة التوجه نحو التصدير ، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة و خلق فرص تسويقية لاستثمارات من أجل تصريف منتجاتها، الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة و توقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية في إطار متطلبات تحرير التجارة و عولمة الإنتاج و الأسواق و حركة رؤوس الأموال.

4- المؤشرات الدولية لأداء مناخ الاستثمار

4-1- المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية

تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار¹ بدءاً من سنة 1996 ، و يشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة لاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات و معدلات متدنية للتضخم و سعر صرف غير مغالى فيه و بنية سياسية و مؤسسية مستقرة و شفافة ، يتم الحصول على قيمة المؤشر من خلال تحليل ثلاث نقاط هي : السياسات المالية، السياسات النقدية و السياسات الخاصة بالمعاملات الخارجية ، بحيث يتم احتساب عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيما يخص مؤشر السياسة المالية، و عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لقراءة مؤشر سياسة التوازن الخارجي و أخيراً تتم قراءة مدى التوازن في السياسة النقدية من خلال تحليل معدلات التضخم ، و لم يتناول المؤشر بدليله ما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر في - إصلاح النظام المصرفي و المالي من خلال تعزيز الرقابة و الترخيص بإقامة البنوك الخاصة ، إلى جانب إنشاء سوق رؤوس الأموال و تفعيلها و تطوير مختلف القواعد و اللوائح التي تسمح يجذب رأس المال الوطني و الأجنبي. و مجمل الخطوات الرامية إلى تحسين المناخ مثل درجة الاستقرار السياسي و التطورات التشريعية و المؤسسية و تنمية الموارد البشرية و ما يتم من خطوات في مجال الترويج للقطر و قطاعات الاقتصاد. - قراءة المؤشر:

يعطي المؤشر الدرجات A,B,C بحيث يساوي المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية متوسط المؤشرات السابقة و يكون التقييم كالتالي:

- أقل من الواحد :عدم تحسن في مناخ الاستثمار
- من 1 إلى 2 : تحسن في مناف الاستثمار.
- من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير (2004)، ص 125.

4-2- مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر

تم وضع هذا المؤشر¹ من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001، تم تطوير المؤشر إلى مؤشرين: الأول مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي الوارد و الثاني مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد.

يستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. أما مؤشر الإمكانيات فيأخذ ثمانية عوامل هي:

- معدل نمو الناتج الإجمالي .
- متوسط دخل الفرد.
- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- عدد خطوط الهاتف.
- حجم استهلاك الطاقة.
- نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير للدخل الوطني.
- نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان.
- تصنيف القطر السيادي.

قراءة المؤشر:

- أكثر من الواحد: انسجام القوة الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- أقل من الواحد: وضع ضعيف من حيث القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4-3- المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر منذ العام 1980 ، يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع القطر و قدرته على الإيفاء بالتزاماته المالية، يستند المؤشر المركب على ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية – يشكل ما نسبته 50 من المؤشر المركب ، مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية – 25 من المؤشر المركب- ، و أخيرا مؤشر تقويم المخاطر المالية ب 25 أيضا .

قراءة المؤشر:

- من الصفر إلى 49.5 نقطة : درجة مخاطرة عالية جدا.
- من 50.0 إلى 59.5 نقطة: درجة مخاطرة عالية.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير (2002)، ص 124.

- من 60.0 إلى 69.5 نقطة: درجة مخاطرة معتدلة.
- من 70.0 إلى 79.5 نقطة : درجة مخاطرة منخفضة.
- من 80.0 إلى 89.5 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة جدا.

4-4- مؤشر التنمية البشرية

يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 1990 ، يستند المؤشر الى ثلاث مكونات:

- طول العمر: يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة و يتراوح بين 25 سنة و 85 سنة.
- المعرفة : تقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين و نسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة.
- مستوى المعيشة: يقاس بمعدل دخل الفرد للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي.

قراءة المؤشر:

- 80 و أكثر: تنمية بشرية عالية.
- من 50 إلى 79: تنمية بشرية متوسطة.
- أقل من 50: تنمية بشرية منخفضة.

4-5- مؤشر الحرية الاقتصادية :

تم اعتماد هذا المؤشر¹ العام 1995 لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد و تأثير ذلك على

الحرية الاقتصادية ، يستند المؤشر إلى عشر مؤشرات فرعية:

- السياسة التجارية و معدل التعريفات الجمركية ووجود حواجز غير جمركية.
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة.
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
- السياسة النقدية.
- تدفق الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع القطاع المصرفي و التمويل.
- مستوى الأجور و الأسعار.
- حقوق الملكية الفردية .
- التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية.
- أنشطة السوق السوداء.

نمنح هذه المؤشرات العشر أوزانا متساوية، و يتم قراءة المؤشر على النحو التالي:

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير (2003)، ص 95.

- من الواحد إلى 1.95: حرية اقتصادية كاملة.
- من 2 إلى 2.95: حرية اقتصادية شبه كاملة.
- من 3 إلى 3.95: ضعف الحرية الاقتصادية.
- من 4 إلى 5 : انعدام الحرية الاقتصادية.

4-6- مؤشر التنافسية العالمي

يصدر عن المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس ، يتضمن المؤشر قياسا لقدرة الدول على النمو و المنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لغرض تحقيق التنمية المستدامة و زيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات و تحسين مناخ الاستثمار ، يتضمن المؤشر مؤشرين فرعيين : مؤشر التنافسية المستقبلية و مؤشر التنافسية الحالية و يستند إلى ثمانية عوامل هي¹:

- درجة الانفتاح.
- دور الحكومة.
- وضع القطاع المالي .
- البنية الأساسية.
- البيئة المعلوماتية.
- نظم الإدارة.
- وضع العمالة.
- وضع المؤسسات.

قراءة المؤشر:

- تنافسية عالية.
- تنافسية متوسطة
- تنافسية منخفضة.

4-7- مؤشر مجتمع المعلوماتية

تصدر المؤشر صحيفة أمريكية بالتعاون مع مؤسسة "أي دي سي" منذ العام 1996، يقيس المؤشر² قدرة الدول على استيعاب التطورات المستجدة في تكنولوجيا المعلومات، يضم المؤشر: البنية التحتية للحاسوب، البنية الأساسية لشبكة المعلومات العالمية، البيئة الاجتماعية.

قراءة المؤشر:

¹ - تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام 2001.
² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير(2009).

- أعلى من 4500 نقطة : الأكثر تقدما في مجتمع المعلوماتية.
- من 2700 إلى أقل من 4500: المجموعة العاملة بجهد لتأسيس مجتمع المعلوماتية.
- من 1700 إلى أقل من 2700 نقطة : المجموعة التي قطعت شوطا في إرساء المعلوماتية.
- أقل من 1700 نقطة : المتمهلون ، جهد قليل في البنية التحتية للمعلوماتية.

8-4- مؤشر الضبابية

يصدر منذ العام 2001 لقياس درجة الوضوح و الدقة في الممارسات السائدة و المتعارف عليها في الدولة و تأثيرها على كلفة رأس المال من حيث التكلفة الاقتصادية لرأس المال ، يضم المؤشر خمسة مجالات:

- الفساد.
- النظام القضائي.
- السياسة الاقتصادية الكلية.
- معايير المحاسبة.
- الإطار المؤسسي.

قراءة المؤشر: نسبة منخفضة للمؤشر تدل على ارتفاع درجة الوضوح و الشفافية و صلاح الحكم و الإدارة.

إضافة إلى هذه المؤشرات تصدر جهات أخرى مؤشرات عن التقييم الانتماني السيادي: كابيتال اتيليجانس، موديز ، ستاندراندبورز، مجموعة فيتش، وكالة ريتينغ اليابانية¹.

تتغير المحددات السالف ذكرها حسب الزمان و المكان ، إذ نجد أن المحددات في بداية القرن كانت الموارد الطبيعية و الثروات المعدنية بالدرجة الأولى لتحل محلها بعد عقد إلى تكاليف اليد العاملة و التطور التكنولوجي و أيضا سعة الأسواق التي ترتبط بالدخول ، و بذلك يمكن القول أن محدّدات الاستثمار في الدول المتقدمة هي البحث العلمي و التكنولوجي فيما يبقى الاستثمار في الدول النامية وفق تكاليف التصنيع و توافر المواد الخام الذي لا يحدد اليوم بصفة أساسية توجهات رؤوس الأموال التي تضع بنود السياسات الضريبية و معاملات الاستثمار و تحويل الأرباح و البيئة المؤسسية بصفة عامة في مقدمة المتطلبات .

¹ - تصنف هذه الوكالات حتى 2009 سبعة دول عربية فقط هي: الأردن، تونس، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن.

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

أمام مشاكل الديون و التوسع الديمغرافي لمعظم الدول النامية أصبح التحسين المستمر في مناخ الأعمال الوسيلة الأمثل لحل العديد من مشكلات التمويل و الشغل في هذه الدول، لذلك نحاول من النقاط الموالية معرفة الخطوات و نتائجها على مناخ الاستثمار في دول مختارة.

1 مناخ الاستثمار في دول مختارة

باستثناء الصين و الهند و عددا قليلا من دول شرق آسيا ، تعجز معظم الدول النامية إلى دفع معدلات النمو إلى الديناميكية اللازمة ، و يعزى ذلك إلى¹:

- فشل معظم الدول في التكامل مع الاقتصاد العالمي.

- عدم تجاوب الاستثمار الخاص مع التقدم المتقطع في السياسات.

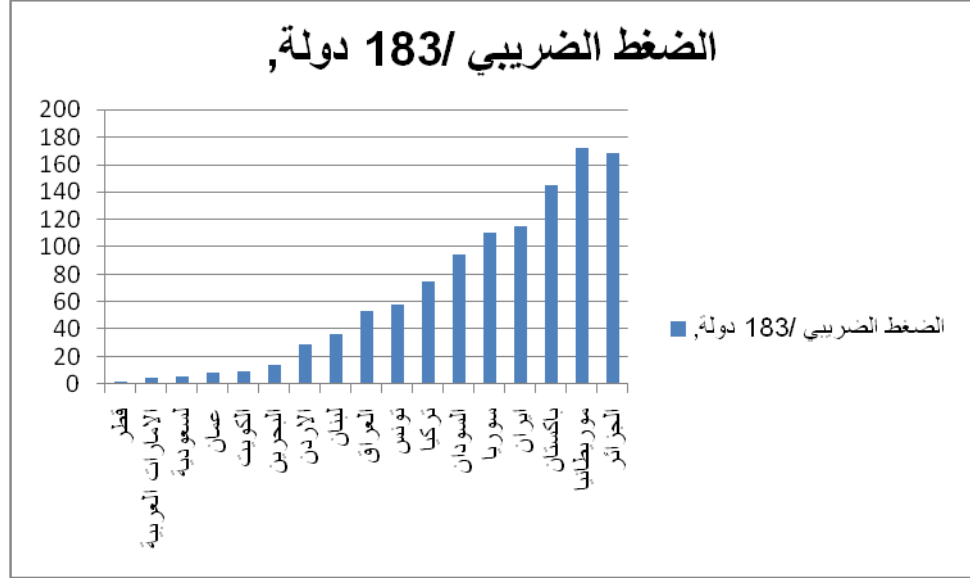
لذلك نجد أن قدرة الدول النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المكيفة على الانفتاح و الموارد الطبيعية و السكان جاء كالتالي: صنفت كل الدول النامية ضمن نطاق الأداء المتدني ما عدى : الأرجنتين، البرازيل الصين، تشيلي، الجمهورية التشيكية، بوليفيا، جامايكا و بلغاريا و المكسيك و التي صنفت من الدول ذات الأداء العالي.

ساعد توسيع التحرير التجاري هذه الدول إلى نمو أسرع ، فقد حققت الدول النامية السريعة التكامل في التسييعينات نموا للفرد بلغ 5% في السنة ، أي أكثر بمرتين من معدل النمو في الدول مرتفعة الدخل و هو ما ساعد على اجتذاب المزيد من الاستثمارات .

تحسنت معدلات النمو في مجمل الدول النامية، إذ تحسنت معدلات النمو في دول شرق و جنوب آسيا ووصلت في الصين إلى 9% ، و 5% في الهند بعد أن كان قد سجل 6% ووصلت في الدول الإفريقية إلى 4% ، بسبب التطور الجيد للمؤشرات الاقتصادية الكلية و بالتحسن الذي طرأ على الموازنات الخارجية ، كما انخفض التضخم الذي يتم احتسابه بالاعتماد على مؤشر أسعار الاستهلاك إلى مستوى رقم واحد ، بلغ في منطقة شمال إفريقيا إلى 8.4% كما تحسنت تقديرات العجز الضريبي لدى الحكومات.

¹ - تقرير التجارة و الاستثمار و التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، (2004)، عن البنك العالمي، ص 56.

الشكل رقم (02): -ترتيب بعض الدول النامية حسب مؤشر سهولة الأعمال للسياسات المالية- الضغط الضريبي



المصدر:

Rapport du FMI n° 11/341- Novembre 2011 , consultation de 2011 au titre de l'article 5 pour le Maroc.

و في دراسة ل Campos Nauro (2008) باستخدام عينة من 44 دولة نامية قامت بإصلاحات تخص التحرير التجاري و الخصخصة و التحرير المالي ، منها 19 دولة من أمريكا الجنوبية و 25 دولة من شرق أوروبا بين الفترة 1989 و 2004 ، وجد أن هناك علاقة قوية بين هذه الإصلاحات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا ما يتعلق بالتحرير المالي و الخصخصة. في هذا الخصوص أشار إلى أن تجربة المكسيك بخصوص سياستها في الانفتاح التجاري قد أدت إلى ارتفاع حجم التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة المذكورة.

على المستوى العربي أخذت معظم البلدان تميل إلى الخارج لزيادة المقدرة التنافسية و ذلك بتشجيع القطاع الخاص و تبني آليات السوق و الانتقال من نظام الحماية الذي يعتمد على القيود الكمية كرخص الاستيراد و الحصص و حصر الاستيراد) إلى الحماية التي تستند على استخدام التعريفات الجمركية، و في جانب السياسات المتعلقة بضمان نفاذ الصادرات إلى الأسواق العالمية شرع عدد من الدول العربية في إبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي و هو الشريك الرئيسي لها¹، و ذلك على أساس المعاملة بالمثل و تبادل الإعفاءات ، و استنادا إلى مؤشرات التعريفات الجمركية و حصة الواردات الخاضعة للقيود الكمية و نسبة الإيرادات الجمركية لقيمة الواردات و وجود مجالات تسويق الصادرات تصنف الدول العربية إلى مجموعتين رئيسيتين ، المجموعة الأولى مكونة من دول

¹ - محمود بيبي، تقرير المركز الوطني الأردني للسياسات الزراعية ، ملخص سياسات رقم 27، نيسان (2008)، ص 10.

مجلس التعاون الخليجي ، عمان ، لبنان إلى حد ما ، التي تتميز بنظام حماية يستند إلى التعريف الجمركية المنخفضة نسبيا ، كما تتسم بقلّة استخدامها للحواجز غير الجمركية أمام التبادل التجاري، و تتكون المجموعة الثانية من الأردن و تونس و الجزائر و مصر و المغرب و موريتانيا و اليمن و هي الدول التي تنفذ كل منها برنامج إصلاح متكامل ، يحتوي على إجراءات لإصلاح السياسات التجارية و تحرير التجارة الخارجية ، و لا تزال بعض الدول العربية الأخرى (سورية و السودان) تطبق نظاما تجاريا يعتمد على احتكار القطاع العام للتجارة الخارجية و اكتفى بإدخال إصلاحات جزئية في سياساتها التجارية و سياسة توحيد سعر الصرف في الوقت الحاضر ، غير انه و بالمجمل لا تزال الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي تفرض رسوما جمركية عالية نظرا لكونها تعتبر موردا أساسيا من موارد الخزينة العامة، كما تستخدم الدول العربية التعريف الجمركية المرتفعة لحماية المنتجات المصنعة محليا و المنافسة للواردات ، إذ تستخدم الأردن ، تونس ، المغرب ، و مصر و بدرجات متفاوتة رخص الاستيراد و الحصص لاستيراد السلع المنافسة للقطاعات الحساسة . و تتراوح حصة الواردات الخاضعة للقيود غير الجمركية نحو 10% في المغرب و 12% في مصر و في الأردن 15% و 18% في تونس ، و ذلك مقارنة بنحو 3.8% فقط في دول منظمة التعاون و التنمية¹.

- بالنسبة لأثر سعر الصرف على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ففي عينة من 42 دولة نامية مستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر ، وجد Benqssy-Quéré et Al (1999) أن عدم استقرار سعر الصرف في ظل نظام مرن غير مشجع للاستثمار الأجنبي المباشر حتى و أن كان يمنع من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ، لذا من الأفضل وضع نظام مرن يتماشى مع جغرافية الدول المضيفة².

1-1- أثر البيئة المؤسسية على الاستثمار في الدول النامية و البلدان العربية

نستعرض من خلال بعض الدراسات اثر الصعوبات ذات الأصل المؤسسي على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي دراسة ل³ Aizenman.J et Spiegel (2002) أن الفساد له علاقة عكسية مع تدفقات الاستثمارات ، الدراسة تناولت 76 دولة نامية في الفترة 1990-1999. و في دراسة قياسية ل Following Agosin et Machado(2005) جاءت نتائج قياس اثر الحوكمة على الاستثمار من خلال

¹ - محمود بيبلي، تقرير المركز الوطني الأردني للسياسات الزراعية ، ملخص سياسات رقم 27، نيسان(2008)، ص14.

² - Fafima Boualam, Investissement direct étranger – Le cas de l'Algérie, op.cit , p 116.

³ - Fafima Boualam, Investissement direct étranger – Le cas de l'Algérie, op.cit , p .143

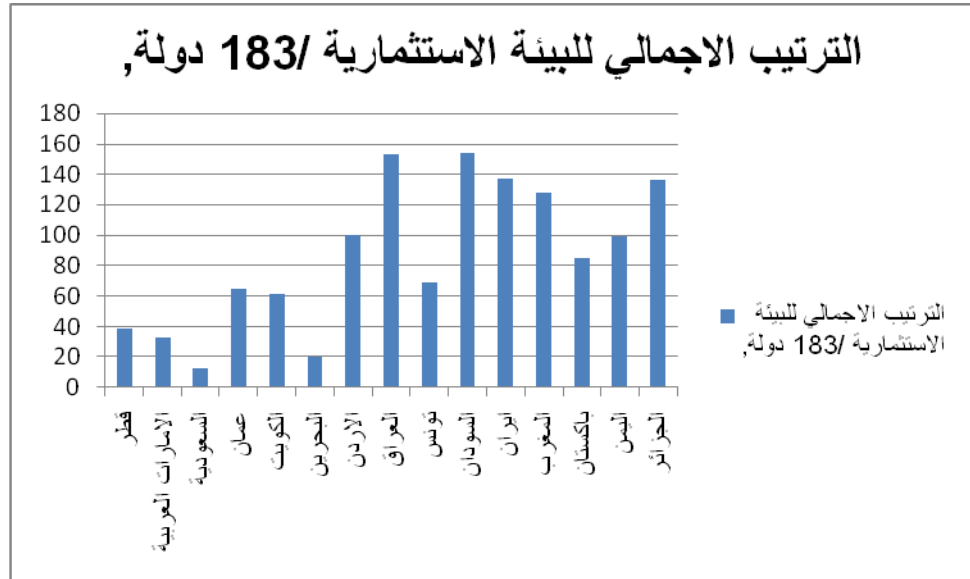
معايير الحوكمة التي سبق ذكرها ، الدراسة تناولت 46 دولة نامية منها 23 دولة في أمريكا الجنوبية هي: الأرجنتين، البرازيل، بوليفيا، الشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الاكوادور، المكسيك، بنما، البيرو، الارغواي، فنزويلا، إضافة إلى دول الكاريبي و ثمان دول في قارة آسيا هي : البنغلاديش، الصين، أندونيسيا، الهند، ماليزيا، الفلبين و تايلاند إضافة إلى أذربيجان، بلغاريا، لتوانيا، رومانيا، و 11 دولة افريقية هي: مصر ، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريتانيا، المغرب، ناميبيا و جنوب إفريقيا. جدول رقم(05): أثر الصعوبات المؤسسية على نسب الاستثمار في الدول النامية خلال 1996-2009.

المتغيرات				
المسؤولية	الاستقرار السياسي	جودة التنظيم	القوانين و التشريعات	مكافحة الفساد
0.017	0.15	0.17	0.16	0.16
0.04	-0.04	0.03	-0.03	0.01
-0.50	-0.51	-0.48	-0.50	-0.48
0.41	0.41	0.42	0.41	0.42

المصدر: Morrissey Olivier et Manop Udomkerdmongkol, Governance, Private Investment and Foreign Direct Investment in developing countries, Word Development, 2011 sur le site www.elsevier.com/locate/worddev, p.441.

الأرقام السالف ذكرها في الجدول هي معاملات معايير الحوكمة ، حيث أن العلاقة عكسية بين نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي و مؤشرات الحوكمة الخمس فكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على تدني جودة المعيار و بالتالي انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، الأرقام المتوصل إليها مكنت من احتساب نسبة الاستثمارات الأجنبية في حال جودة و تدني المعيار ، ففي حالة وجود استقرار سياسي جيد تصل النسبة إلى 7.33 أما في حالة العكس أي عدم وجود استقرار سياسي فان النسبة تكون 3.44 (المعامل = 0.55 وقد يصل في ظل عدم الاستقرار السياسي إلى 0.62 بأثر سلبي).

الشكل رقم (03): الترتيب الإجمالي لمناخ الاستثمار في بعض الدول النامية



المصدر: Rapport FMI n°11/39 , publié en Mars 2010, consultation de 2010 au titre de l'article : 05 ,p 14.

2- مؤشرات التنمية البشرية في الدول النامية و الاستثمار المباشر:

تحسنت معظم مؤشرات التنمية البشرية في الدول النامية مع وجود تفاوت ، فقد خطت مجموعة من دول شرق آسيا خطوات متقدمة من ناحية تحسين البيئة لكنها شهدت تأخرا فيما يخص المؤشرات الاجتماعية كالفلبين، ماليزيا ، تايلاند، كما تحسن مؤشر الفقر في الصين مع بقاء مشكلة توزيع الدخل بين المناطق الحضرية و الريفية و بين المناطق الساحلية و الداخلية، مجموعة جنوب آسيا و صحراء إفريقيا مازالت الأكثر تأخرا في هذا المجال رغم الجهود المبذولة لتحسين مؤشرات الاجتماعية ، وقد انخفض معدل الفقر في هذه المنطقة من 40 إلى 4 من 1990 إلى 2001¹.

¹ - Rapport de la BCEAO- banque centrale des états de l'Afrique de l'ouest , département des études économiques et de la monnaie , direction de la recherche et de la statistique, n° 07/03 septembre 2007, p 09.

الجدول رقم (06): تطور مؤشر التنمية البشرية في الدول النامية

مؤشر التنمية البشرية ¹	مؤشر التنمية البشرية	PIB/H ²	مؤشر التنمية البشرية	PIB/H
1990	2001			
0.669	0.710	5560	7094	دول شرق آسيا
0.521	0.600	1886	2932	جنوب آسيا
0.623	0.702	5354	8334	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
0.713	0.759	4800	6697	أمريكا اللاتينية
0.769	0.779	6335	6605	دول وسط و شرق أوروبا
0.769	0.928	6335	26781	OCDE
0.659	0.698	6227	8767	العالم

المصدر: Claude Serfati, Mondialisation et déséquilibre Nord-Sud, p 215.

و يمكن تفسير هذه الأرقام بانخفاض النفقات الموجهة لتحسين الأوضاع الاجتماعية لهذه الدول، باستثناء بلدان الاتحاد السوفيتي سابقا ، مجمل الدول النامية تقل نسبة الإنفاق العام فيها عن 25% .

3-موقع الدول العربية من المؤشرات الدولية للاستثمار

¹ - كلما اقترب هذا المعدل من الواحد دل ذلك على تحسن المؤشر.
² - بالدولار الأمريكي سنويا.

- صنف المؤشر المركب للمخاطر القطرية ثلاث دول عربية ضمن نطاق الدول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا هي: الكويت ، الإمارات، سلطنة عمان، و ثمانية دول ضمن نطاق الدول ذات درجة مخاطرة منخفضة هي : البحرين ، السعودية، ليبيا، تونس، المغرب، سوريا، الأردن و قطر كما صنف دول مثل مصر، اليمن، الجزائر م ن الدول ذات درجة مخاطرة معتدلة و كانت في منطقة المخاطرة المرتفعة و المرتفعة جدا كل من السودان والعراق و الصومال، كما تحسنت الأوضاع السياسية في الإمارات و الكويت ، قطر ، البحرين السعودية ، عمان و تونس في حين سجل مؤشر الخطر السياسي ارتفاعا في لبنان و الأردن و مصر العام 2001 تحسنت التصنيفات خلال الأعوام اللاحقة.
- مؤشر سياسة التوازن الداخلي: شهدت كل من البحرين و الجزائر، السعودية، العراق، قطر ، الكويت و ليبيا تحسنا كبيرا في مناخ الاستثمار فيما يخص سياسة التوازن الداخلي حتى العام 2009، في حين وصف المناخ بالحسن – و هي الدول التي حصلت على العلامات من 1 إلى 2 – في كل من الأردن و تونس ، جيبوتي ، السودان ، سوريا، سلطنة عمان، لبنان، المغرب و موريتانيا، و بقيت دول مثل الإمارات و مصر من الدول التي لم تشهد مناخاتها الاستثمارية أي تحسن في سياساتها المالية .
 - مؤشر سياسة التوازن الخارجي: تحسنت مؤشرات كل من الأردن ، البحرين، الجزائر ، جيبوتي، عمان و قطر ، في حين جاءت النتائج سلبية فيما يخص المغرب و سوريا.
 - مؤشر التوازن النقدي: تحسن أداء معظم الدول العربية حيال هذا المؤشر ما عدى الجزائر و مصر¹.
 - التقويم السيادي الموحد : حصلت أربع دول عربية على علامات جيدة في هذا المؤشر بحصولها على العلامة AA أي درجة استثمارية قوية ، درجة المخاطر منخفضة جدا، قدرة السداد قوية جدا، و ربما تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية هي: الإمارات، قطر و الكويت و السعودية.و حصلت دولتان عربيتان هي سلطنة عمان و البحرين على العلامة A أي درجة استثمارية عالية ، درجة المخاطر منخفضة ، قدرة السداد قوية ، وقد كان تصنيف كل من تونس و ليبيا ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة و قدرة سداد مقبولة ، و كل من مصر و المغرب و الأردن على درجة مضاربة ، درجة المخاطر متوسطة، عدم استقرار يؤثر على قدرة السداد مع وجود عوامل سلبية ، وقد كانت لبنان و اليمن ضمن نطاق الدول ذات أعلى درجات المضاربة و المخاطر و تعرض أكثر انكشافا في قدرة السداد.(العلامة B).
- على مستوى الإصلاحات في بيئة الأعمال حتى العام 2010 شهدت جميع الدول العربية نشاطا في عدد و نوعية الإصلاحات الاقتصادية ، أكثر هذه الدول من ناحية إصلاحات مناخ الاستثمار كانت الأردن و

¹ - تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للعام 2009.

الجزائر و مصر، و اقلها المغرب و سوريا و البحرين. وإذا ما أجرينا تقييما لبيئة الأعمال في العالم العربي فنجد انه و بالرغم من التحسن المستمر فإنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الإصلاح، و نجد أن متوسط عدد الإجراءات المطلوبة في الدول العربية لبدء أي عمل تجاري هو 10.7 إجراء، يتراوح بين أدناها (05) إجراءات في المغرب إلى أعلاها (14) إجراء في الجزائر، و باستثناء المغرب و لبنان فان عدد الإجراءات يحتاج إلى تقليل. كما أن متوسط الوقت اللازم لانجاز إجراءات الترخيص في الدول العربية هو 42.7 يوم، يتراوح بين أدنى مستوى له في المغرب و أعلى مستوى له في موريتانيا، و بالمقارنة بالمغرب فان الوقت يعد طويلا بالمقارنة بنحو 8 أيام في سنغافورة و 9 في تركيا، و يرتفع مؤشر تكلفة انجاز الإجراءات كنسبة من الدخل الوطني للفرد 65، و يتراوح بين أدنى مستوى له في الكويت (2.04) و أعلى تكلفة في اليمن (269.2)، و يصل هذا المعدل نحو 1.2 في سنغافورة و 3.4 في هونغ كونغ و 246.4 في تركيا.

-متوسط مؤشر حماية المستثمر و الذي يمثله مؤشر الإفصاح فهو مؤشر متدني حيث يبلغ 2.1 نقطة في حين يتراوح ما بين 5-7 نقطة في بلدان نامية أخرى، و حصلت تونس على أعلى تصنيف بين الدول العربية في هذا المؤشر مسجلة 6 نقاط تليها المغرب ب 4 نقاط ثم الأردن ب 3 نقاط.¹

تغير الأوضاع الاقتصادية العالمية جعل التنافس على الاستثمارات الأجنبية المباشرة مسألة تتقاسمها الدول النامية و الدول المتقدمة على السواء، لذا ففي سبيل ذلك و نظرا للحاجة الكبيرة و المتزايدة قد تكون الدول الأكثر فقرا سخية أكثر من اللازم تجاه التعامل مع هذا النوع من التمويل في منح الإعفاءات الضريبية و تخفيف التعاريف الجمركية على الواردات و إعطاء تسهيلات و مزايا خاصة للمستثمرين الأجانب ، ما يجعل عملية التنمية بها غير متوازنة خاصة إذا توجهت الاستثمارات إلى الأمد القصير و في قطاعات دون الأخرى.الدول العربية من جهتها حاولت منذ اتفاقية تسديد المدفوعات العربية لعام 1953 تشجيع انتقال رؤوس الأموال خاصة العربية منها و ذلك بالاتفاق على تخفيض الضرائب على انتقال الأموال من بلد لآخر ، ثم اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية و انتقالها بين البلدان العربية لعام 1970 و التي أضافت إلى ما سبقها بنودا تتعلق بمعاملة المستثمر و مسائل المصادرة و التأمين و تسوية المنازعات و الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلدان العربية لعام 1980 و سلسلة من الاتفاقيات الثنائية الأخرى بين هذه البلدان و أخرى أجنبية و التي منحت مزيدا من الضمانات للاستثمار المباشر ، رغم ذلك مازالت المؤشرات الخاصة بالدول العربية تشير إلى حتمية تحسين مناخ الاستثمار من اجل تحقيق التدفقات المرغوبة.

¹ - <http://francais.doingbusiness.org/data/explorecomies/statistiques 2009>. Le 04/02/2012 15 :32

المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و دول المقارنة

عجلت الوضعية المالية و الاقتصادية للدول النامية تبني هذه الأخيرة لسياسات انفتاح على الاستثمارات الأجنبية، بعضها شهد نجاحا متسارعا مكنها من الرفع من تنافسيتها ، استقطبت هذه النجاحات المزيد من الاستثمارات في ظل تدني تكاليف اليد العاملة و الاقتراب من الموارد الطبيعية و اتساع الأسواق و المنافذ، مع ذلك ما تزال حصة هذه الدول بعيدة عن الأرقام الوافدة إلى الدول المتقدمة .

- المطلب الأول : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

بلا شك ينعكس المناخ الاستثماري في الدول المضيفة على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه البلدان، تطور هذه الأخيرة نستعرضه فيمل يلي.

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية

1-1 حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية:

بحلو العام 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار ، و كانت المملكة المتحدة المصدر الأكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا كما كانت أمريكا اكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر، و في عام 1938 بلغ الاستثمار 66 مليار دولار و قد توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية و لا سيما أمريكا اللاتينية و آسيا خاصة في قطاعي الزراعة و التعدين و البنية الأساسية ، عرفت بعدها تراجعا بسبب تبني الدول النامية خلال الخمسينات و الستينات لاستراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه و المغلق و ركزت على تنمية الصناعات المحلية و قد اقتصرتم التمويلات الخارجية على المنح و القروض¹.

وقد ازدادت نسبة هذا النوع من الاستثمارات عموما بعد الحرب العالمية الثانية و بالتحديد بين الحرب الكورية (1950-1953) و الصدمة البترولية الأولى (1973-1974) حيث مثل في هذه الفترة أكبر نسبة من التدفقات الدولية للاستثمارات ، و قد كان مصدر معظمها استثمارات أمريكية تراجعت مع بداية الثمانينات نتيجة التوجه إلى استثمارات المحفظة ، لترتفع من جديد أواسط الثمانينات ، في هذه الفترة تصدرت الشركات اليابانية و الأوروبية قائمة الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تميزت هذه الفترة تغيير في وجهات الاستثمارات ، حيث و بعد أن كانت تنفادى أسواق الدول النامية بسبب عمليات التأميم و المصادرة أثناء الستينات أصبحت الدول النامية أكثر الدول جاذبية لها بداية من 1992 بسبب

¹ - حسان خضر،(2004)، الاستثمار الأجنبي المباشر-تعريف و قضايا-، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة ، ص 05.

تنامي الأسواق المحلية و انخفاض التكاليف و أيضا التحول في السياسات الاقتصادية و التي اتصفت بالمشجعة خاصة في بعض دول جنوب آسيا ، الشرق الأقصى و أمريكا الجنوبية⁽¹⁾.

الجدول رقم (07): توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية قبل 1992:

الوحدة: مليار دولار.

الدول الأصل/الدول المضيقة	أمريكا الشمالية	أورو با	دول صناعية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا الشرقية	دول نامية أخرى	مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة
الولايات المتحدة الأمريكية	68	238	47	89	32	13	487
كندا	48	17	4	9	4	2	84
اليابان	170	75	22	47	60	13	387
بريطانيا	92	65	19	22	14	9	221
ألمانيا	46	106	6	9	4	8	179
فرنسا	30	96	2	4	2	4	138
هولندا	37	65	2	8	4	7	123

المصدر: Peter H.linder et Thomas A.Pugel,(2000), économie internationale, p 826.

كانت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجهة نحو الدول الأوروبية و كندا ، حيث من بين 68 مليار دولار كقيمة للاستثمارات في أمريكا الشمالية تنفرد كندا بالقدر الأعلى، أما اليابان فان معظم استثماراتها تتركز في دول آسيا الجنوبية و الشرق الأقصى كما توجهت نسبة هامة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات، في حين استمرت كل من ألمانيا، فرنسا و هولندا الاستثمار في الدول الأوروبية الأخرى، و بهذا فان ثلث الاستثمارات الأجنبية تتركز في أمريكا الشمالية و أوروبا و أكثر من ثلاثة أرباع موجهة نحو دول صناعية باستثناء اليابان.

بعد 1992 استمرت الاستثمارات المباشرة بتحقيق تدفقات مهمة فاقت تطور التجارة العالمية و التي حتى 1960 كانت أسرع من الاستثمار، ليرتفع مخزون هذه الأخيرة بعد 1980 إلى 70 مليار دولار ثم إلى 1000 مليار دولار في غضون خمسة أعوام ، تضاعف هذا الرقم في العشرية التالية بمعدل نمو سنوي قدر ب 200 مليار دولار اي 15 %مقابل 5% للتجارة العالمية، وقد رافق هذه التطورات تحسن في مؤشرات أخرى كنسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي 31 % في بلجيكا،

¹-Peter H.Linder et Thomas A.Pugel,(2000) , Economie internationale, 18^{eme} édition, op.cit,p 825.

26% في هولندا، 25% في اسبانيا، 20% في كندا ، وكان المؤشر أكبر في الدول الصناعية الجديدة: 79% في سنغافورة، 47% في ماليزيا، 18% في الصين و 15% في المكسيك⁽¹⁾.
الحدث الآخر الذي كان له أثر على توزيع تدفقات الاستثمارات كان السوق الأوروبي الموحد و الذي أصبح يستحوذ على نصف الاستثمارات كمصدر و كمضيف ، إذ يتلقى حوالي 44% من تلك الموجهة إلى الدول الأوروبية.⁽²⁾

1-2- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية:

خلال 1970 كان ربع الاستثمار الأجنبي المباشر موجهًا للقطاع الأولي و بالتحديد في المناجم و نشاطات التنقيب و النصف من هذه الاستثمارات نحو النشاطات المعملية، في حين توزع الربع المتبقي على مختلف نشاطات قطاع الخدمات ، تراجعت بعد ذلك حصة المناجم و التنقيب نهاية السبعينيات نتيجة عمليات التأميم و المصادرة التي عرفتها معظم الدول النامية مقابل ارتفاع شهده قطاع الخدمات و استثمارات : صناعة الأدوية، الصناعات الكيماوية،التجهيزات الالكترونية و الميكانيكية، صناعة السيارات، الأسمدة الزراعية، فيما تقلص الاستثمار في مجال صناعة النسيج و صناعة الورق².

2-2- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول النامية بعد ال 2000:

استمر حجم الاستثمارات الأجنبية في الارتفاع وصل إلى 9.2% من مجموع الاستثمارات العالمية بقيمة بلغت 648.2 مليار دولار أوائل العام 2000 ، وبلغ ما نسبته 19.7 كنسبة من الاستثمار المحلي في الاتحاد الأوروبي ووصل مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في 2004 إلى 9000 مليار دولار مقسم بين 70000 شركة متعددة الجنسيات و 690000 فرعا تابعا لها³.
استمرت التدفقات نحو الدول النامية رغم تراجعها عالميا بسبب الأزمة المالية العام 2008 (حيث تراجعت بنسبة 14.2) وصلت إلى 43% من الإجمالي العالمي و بقيمة بلغت 620.7 مليار دولار، بالمقابل تقلصت تلك الموجهة إلى الدول المتقدمة بنسبة قدرت ب 29% باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و الصين ، و كانت هذه الدول أيضا من أكبر الدول المصدرة للاستثمارات المباشرة ، في هذا السياق يشير تقرير الاستثمار العالمي للعام 2009 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية إلى تزايد عمليات التصفية من جانب الشركات المتعددة الجنسيات و نخص بالذكر الشركات العاملة في مجال الصناعة التحويلية و شركات النفط و شركات أخرى كبرى خدماتية .

¹ -Claude Manzagol, la mondialisation, op.cit, p 46.

² -Peter H.Linder et Thomas A. Pugel,(2000), économie internationale, op.cit, p 827.

³ -Paul Krugman et Maurice Obsfeld, (2007), économie internationale , op.cit, p 169.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا:

وصلت تدفقات الاستثمارات المباشرة العام 2006 إلى 36 مليار دولار مقابل 31 العام 2005 ، استمرت هذه التدفقات بالارتفاع رغم الأزمة المالية العالمية العام 2008، كان معظمها موجها نحو القطاعات الأولية (الغاز و البترول) و بعض الخدمات .
بالمقارنة مع مناطق أخرى من خريطة الاستثمارات الأجنبية فان هذه الأرقام في الحقيقة لا تمثل سوى 3.1 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، كما تتميز بالقطبية ، إذ تستحوذ عشرة دول افريقية على 90 % من هذه الاستثمارات ، و هو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (08) :توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول الإفريقية

	مصر	نيجيريا	السودان	تونس	المغرب	غينيا الاستوائية
2004	2.1	2.1	1.5	0.6	1.07	1.6
2005	5.4	3.4	2.3	0.7	2.94	2.94
2006	10	5.4	3.5	3.3	2.89	2.89

المصدر CNUCED , 2007

الوحدة : مليار دولار.

و تجاوزت التدفقات العام 2004، 790 مليار دولار موجهة لكل من البنين ، بوركينا فاسو ، ساحل العاج ، غينيا بيساو، مالي ، السنغال و هي دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا، توجهت معظمها بنسبة 46% إلى ساحل العاج، ثم مالي بنسبة 17% ثم السنغال. و قد تحسنت الأرقام المسجلة في هذه الدول بفعل رفع حصص الأجانب في المؤسسات البنينية و في بوركينا فاسو ساهم فتح قطاع الاتصالات للاستثمار الخاص في ارتفاع التدفقات ، و كذلك الحال بالنسبة لكل من مالي و النيجر و السنغال التي استفادت أيضا من توسيع رأسمال شركات الصناعات الكيماوية لصالح المستثمرين الأجانب.
أما عن نسبة مساهمة هذه الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي فتسجل أعلى نسبة في مالي ، الطوغو، ساحل العاج ب 2.6% ، 2.5% ، 2.4%، بالمتوسط و على الترتيب، كما تسجل نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاستثمار الكلي في دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا أعلى نسبة في ذات الدول مع فارق الترتيب¹. أما عن مصدر هذه الاستثمارات فهي بالأساس من الدول الأوروبية بالأخص فرنسا و بعض دول آسيا و إفريقيا التي تبدي اهتماما بالاستثمار في المنطقة مثل : الصين، الهند، جزر موريس، جنوب إفريقيا و التي تهتم بالاستثمار في قطاعات المناجم و الصناعات الغذائية ، البنوك ، النقل و الاتصالات و الخدمات الفندقية.

¹ - Rapport de la BCEAO-banque centrale des états de l'Afrique de l'ouest ,département des études économiques et de la monnaie, direction de la recherche et de la statistique , n°07/03 septembre 2007, p 09.

أما عن تدفقات الاستثمارات المصدرة من الدول الإفريقية، فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا وصلت إلى 2 مليار دولار، معظمها كان من قبل الشركات متعددة الجنسيات الجنوب افريقية، ثم المغرب بـ 468 مليون دولار و كانت تدفقات الاستثمارات الواردة من ليبيريا و نيجيريا هي الأخرى قد شهدت ارتفاعا ، و ارتفعت الواردة من مصر إلى 184 مليون دولار. و قد أوضحت التقارير العالمية الأثر السلبي للازمة المالية و الاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات، مما تسبب في انخفاض ملحوظ في توقعاتها بغض النظر عن موطن النشاط و شاملا كافة القطاعات، حيث تشير هذه التقارير إلى ازدياد عمليات التصفية للاستثمارات من قبل الشركات الأجنبية حول العالم و التي عادة ما تأخذ شكل إعادة الاستثمارات إلى الوطن أو القروض العكسية فيما بين الشركات الأم¹.

3- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية:

ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ابتداء من 2000 حيث بلغت أجمالي التدفقات خلال العام 2003 نحو 8.62 مليار دولار مقابل 5.38 مليار عام 2002 بزيادة قدرها 60% و 1.54% من إجمالي التدفقات على مستوى العالم و 5.01% من حصة الدول النامية ، أغلب استثمارات هذين العامين و وجهت بالخصوص إلى الدول العربية التالية: المغرب (2279 مليون دولار)، السودان (1349 مليون دولار)، سلطنة عمان (138 مليون دولار)، الأردن، لبنان ، موريتانيا، الكويت، ليبيا، فيما لم تتلقى دول عربية أخرى استثمارات تذكر و انخفضت في : الجزائر (من 1065 مليون دولار إلى 634 مليون دولار)، الإمارات (من 834 مليون دولار إلى 480 مليون) و اليمن (من 821 مليون إلى 584) قطر (من 631 مليون إلى 400) ².

عموما استمر حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية بالارتفاع رغم التذبذبات المسجلة من حيث توزيعها لكل دولة على حدى ، فقد شهد العام 2005 ارتفاعا وصل إلى 4.8% من التدفقات العالمية ، ثم تراجع خلال العام 2007 إلى 4.1% في حين ارتفع مجددا العام 2008 ، كان مصدر هذه التحسنات النسبية ارتفاع الاستثمارات في الدول الموالية: الأردن ، البحرين ، الجزائر، السعودية ، السودان، العراق، تونس، جيبوتي، سوريا، فلسطين، قطر و لبنان ، في تراجع في : الصومال ، الكويت، المغرب، سلطنة عمان، ليبيا، مصر، موريتانيا، الإمارات و اليمن.

ترتيب هذه الدول من حيث حجم الاستثمارات الواردة يأتي كالتالي: ليبيا، جيبوتي و لبنان في الصدارة بنسب تتراوح بين 56.2% إلى 85.2% ثم كل من : الإمارات ، قطر، تونس، مصر، الأردن و البحرين و السعودية بنسب تتراوح بين 24.9% إلى 46.1% ، و أخيرا كل من: الكويت، فلسطين، الجزائر،

¹ - تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009، عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية" الانكساد" بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و انتمان الصادرات في الكويت.

² - تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2009.

العراق، سوريا، اليمن، المغرب، الصومال، موريتانيا، عمان و السودان ضمن مجموعة الدول التي لا تتجاوز نسبة التدفقات الواردة من التكوين الرأسمالي الـ 20% ، و قد ارتفعت بالتزامن عمليات البيع لتبلغ 19.331 مليون دولار بنمو بلغ 11.2% و بحصة 19.2% من إجمالي الدول النامية و حصة 2.9% من الإجمالي العالمي.¹

معظم الاستثمارات السابق ذكرها مصدرها الدول المتقدمة الصناعية و الدول العربية النفطية ثم الدول النامية ، كما ظهرت مؤخرا دول عربية مصدرها لهذا النوع من الاستثمارات منها مصر و لبنان تأثير الأزمة المالية العالمية بدا ضئيلا نسبيا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية بالرغم من تراجع معدلات النمو العالمية و تراجع العوائد المعاد استثمارها من قبل الشركات متعددة الجنسيات ، حيث استقطبت الدول العربية في العامين 2009 و 2010 نحو 80.7 مليار دولار مقابل 95 مليار مسجلة خلال العام 2008، و قد تصدرت السعودية الدول المضيفة للاستثمارات بقيمة 35.5 مليار دولار أي بنسبة 44 ثم قطر بـ 8.7 مليار دولار ، مصر بـ 6.7 مليار دولار، لبنان 4.8 مليار دولار ، السودان 2.9 مليار ، المغرب 2.5 مليار ، سوريا 1.5 مليار دولار ، بالمجمل سجلت سبع دول عربية فقط زيادات في تدفقات الاستثمارات هي : قطر، السودان، الجزائر، العراق، اليمن و الكويت و تراجعت في : السعودية، مصر ، الإمارات ، المغرب، الأردن، تونس، سوريا، ليبيا، البحرين، جيبوتي و موريتانيا.

ارتفعت الاستثمارات المباشرة العربية البينية هي الأخرى بداية من العام 2000 كان مصدر معظمها السعودية و الكويت و الإمارات استضافتها 13 دولة عربية في صادراتها تونس ، لبنان، السودان سوريا و مصر بنسبة قدرت بـ 81.2% من إجمالي هذه التدفقات ، هذا التوزيع لم يكن ثابتا إذ تبادلت دول عربية أخرى الترتيب بحيث ازدادت في بعض السنوات الاستثمارات البينية في دول مثل المغرب ، الإمارات، البحرين و الجزائر ، و تراجعت في دول أخرى كالأردن، تونس السعودية ، السودان ، سوريا ، قطر ، اليمن ، بلغت نسبة هذه التراجعات 7% مع ترأس السعودية لقائمة أكبر المستضيفين للاستثمارات بحصة 60.4%².

اما عن الأقطار المصدرة للاستثمارات فقد كانت الكويت في طليعة الدول العربية المستثمرة في الدول العربية الأخرى، حيث وصلت حتى العام 2009 إلى ما مجموعه 61359 مليون دولار ، ثم الإمارات بقيمة استثمارات قدرت حتى نفس السنة بـ 50563 مليون دولار، وتجاوزت قيمة الاستثمارات الصادرة عن كل من البحرين ، قطر و الأردن 12000 مليون دولار، أما دول المغرب العربي أولها ليبيا فقد استثمرت ما مجموعه 435 مليون دولار مقسمة بين 369 مليون لليبيا و 124 مليون كاستثمار جزائري،

¹ - تقرير لمؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2009-2010.

² - تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للأعوام 2000-2004-2005 و 2006.

ثم 32 مليون كحصة تونسية و أخيرا 4.2 مليون دولار مستثمر من قبل المملكة المغربية. تأتي هذه الأرقام في ظل ما يتدفق من رؤوس أموال عربية للاستثمار في الخارج قدرت في الأعوام - 2004-2003 بحوالي 1.3 تريليون دولار يستثمر في الأسواق الأوروبية و الأمريكية¹.

توزعت الاستثمارات في قطاعات مختلفة: تشير بيانات الأمم المتحدة للتجارة و التنمية² إلى وجود اختلاف كبير في مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الدول العربية، حيث مثل الاستثمار في القطاع النفطي في الدول النفطية الحصة الأكبر، في حين تركزت الاستثمارات المتجهة إلى الدول العربية غير النفطية في القطاعين الثاني و الثالث، الصناعات التحويلية و الصناعات الإستخراجية، القطاع الخدمي بما فيه: المعلومات و الاتصالات، الخدمات المصرفية و المالية، النقل البحري و الجوي، الخدمات التعليمية و الصحية و الثقافية و السياحية و اللوجستية و البنية التحتية المرتبطة بها، في حين لم يحظى قطاع الزراعة سوى ب 0.21 % من إجمالي الاستثمارات.

المطلب الثاني: وضعية الاستثمارات بالأجنبية المباشرة في الجزائر، تونس و المغرب

يقسم الباحثون و الاقتصاديون الجزائريون سياسة التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى فترتين: فترة لم تسمح فيها التشريعات و النظم الاقتصادية من استقبال هذا النوع من التمويل و هي الفترة من 1962 إلى 1980 وفترة أخرى اتسمت بالتحول الجذري ايزاء التعامل مع الاستثمار الأجنبي و هي الفترة من 1980 إلى يومنا هذا.

1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و دول المقارنة حسب القيمة

1-1 الأجنبي المباشر في الجزائر بين 1991 و 2000:

لم تتعدى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة 1991-2000 0.5%- من مجمل الاستثمارات ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى 8% بداية العام 2000، تراوحت القيم بين 260 مليون دولار سنة 1997 و 501 ، 507 ، 438 مليون دولار للسنوات على التوالي 1998، 1999 و 2000³.
توزيع الاستثمارات خلال هذه الفترة على القطاعات خص قطاعي الصناعة و الخدمات بنسبة 59% و 20% لما يتميز به هذين القطاعين من مردودية عالية للشركات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية التي شهدت انتعاشا منذ العام 1999، في

- محمد محمد أحمد سويلم، 2009، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات - دراسة مقارنة بين القانون و الفقه الاسلامي، منشأة المعارف، ص 186¹.

² - حسان خضر، 2004، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف و قضايا-، مرجع سابق ذكره، ص 09.

³ - Chebira Boualem, (2005), IDE et développement en Algérie, p 09.

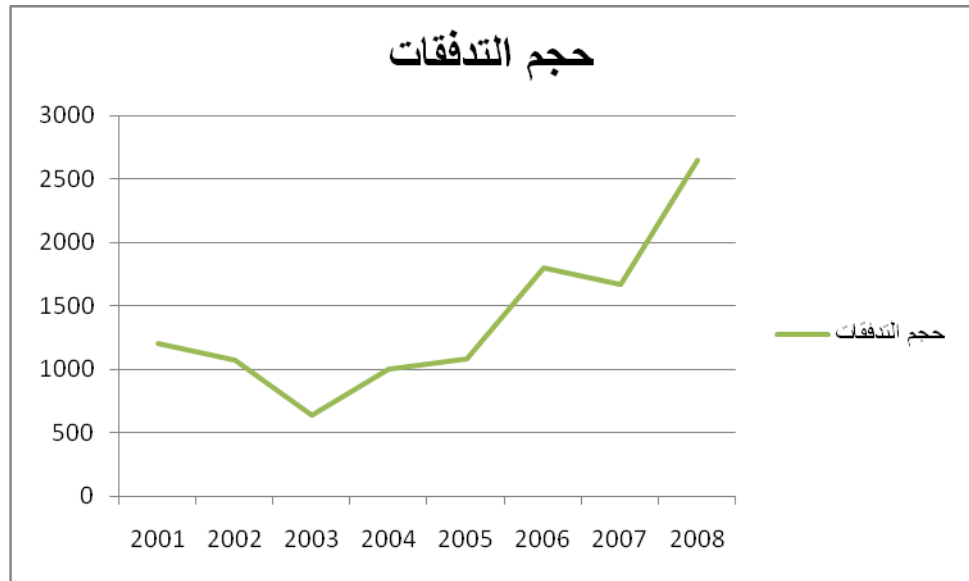
حين لم تحظى قطاعات الزراعة و الأشغال العمومية و الصحة و التجارة بالمستويات المرغوب بها ، إذ لم يستقطب القطاع الزراعي سوى 3% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة

1-2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 2000 إلى 2010:

تضاعفت قيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من 1997 إلى 2007 ثلاث و عشرين مرة ، لكنها تبقى ضئيلة بالنسبة لمجمل الاستثمارات المنجزة في الجزائر خلال نفس الفترة بحيث لم تتجاوز 15.9%¹.

الشكل رقم (04): يفصل في قيم تدفقات الاستثمارات خلال الفترة 2000-2008.

الوحدة: مليون دولار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2008).

يظهر المنحنى تذبذباً في قيمة الاستثمارات و النمو القوي الذي شهدته بعض الأعوام مع تسجيل تراجعاً كانت في الجزائر بحدود 33% بالرغم من ارتفاع عدد المشاريع المعلن عنها . بالرجوع إلى اعتماد عدد المشاريع كانت معظم المشاريع المقامة في الجزائر أو المعلن عنها من الحجم الصغير و المتوسط و هو ما تبينه الأرقام الظاهرة في الجدول أسفله:

¹ - Rapport de l'ANDI(2008) – www.andi.dz.

الجدول رقم(09): عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر-2000-2008

النسب	عدد مناصب الشغل	النسب	القيمة (مليون دينار)	النسبة	المشروع	
%95	186031	%63	1504289	%99	16823	المشاريع الاستثمارية المحلية
%2	4723	%15.5	372602	%0.2	37	الشراكة
%3	6000	%21.9	524989	%0.4	65	الاستثمار الأجنبي المباشر
%5	10723	%37	897591	%1	102	مجموع الاستثمارات الأجنبية
%100	196754	%100	2401890	%100	16925	المجموع

المصدر: (2008) ANDI

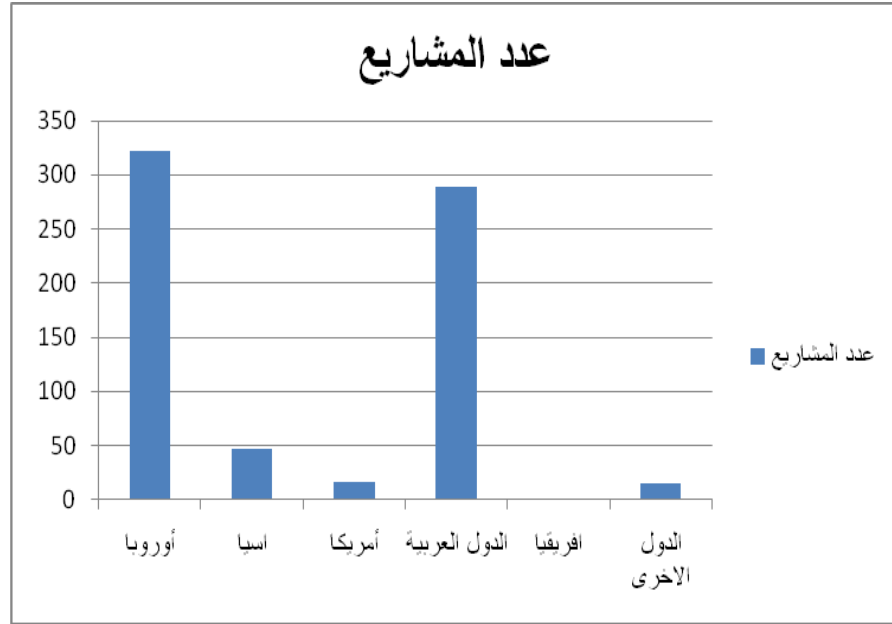
<http://www.andi.dz>

تتصدر فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية و الإمارات العربية المتحدة الدول المستثمرة في هذه المنطقة مع دخول دول أخرى كالكويت و الصين ، اسباني ، ألمانيا ، السعودية ، إيطاليا و كندا ، يتغير ترتيب هذه الدول حسب كل قطاع مستثمر فيه ، و تركز دول الخليج استثماراتها في القطاع المالي و مشاريع النقل و البنى التحتية، العقار و السياحة و الاتصالات ، إيطاليا على مشاريع تخص الاسمنت ، النسيج، السياحة ، الطاقة و البنوك، و تتنوع الاستثمارات الأمريكية بين البنوك، الطاقة، الفنادق، الصيدلة، أما الكويتية فتتوجه نحو النقل و السياحة و تصدر السعودية من حيث عدد المشاريع الموجهة إلى هذه المنطقة¹.

و يتغير الترتيب أيضا وفقا للدولة ، فنظرا للعلاقات التاريخية و الاقتصادية تحظى بعض البلدان كفرنسا و دول أوروبية أخرى بأسبقية في الاستثمار بهذه الدول ، مع ذلك فان السياسات الحذرة و المترددة لبعضها (الاستثمارات الفرنسية في الجزائر) لم تتعدى 2.39% من 2002 إلى 2008 في حين كانت حصة الدول الآسيوية 29.25% من مجموع الاستثمارات الأجنبية و كانت دول الخليج العربي و مصر مصدرا ل 50% من هذه الاستثمارات².

¹ - تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ل 2010.

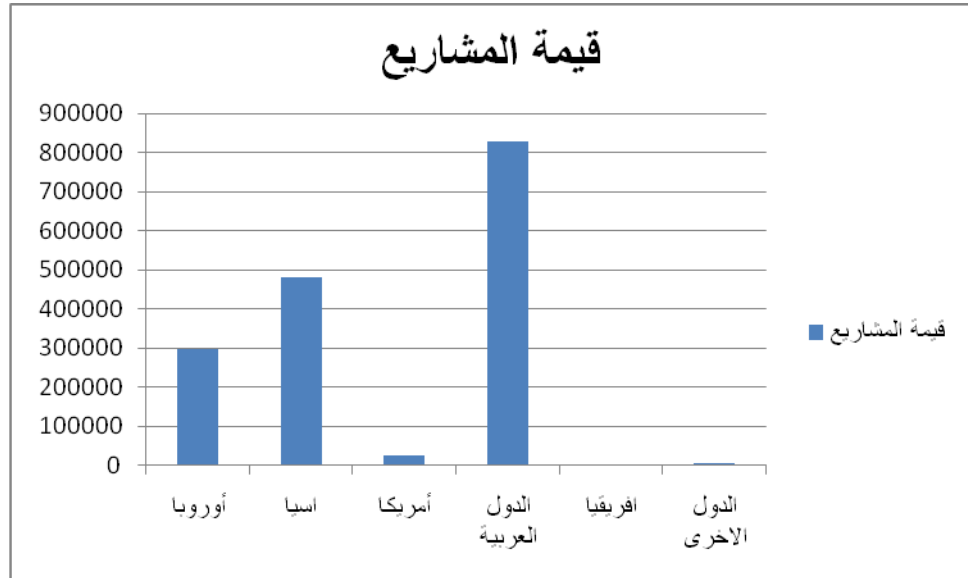
الشكل رقم (05) : مصدر الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب عدد المشاريع خلال الفترة 2000-2008



المصدر: ANDI(2008) I

الشكل رقم(06) : مصدر الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قيمة المشاريع خلال الفترة 2000-2008

الوحدة:مليون دينار جزائري.



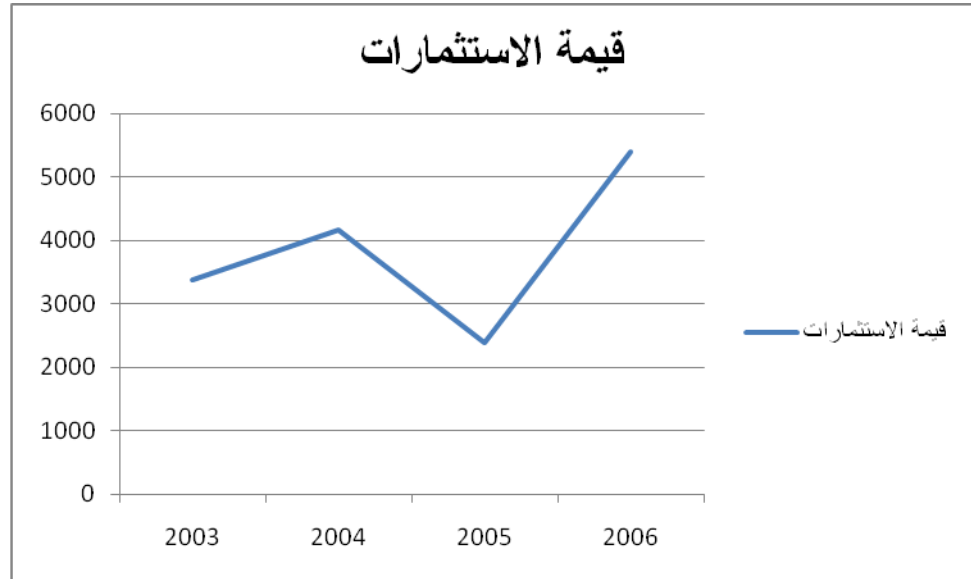
المصدر: ANDI(2008) I

3-1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة 2000-2010:

استقطبت المغرب قبل الأزمة المالية العالمية معدلات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر، فبين 2003 و 2008 نمت الاستثمارات بمعدل 5.1% سنويا مقابل نمو 3% بين الفترة 1999 و 2002¹. كما تصدرت المغرب أكبر البلدان المضيفة لعدد الاستثمارات حيث تجاوزت الـ 100 مشروع سنويا، بعد أن كانت بحدود 77 مشروعا قبل 2004، معظم هذه الاستثمارات مصدرها دول أوروبية و دول عربية كالإمارات، حيث مثلت استثمارات هذه الأخيرة 30% من مجموع التدفقات، ثم البحرين باستثمار بلغ 9% من المجموع، مع بقاء دول أوروبية تقليدية في السوق المغربية: فرنسا بـ 23% من إجمالي الاستثمارات و بمعدل 58 مشروعا سنويا، إسبانيا بـ 16% و بـ 25 مشروعا سنويا، و أخيرا إيطاليا و الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة استثمارات تقل عن 10% و اقل من 15 مشروعا سنويا².

الشكل (07) : قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب 2002-2007.

الوحدة: مليون أورو



المصدر: Rapport ANIMA , (2006), les investissements étrangers dans la région MEDA, p70.

¹ - Rapport du FMI n 11/341- Novembre 2011 , consultation de 2011 au titre de l'article 5 pour le Maroc.

² -Rapport ANIMA , (2006), les investissements étrangers dans la région MEDA., p 62..

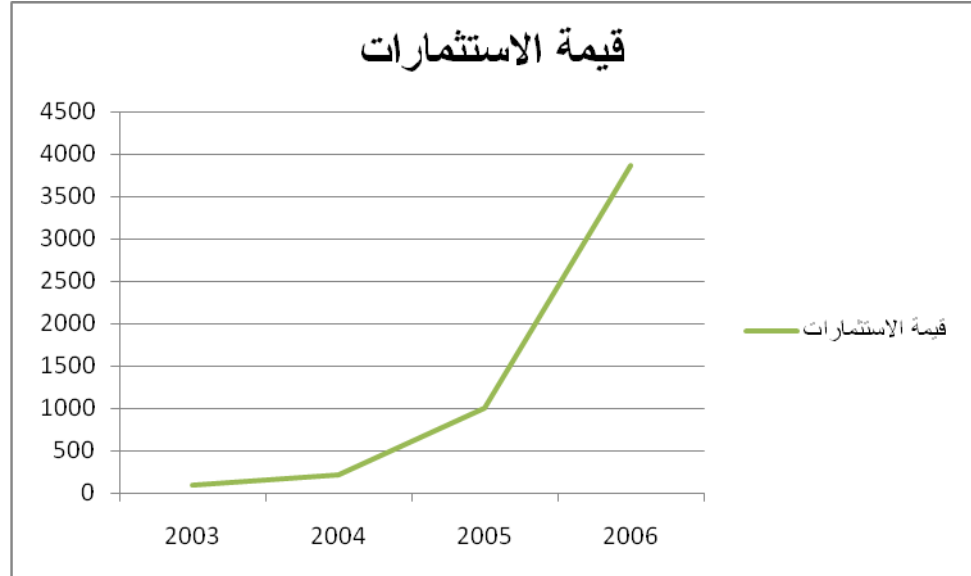
4-1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس :

تطورت الاستثمارات في تونس حيث شهدت أقوى نمو على المستوى المغربي (+ 288 العام 2006)، لتمر من عتبة المليار إلى 3.6 مليار أورو ، تركزت دول عربية على قائمة الدول المستثمرة هي: الإمارات العربية المتحدة ب 80% من إجمالي الاستثمارات العام 2006 ، الكويت ، بالرغم من محدودية عدد المشاريع العربية في المنطقة ككل إلا أنها الأكبر من حيث القيمة، لذا تتمركز الدول الأوروبية كفرنسا و إيطاليا و الولايات المتحدة الأمريكية في المراكز اللاحقة بمعدل 10 مشاريع سنويا

1

الشكل رقم(08) : تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة إلى تونس 2002-2007.

الوحدة: مليون أورو.



المصدر: Rapport ANIMA ,(2006), les investissements étrangers dans la région MEDA, p70.

2- وضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و دول المقارنة حسب القطاعات

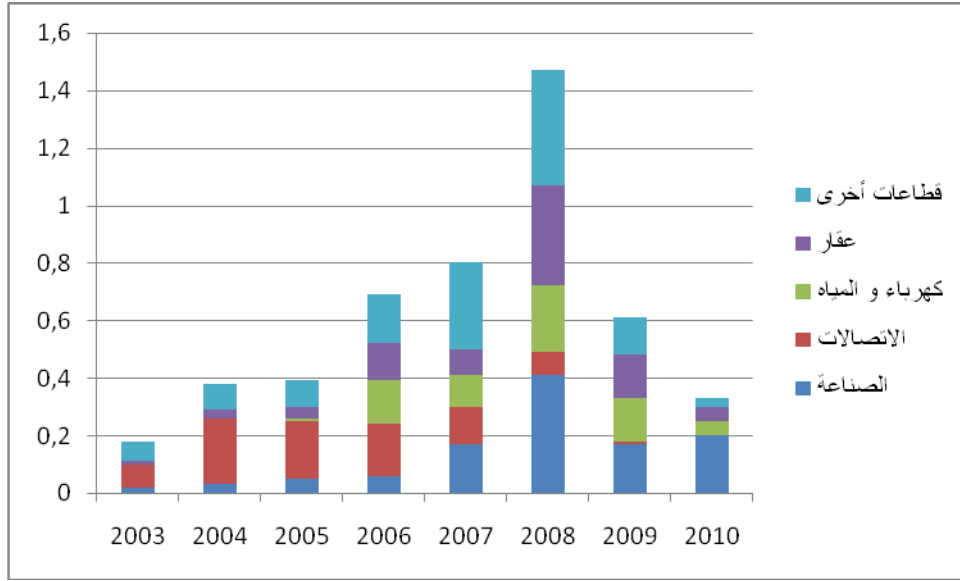
2-1 حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في الجزائر:

منذ تبني سياسة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي اتسم هذا الأخير بالتمركز في قطاع الطاقة –البتترول و الغاز-، الذي استقطب 80% من مجموع الاستثمارات العام 1999 ، بداية العقد الجديد لم تكن مختلفة من حيث التوزيع رغم الارتفاع النسبي الذي سجل على مستوى باقي القطاعات ، و لأسباب داخلية و خارجية انخفض الاستثمار مطلع العام 2009 .

¹ - Rapport ANIMA ,(2006), les investissements étrangers dans la région MEDA ,p 82.

الشكل رقم (09) : توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاعي المحروقات و البنوك.

الوحدة: مليار دولار.



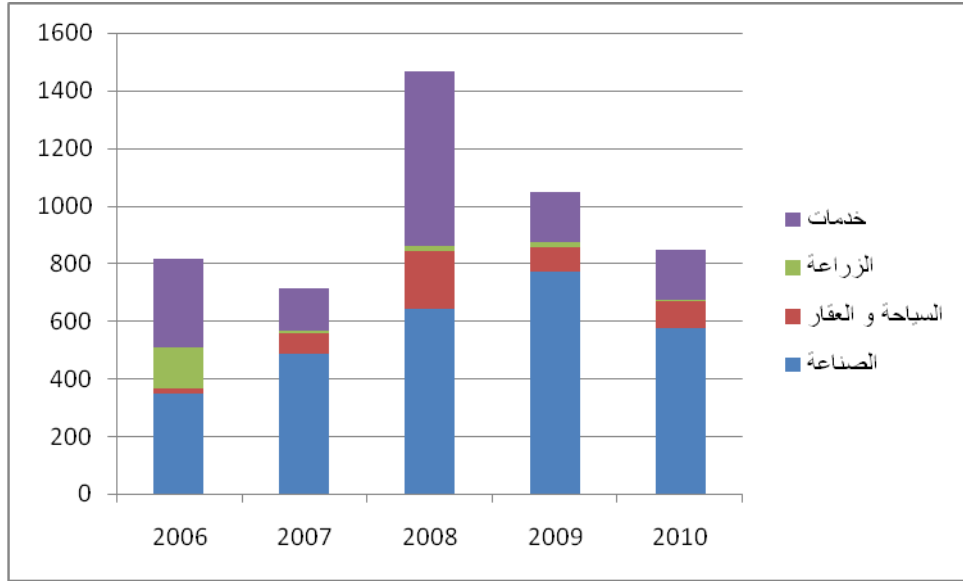
المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، (2010)، مرجع سابق ذكره، ص 17.

حسب صندوق النقد الدولي فان الصناعة تكون قد حازت في الفترة من 2003 إلى 2010 على 1.01 مليار دولار مقابل 0.91 مليار لقطاع الاتصالات، في حين تم استثمار ما يقارب 0.7 مليار و 0.98 مليار دولار لقطاعي الكهرباء و العقار و تقاسمت باقي النشاطات ال 1.28 مليار دولار خلال هذه الفترة. و يلاحظ أن هذا التقسيم لم يشمل قطاعا هاما هو قطاع الزراعة و الذي من الفترة 2002 إلى 2008 كان قد حاز على عشرة مشاريع فقط، كما استفاد قطاع النقل من 33 مشروعا و السياحة على 15 مشروعا، وهي نسبة ضئيلة جدا بالنظر إلى الفرص المتاحة في هذا المجال.

2-2 توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات في تونس:

تعد تونس من أكثر الدول استقطابا لهذا النوع من الاستثمار على الصعيد الإفريقي و العربي، بعض القطاعات عرفت نهضة من حيث قيمة و عدد الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها كالسياحة و الصناعة، وهو أمر استفادت منه قطاعات أخرى بالتبعية مما أدى إلى ارتفاع مرد وديته ا و بالتالي استقطاب المزيد من الاستثمارات، شجع هذه الموجة من الانتعاش السياسات الاقتصادية الداعمة و المتساهلة لرأس المال الأجنبي و العلاقات السياسية و الدبلوماسية النشطة لتونس.

الشكل رقم(10) : توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات في تونس



المصدر : Rapport de la BCT(2009).
الوحدة: مليون دينار تونسي.

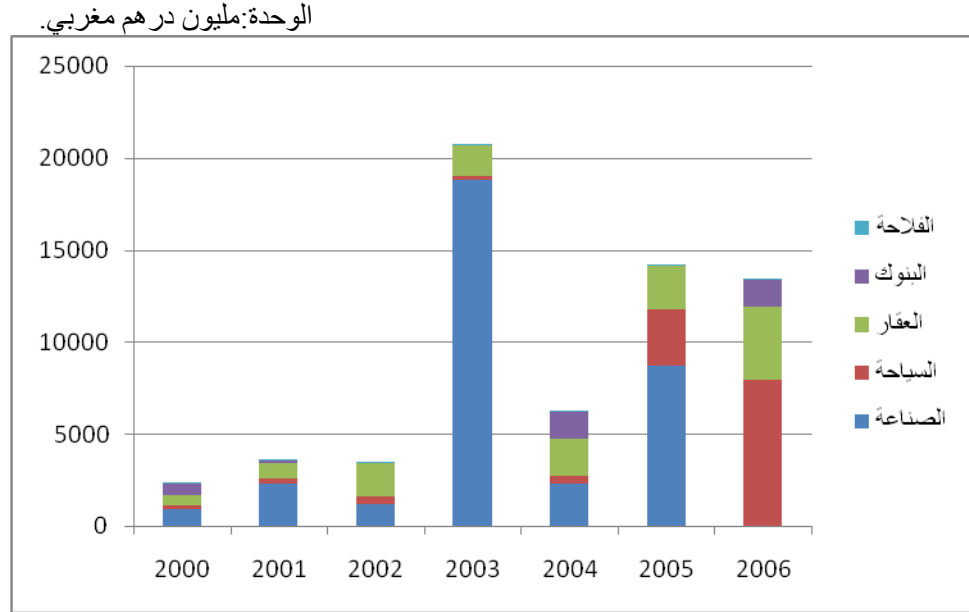
من الواضح أن قطاع الصناعة يستحوذ على غالبية الاستثمارات، ووصل حجم الاستثمارات في الصناعات الغذائية إلى 58.8 مليون دينار تونسي العام 2010 وهي أعلى قيمة سجلها منذ العام 2000 ، أقسام الصناعة الأخرى وهي : مواد البناء، الصناعات الالكترونية و الميكانيكية، الصناعة الكيماوية، النسيج و الألبسة، الجلد، البلاستيك حازت من حيث القيمة على ما يلي: 186.8 مليون دينار، 144.2، 79.4، 44.2، 3.5، 43.6 مليون دينار تونسي

2-3- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في المغرب:

توجهت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب إلى المجالات الصناعية و السياحة¹.
يتبين ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات في المغرب.

¹ Rapport du FMI n° 11/341,(2010), consultation pour le Maroc, op.cit, p 23.



المصدر: offices des change au Maroc(2007). sur le site [www. mincom.ma](http://www.mincom.ma).

ارتفع حجم الاستثمار في القطاع الصناعي العام 2003، في الوقت الذي تراجع في قطاعات أخرى كالبنوك و السياحة الذي عرف نهضة بعد ذلك ، أي بداية من العام 2004 ، بالمقابل حافظ العقار على استقرار من حيث قيمة الاستثمارات الواردة خلال الفترة 2000-2006 ، أما الفلاحة فلم تشهد استثمارات مماثلة نظرا للأرقام المسجلة بداية من 2000 و إلى غاية 2010 حيث لم تتجاوز ال 20 مليون درهم مغربي .

يبرز التحليل المقارن للأرقام المسجلة قبلا إلى توجهات مماثلة لقطاعات الاستثمار سواء تلك المتأتية من الدول الأوروبية أو تلك المتعلقة بالاستثمارات العربية البيئية هي في الغالب قطاع الصناعات الغذائية ، الاتصالات و البنوك و النقل مع تسجيل فوارق بالنسبة للاستثمارات السياحية أين تستولي تونس و المغرب على معظم المشاريع الموجهة إلى المنطقة و أيضا النقل الجوي بسبب فتح المغرب النشاط أمام الاستثمار الخاص مقابل عزوف الجانب الجزائري عن ذلك.

تنامت حصة الدول النامية من الاستثمارات العالمية مؤخرا بفعل ازدياد التدفق إلى الأسواق الآسيوية و الأمريكية، وقد جاءت هذه النتائج كرد فعل ايجابي على تطورات السياسات الاقتصادية و بيئة الأعمال في هذه الدول ، كذلك حضيت الدول العربية بالعموم على تدفقات متزايدة من ه ذه الاستثمارات تباينت بين الدول و القطاعات مع بقاء طابع الاستثمار في الموارد الطبيعية .

تتعدد الفرص الاستثمارية في الجزائر، إذ تفتح مجالات الزراعة و الصيد، المياه و البيئة، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و خدمات الأعمال، الكهرباء و الالكترونيات، الخدمات العامة و النقل و الخدمات اللوجستية ، العقار و السياحة فضاء و اسعا لاستغلال عامل الموقع الجغرافي و العوامل الاقتصادية كتوفر القاعدة الصناعية التي تم بناءها في عقود سابقة و كبر حجم السوق الجزائرية ، ما يجعل من الأرقام التي تم تناولها في الفصل الثاني تحت مسمى وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دول المقارنة بعيدة عن الآمال و التصورات ، إذ و باستثناء بعض المشاريع المسجلة على مستوى بعض النشاطات الصناعية لا تحظى أنشطة التصنيع المتبقية إلا بقدر ضئيل من مجموع الاستثمارات الأجنبية، كذلك الوضع أسوء لقطاعات أخرى كالسياحة ، إذ لا يكاد يسجل القطاع استثمارات أجنبية جديدة مع تأخر في انجاز المعلن عنها سابقا ، بالمقابل ينمو في المغرب أولا ثم في تونس بوتيرة متسارعة بالقدر الذي أصبحت فيه صناعة السياحة منافسا لأنشطة الصناعات الأخرى . هذا التباين تم رصده من خلال قيمة المشاريع و أعدادها أيضا .

مقدمة الفصل

يدرك المتتبع لمجريات الخطوات الاقتصادية في الجزائر أنها وبعد أزمة الثمانينات وبداية العقد التاسع ، قد عرفت تحولا من حيث السياسات المتبعة و الرؤية المستقبلية للمسار الاقتصادي ، انعكس ذلك سريعا في القوانين التي تم تبنيها والتي عرفت تعديلا إثناء هذه الفترة انطلاقا من كون أن الإرادة في التغيير و دخول تحديات اقتصاد السوق يبدأ أولا بالتشريعات المنظمة للمعاملات التجارية و الاستثمار و تحديد موقف الدولة من الاثنين .

خلال أقل من عشر سنوات استطاع المشرع الجزائري فتح المجال أمام الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي بل وطرح قائمة من التحفيزات و التسهيلات المتعلقة بالاستثمار، كما منح مجالا أوسع لحرية الاستثمار في معظم القطاعات ، بالرغم من ذلك و مع أن هذه الخطوات الأساسية كانت نهاية الثمانينات لم يتجاوز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع مستوى التحفيزات المقدمة ، لذلك و بغرض معرفة إذا ما كانت القيود القانونية التي وضعت بهدف تنظيم العمليات الاستثمارية من منطلق حماية مصالح الطرفين (الدولة المستضيفة و الطرف الأجنبي المستثمر) ، قد تشكل إحدى العقبات المؤسسية أمام استغلال الفرص الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية من طرف الأجانب.

المواد القانونية و التسهيلات المقدمة من طرف الهيئات و الوكالات المخول لها وظيفة المتابعة و الترقية لا تمثل إلا جانبا من تلك المعوقات، إذ لا يمكن تجاهل الجوانب الإدارية المرتبطة بمراحل الاستثمار ، معظم التقارير و التوصيات و الدراسات أيضا التي تصدر من الجهات التي ترصد آراء المستثمرين تشدد على الدول النامية و العربية التسريع بتحسين الأجواء الإدارية و محاربة الفساد والبيروقراطية من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات سواء على المستوى المحلي أو الخارجي.

للإحاطة بهذه النقاط نقسم الفصل الآتي إلى :

- مبحث أول : نستعرض فيه النقاط الأساسية التي يمكن أن تمثل معوقات قانونية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- مبحث ثاني: و فيه رصد للإجراءات الإدارية و أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: المعوقات القانونية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتدخل الدول لتأمين علاقات الإنتاج الرأسمالية من خلال التشريعات و القوانين ، لذا فمن الطبيعي وجود قيود خاصة بالاستثمار و التأمين و التحويلات النقدية و الممارسات التجارية، قد تتحول إلى معوقات في حال أصبحت تمثل أخطارا مرتفعة التقدير أو تشكل حالة من عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين.

المطلب الأول : مدى تمتع الأجانب بحق التملك في القانون الجزائري

شكل موضوع التملك منذ الاستقلال العقبة الرئيسية للاستثمار الخاص، بصفته السمة البارزة لنظام التخطيط المركزي ، لذا من المهم استعراض الخطوات الخاصة بهذه المسألة من خلال ما سيلي عرضه.

1-تطور قانون الاستثمار في الجزائر:

يبين التعريف القانوني أن الاستثمار المباشر يشتمل على الخصائص التالية¹:

-أن يكون الاستثمار ماليا أساسا.

- أن تكون العلاقة وطيدة بين المدخول المنتظر و المشاركة المباشرة في حياة مخاطر المؤسسة.

- استقرار توظيف الحصص و السندات و الأسهم.

ولم تلجأ الجزائر إلى هذا النوع من الاستثمار المتمثل في الملكية الكلية لوسائل الإنتاج إلى غاية 1990، إنما عملت بالاستثمار الذي تكون فيه أغلبية نسبة المشاركة للشركات الجزائرية المتمثلة في الشركات المختلطة الاقتصاد 51 للشريك الجزائري و 49 للشريك الأجنبي⁽²⁾.

بعد ظهور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، ثم قبول تكوين شركات مختلطة حيث تكون أكبر نسبة للشريك الأجنبي⁽²⁾.

إن مجلس النقد والقرض هو الذي ذهب إلى قبول ذلك.

عموما تطور قانون الاستثمارات في الجزائر عبر ثلاث فترات: الستينات، الثمانينات و التسعينات.

● فترة الستينات:

قانون الاستثمار الصادر في 1963: و قد كان موجها إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا، وقد خوله ضمانات، بعضها عام بتنفيذ كل المستثمرين الأجانب وبعضها خاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.

1 - عليوش قريوع كمال، (1999) 'قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 03.
2 - مع أن قانون 82-13 و 86-13 لم يتم إلغائها.

الضمانات العامة⁽¹⁾ - حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية و الطبيعية الأجنبية.

- حرية التنقل و الإقامة لمستخدمي و مسيري هذه المؤسسات.

- المساواة أمام القانون و لا سيما المساواة الجبائية.

- و هناك ضمان ضد نزع الملكية بحيث لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا بعد أن

تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة و المستثمرة ، و يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

- المؤسسات المعتمدة : تتمتع هذه المؤسسات بضمانات خاصة، إذ تعتمد المؤسسات القديمة التي تقوم باستثمارات جديدة و المؤسسات الجديدة بقرار الوزير المعني بعد أخذ رأي لجنة وطنية للاستثمارات يرأسها مدير عام للتخطيط و الدراسات الاقتصادية ، ويشمل الاعتماد على الامتيازات الخاصة بتحويل الأموال (50% من الأرباح الصافية السنوية و التحويل الحر للأموال المتنازل عنها⁽²⁾) الحماية الجمركية⁽³⁾ ، التدعيم الاقتصادي للإنتاج بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني و ترقية العمال و الأطارات الجزائرية.⁽⁴⁾

-المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية⁽⁵⁾: يخص هذا النظام المؤسسات الجديدة أو توسيع المؤسسات القديمة التي يشمل برنامج استثمارها على قيمة 5 ملايين دينار في مدة ثلاث سنوات، على أن ينجز

هذا الاستثمار في قطاع يتسم بالأولوية أو أن ينشئ الاستثمار أكثر من 100 منصب عمل دائم للجزائريين، يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد زيادة على هذا يمكنها أن تجمد النظام سنة ، تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز و طويلة المدى ، التخفيف الجبائي الجزئي أو الكلي من الضريبة على المواد الأولية المستوردة.⁽⁶⁾

بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية و مكانه و أشكاله و الضمانات الخاصة به.

1 - المادة 03 و 04 و 05 من القانون المبين أعلاه.

2- المادة 31 من نفس القانون .

3- المادة 09 من نفس القانون.

4 - المادة 12 من نفس القانون.

5- عليوش قربوع كمال ، (1999) قانون الاستثمارات في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 08.

6- المادة 19 من قانون الاستثمار 1963.

واعتمد المبادئ التالية: أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر ، ويتعلق المبدأ الثاني بمنح الامتيازات و الضمانات حيث يكون النظام العادي للامتيازات نتيجة الاعتماد أو الترخيص.(1)

• فترة الثمانينات:

تبنت الجزائر سنة 1982 قانونا(2) يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها لتكون بذلك أكدت رفضها لتدخل الرأسمال الأجنبي، و فضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة و تؤكد ذلك الاتجاه سنة (3)1986 و سنة 1989 .

كان تأسيس الشركات المختلطة يخضع لبروتوكول يبرم بين الوزارة الوصية و الشركة الأجنبية و لعقد يبرم بين الشركة الأجنبية و المؤسسة الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي(4).

• فترة التسعينات:

صدر قانونان في هذه الفترة ، و أبرمت الجزائر اتفاقية مغربية حول الاستثمارات و اتفاقية مع عدد من الدول.

(أ)- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض: نص هذا القانون على الاستثمارات -و هو ليس بقانون استثمار جاء الكتاب السادس بعنوان "تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال"- ، هذا القانون يرخص لغير المقيمين⁵ تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي (شركات) مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني، شراء وسائل تقنية و الاستغلال الأمثل محليا براءات الاختراع و العلامات التجارية المسجلة و العلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية، توازن سعر الصرف(6).

ويأخذ القانون بجنسية رأس المال لا بجنسية الأشخاص و قد كرس عددا من المبادئ تتمثل في(7):

-أولا- حرية الاستثمار(8).

1- أمر رقم 66-284 مؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1386 الموافق ل 15 سبتمبر 1966.

2 - قانون رقم 82-13.

3- قانون رقم 86-13.

4- قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 يناير 1988.

5 - يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري ، عدل التعريف ليشمل تحقق 60% من رقم الأعمال خارج الجزائر.

6- المادة 183 من القانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 أبريل 1990 يتعلق بالنقد و القرض.

7- المواد 184،185،186 من القانون رقم 90-10.

8 - قانون 1966 ترك قطاعات مخصصة للدولة و الهيئات التابعة لها.

-ثانيا- حرية تحويل الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر و في مدة شهرين أي أنه يتم ذلك بعد 60 يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر.

ثالثا- الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر¹.

رابعا- تبسيط عملية قبول الاستثمار يخضع إلى الرأي بالمطابقة⁽¹⁾.

(ب)- الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001:

يكاد يكون مطابقا مع أحكام التشريع الذي كان ساري المفعول ، وقد جاء بهدف تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر و تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب لذلك تبنى أربعة مبادئ أساسية متصلة بتحقيق المشاريع الاستثمارية الأجنبية و هي:

أولاً: مبدأ المعاملة غير التمييزية لاستثمارات.

ثانيا: ضمان حرية الاستثمار و قيد التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة:

في هذا الإطار جاءت صياغة الأمر الجديد الذي يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، كذلك الاستثمارات التي تنتج في إطار منح الامتياز أو الرخص ، فهذه الصياغة تعتبر جديدة مقارنة بما كان واردا² و التي كانت تنص تنص صراحة على عدم إمكانية استفادة الاستثمارات العمومية من أحكامه و إذا أرادت الاستفادة من هاته الأحكام عليها أن تتقدم بطلب إلى الجهات المختصة.

و أهم ما ميز هذا القانون انه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى ، فلم يقصر على الدولة إمكانية التدخل في بعض القطاعات الحيوية و ذات أولوية و يمنعها على المؤسسات الخاصة الوطنية و الأجنبية³، كما نص على أن الاستثمار يمكن أن يتخذ شكل مساهمة في رأسمال مؤسسة وذلك بمساهمات نقدية أو عينية من جهة خلافا للقانون السابق الذي نص على أن الاستثمارات تتجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.

ثالثا- ضمان مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات: إن ضمان تفعيل هذا المبدأ مرتبط

بالاستقرار التشريعي و الاستقرار السياسي ، و المقصود بهذا المبدأ هو أن تتعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات و الذي قد يتم في ظلّه إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، لذا

¹ - حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد و القرض ليبيث في الملف خلال شهرين.

² - المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993.

³ - المادة الأولى من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001.

فالهدف من هذا البند هو تفادي المساس بسلامة العقود المبرمة و ضمان استمرار سريان الإطار القانوني الذي اتخذت وفقا له الالتزامات التعاقدية¹.

رابعا - ضمان التحويل الحر للرأسمال و عائداته.²

(ج) أهم التعديلات للأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار حتى 2009.

1-الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15 يونيو سنة 2006:جاء التعديل الأول³ ليحدد قائمة النشاطات و سلع و خدمات الاستثمار و استثناءها من المزايا التي نص عليها الأمر 03-01 و تم تأكيد هذه القائمة المستثناة في محتوى الأمر 08-06، كما مس التعديل ما يخص الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار⁴ حيث تنشأ و كالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى "الوكالة" أما سابقا فكانت تنشأ لدى رئيس الحكومة و كالة وطنية لتطوير الاستثمار و هذا ما يطفي نوعا من الاستقلالية و بالتالي ألغى الوصاية.

2-المرسوم التنفيذي رقم 355-06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006: يتعلق التعديل بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار .

3- المرسوم التنفيذي 356-06 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006:(يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).

4- المرسوم التنفيذي رقم 357-06 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006:يتضمن أساسا تشكيل لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار .

5-المرسوم التنفيذي رقم 08-07 المؤرخ في 11 يناير 2007:ورد فيه تحديد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا الواردة في الأمر 08-06 (حيث يلاحظ طول الفترة بين الأمر 08-06 و الذي ورد فيه عبارة القائمة).

6- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008: يحدد كفايات إعداد المصالح الجبائية محضر معاينة للدخول في الاستغلال قصد الاستفادة من مزايا الاستغلال .

7-المرسوم التنفيذي رقم 329-08 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008:تمت إضافة تسمية "إنتاج صناعي" لمصانع الطحين.

¹ - المادة 15 من الأمر رقم 03-01.

² - سيتم التطرق إلى هذه المسألة في نقاط موائية من نفس المبحث .

³ - المادة 03 من القانون 03-01.

⁴ - تعديل نص المادة 06 من الأمر 03-01.

8-الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009: يتضمن الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و أهم ما ورد فيه:

زيادة على الحوافز الجبائية و الشبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها تستفيد الاستثمارات المحددة حسب القانون بعنوان الاستغلال بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة 5 سنوات إذا قام بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق المشروع¹. كما جاء في الأمر انه لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأسمال الاجتماعي ، و يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.²

كما يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من إعفاءات أو تخفيضات في مجال الضرائب و الرسوم و الحقوق الجمركية و الرسوم شبه الجبائية و غيرها في إطار أنظمة دعم الاستثمار بإعادة استثمار حصة الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل أربع سنوات ابتداء من تاريخ السنة المالية التي خضعت نتائجها للنظام التحفيزي³.

يجب أن يخضع كل مشروع استثمار أجنبي مباشر أو استثمار بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى الدراسة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار⁴.

2- تملك الأجانب للعقار الفلاحي:

قبل التطرق إلى مسألة تملك الأجانب للعقار الفلاحي وجبت الإشارة إلى التعريف القانوني للتملك و الملكية فالملكية هي حق التمتع و التصرف في الأشياء لذا من أركانها : حق الاستعمال وحق التصرف و حق جني الثمار⁵، لذا فإن عدم الاستفادة من احد الأركان لا يعد تملكاً.

تتجه تشريعات مجموعة من الدول إلى منع الأجانب من تملك أنواع معينة من العقارات كالأراضي الزراعية أو في مناطق معينة من أقاليمها. من هذه الدول : تونس⁽⁶⁾ و المغرب⁽⁷⁾ والتي بموجبها تنقل تنقل إلى الدولة ملكية العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة التي يملكها أشخاص أجنبية طبيعية أو

¹ - المادة 09 من الأمر المذكور أعلاه.

² - المادة 36 من الأمر 01-09.

³ - المادة 57 من الأمر 01-09 زيادة على أحكام المادة 142 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

⁴ - المادة 18 من الأمر 01-09.

⁵ - عمار علوي، 2004، الملكية و النظام العقاري في الجزائر -العقار-، دار هومة، ص 123.

⁶ - بمقتضى القانون رقم 05 الصادر في 12 مايو 1964 المتعلق بملكية الأراضي الفلاحية.

⁷ - بمقتضى القانون رقم 1/730213 بتاريخ 2 مارس 1972.

معنوية . و الجزائر⁽¹⁾ والتي قضت بعدم جواز تملك الأجانب للعقارات فيها و تحصر بعض المواد حق الاستفادة من اكتساب ملكية الأمكنة السكنية و ذات الاستعمال المهني التجاري، الحرفي العائدة للدولة بالأشخاص الذين يحملون الجنسية الجزائرية، بل إن هذا القانون لم يتحفظ حتى بحق تطبيق الاتفاقيات الدولية، و هذا يعني أن الأجانب يعتبرون مستبعدين من ممارسة هذا الحق و يرى بعض الفقه الجزائري أن الاستبعاد يجب أن يمتد إلى العقارات الخاصة⁽²⁾.

وقد فرضت شروط تخص المالك⁽³⁾ بعد الأمر 26/95 المؤرخ في 1995/09/25 تضمن إعادة الأراضي المؤممة إلى ملاكها الأصليين ، حيث تناول شروطا متصلة بالمالك حيث أقر أن يكون المالك شخص طبيعي من جنسية جزائرية ، كما يستبعد من جهة أخرى الأجانب حيث يشترط صراحة الجنسية الجزائرية و لو أن المشرع لم يحدد طبيعة هذه الجنسية هل هي أصلية أم مكتسبة.

جاء هذا كشرط أيضا بعد ذلك في القوانين التي تلتها و التي كان من شأنه تنظيم عملية بيع أو إيجار الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة و الذي أعدته حكومة التعديل الهيكلي و تمت المصادقة عليه أثناء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 1997/2/14 و الذي تم تجميده⁽⁴⁾. و جدير بالذكر أن المشروع جاء ليخصص ملكية الرقبة و هي ما تبقى من حق الملكية كما أن قانون المستثمرات الفلاحية⁽⁵⁾ قد أباح بيع المنشآت المبنية التابعة للمستثمرة و لكن الجديد الذي جاء به مشروع القانون الجديد أورد اختيارين للبيع إما عن طريق تنازل إدارة أملاك الدولة لصالح الشاغل للمحل شريطة عدم الإضرار بالمستثمرة الفلاحية المعنية، غير إن البيع لا يقتصر فقط على أراضي المستثمرات الفلاحية بل يشمل أراضي البور و الأراضي الغابية⁽⁶⁾.

3- تملك الأجانب لحقوق الملكية الصناعية و التجارية:

3-1- تملك العقارات الصناعية:

صاحب التوجه إلى اقتصاد السوق إصدار عدة قوانين تصب في مجملها بالاستقلالية. كأحكام القانون

التجاري فيما يتعلق بتصنيفية المؤسسات العمومية ثم إدخالها في مفهوم الخصوصية ، و يعد قانون

¹ بمقتضى القانون رقم 1/81 الصادر في فبراير 1981.

² مصطفى ياسين محمد حيدر الأصبحي، (2007)، حق الأجانب في التملك في القانون الدولي الخاص-دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث، ص 77.

³ عجة الجبالي، (2005)، أزمة العقار و مقترحات تسويتها، دار الخلدونية، ص 263.

⁴ بن رقية بن يوسف ، 2001، شرح قانون المستثمرات الفلاحية ، الطبعة الأولى، الديوان الوطني للأشغال العمومية، ص 202.

⁵ نص المادة 06 من قانون المستثمرات الفلاحية.

⁶ عجة الجبالي، (2005)، أزمة العقار و مقترحات تسويتها، مرجع سابق ذكره، ص 289.

01/88 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية هو النواة الأولى لهذه الأفكار.

و قد أورد المشرع الجزائري عدة طرق للخصوصة نوردها باختصار⁽¹⁾:

(أ) - الخصوصية عن طريق السوق المالية.

و هي الخصوصية التي تتم داخل ما يعرف بالبورصة و تكون على شكل صورتين:

الصورة الأولى : عرض بيع الأسهم و القيم المنقولة الأخرى، وهو ما يسمى ببورصة القيم المنقولة، تتجسد هذه الصورة في اللجوء إلى إعلان رسمي للمستثمرين لبيع أسهم المؤسسة من الأسهم المنقولة فقط عن طريق إجراء مزايمة و تتبع في ذلك عمليات و إجراءات مالية معقدة بكيفية المزايمة، شروطها و إجراءاتها، غير أن هذه الصورة و إن كانت تتعلق بخصوصة المؤسسة العمومية الاقتصادية غير أنها لم تتطرق إطلاقا للأصول العقارية الأمر الذي يطرح إشكالا أمام من يملك هذه المؤسسة أو من يمتلك أغلبية الأسهم و خاصة في الحصول على القروض وهي من أكبر المشاكل بخصوص العقار الصناعي² في المؤسسات العمومية الاقتصادية، حيث أن الأصول العقارية قد طرحت مشاكل في التداول فيها و هذا راجع لتعدد إجراءات التصرف فيها و خضوعها لمبدأ عقد الملكية كسند لشرعية التصرف فيها .

و ظهرت هذه المشكلة أساسا في عدم معرفة الطبيعة القانونية لأصل الملكية في العقار الصناعي لهذه المؤسسات العمومية ، وذلك بسبب تغير القوانين التي تخضع لها المؤسسة من الناحية الاقتصادية دون أن يتبعه بالموازاة تغير في قوانين الملكية العقارية - كما يجب توضيح أن هذه العقارات تتمثل في الأصول المتبقية بالنسبة للمؤسسات المنحلة و أصول المؤسسات القائمة - وهناك بعض المؤسسات لا أثر لأصل ملكيتها إطلاقا فهي لم تدخل ضمن الاحتياطات العقارية و لا ضمن أملاك الدولة و لا تملك المؤسسة أي عقد ملكية سواء مدني أو إداري و لم تحز العقار لاعتن طريق نزع الملكية للمنفعة العامة ولا عن طريق الاستيلاء فهي مجرد حائز مادي للصحن العقاري المقام على منشاتها وهنا يبرز التساؤل عن كيفية التنازل عن هذه العقارات التي لا يعرف أصل ملكيتها أو أن أصل ملكيتها هي ملكية خاصة⁽³⁾.

¹ - بوجرة مخلوف ، (2007)، العقار الصناعي، دار هومة، ص 27.

² - يقصد بالعقار الصناعي هنا: البيئات و المحال المعدة للاستعمال الصناعي ، مستودعات المواد الأولية ، المنتوجات شبه المصنعة مكاتب الرسوم المخابر، مشاغل الصيانة و إصلاح معدات الصنع و كل المجال المخصصة للإنتاج.

³ - عجة الجبالي، المظاهر القانونية للإصلاحات الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 213.

الصورة الثانية : العرض العلني لبيع الأسهم بسعر ثابت، وتتم هذه الطريقة في البورصة كذلك حيث أن هذا الإجراء يسمح بتزويد السوق بكمية من السندات بسعر بيع محدد و ذلك بإتباع إجراءات معينة و محددة بموجب القانون غير أن غياب الأسواق المالية التي يتم من خلالها تبادل الأصول لا توفر طرق ملائمة.

(ب) الخصوصية خارج إطار السوق :

- الصورة الأولى ، التنازل عن الأسهم و الأصول بموجب مناقصة .

- الصورة الثانية، عقد التراضي من أجل التنازل عن الأصول، ولا يمكن اللجوء إلى هذا الإجراء إلا في حالة فشل المناقصة مرتين متتاليتين غير أن هذا النوع من التنازل طرح تساؤلا بشأن تحويل ملكية مؤسسات عمومية هامة في أيدي أجنبية التي هي في الغالب تملك التفوق التكنولوجي و القوة المالية و تأثير هذا النوع من التنازل على سيادة الوطنية و المصالح العليا للبلاد ، لذلك أنشئ ما يسمى بالسهم النوعي⁽¹⁾ الذي تحتفظ به الدولة مؤقتا في المؤسسات العمومية الهامة.

- الصورة الثالثة : الخصوصية الكلية أو الجزئية لصالح الإجراء.

و عموما لم يشترط القانون توفر الجنسية الجزائرية إذ أتاح أن يكون المستغل أجنبيا و بالتالي فإن الاستثمار في العقار الصناعي يبدو متاحا للمستثمر الأجنبي ، و لكن وكما أشرنا فإن مشكلة التملك هنا لا تكمن في شروط الجنسية كما هو الحال في العقار الفلاحي إنما في صفة هذا التملك و الذي أراده المشرع الجزائري مرتكزا أساسا على فكرة الاستغلال دون التملك⁽²⁾، الأمر الذي دفع بالمشرع إلى وضع معايير قانونية لعقود الاستثمار في العقار الصناعي اتسمت بطابع العقد الإداري و لكنها تأرجحت بين مفهوم هذا الأخير و مفهوم العقد المدني.و لقد اختلفت و تنوعت عقود استغلال العقار الصناعي باختلاف و تعاقب قوانين الاستثمار و قوانين المالية المطبقة لهاو اختلاف مناطق العقار الصناعي.

جاء عقد الامتياز⁽³⁾ على فكرة الانتفاع أو إلى فكرة عقد الإيجار الذي تحول بموجبه الدولة لمدة معينة حق انتفاع بقطعة أرضية متوفرة و تابعة لأملكها الخاصة شخصا طبيعيا أو معنويا مقيم أو غير مقيم

¹ - المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 01-352 المؤرخ في 10-11- المحدد لشروط ممارسة السهم النوعي و كفاءات ذلك.

² - بوجرة مخلوف ، (2007)، العقار الصناعي ، مرجع سابق ذكره، ص 59.

³ - المادة 23 من القانون 93/12 المؤرخ في 5/10/1993.

مع شرط الجنسية الجزائرية فقط⁽¹⁾ ، مع أنه و ضمن الضمانات الممنوحة للمستثمرين في إطار المادة 14 (من الأحكام العامة) للوكالة الوطنية للاستثمار حيث أن المادة تنص صراحة على أن يعامل الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون الجزائريون في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار⁽²⁾.

وللاشارة فان عقد الامتياز محدد بالمناطق الخاصة المذكورة في إطار قانون 12/93.

غير أن للأجانب حق الانتفاع ضمن عقد الإيجار و الذي عرفه المشرع على أنه العقد الذي يخول للمستأجر حق انتفاع بالعين المؤجرة مدة معينة لقاء دفع أجره معينة و عليه فان عقد الإيجار يتميز بعدة خصائص نذكر منها: عقد الإيجار محدد المدة ،يرتب حق الانتفاع ، يمنح لشخص طبيعي و معنوي، يكون لقاء دفع أجره ،يرتب حق شخصي.

و يمكن المقارنة بين عقد الإيجار و عقد الامتياز من خلال النقاط التالية:

-عقد الإيجار و عقد الامتياز من عقود المعاوضة أي لقاء دفع أجره . و هذا رغم أن الأتاوة التي يدفعها صاحب حق الامتياز لا تقابل بمقدار الانتفاع و لا تحدد على أساس ذلك فهي مجرد أتاوة إيجارية Valeure locative .

- عقد الإيجار و عقد الامتياز من عقود المحددة المدة و هذا رغم أن مدة الامتياز أطول قد تصل إلى 40 سنة أما عقد الإيجار فقد يصل إلى 12 سنة.

-يعتبر عقد الإيجار عملا قانونيا من أعمال الإدارة أي لا يمس بأصل الملكية أو أصل الشيء و لا يغير في طبيعة العقار لأن مدته قصيرة لا تتجاوز(03) سنوات في معظم الحالات ، أما عقد الامتياز فيتجاوز أعمال الإدارة لأن مدته طويلة قد تصل إلى 40 سنة و قد تمس بأصل الشيء و تغير في الانتفاع بالعقار الأمر الذي يجعله من أعمال التصرف و إن كان لا يرتب إلا حق انتفاع فقط.

- الإيجار حق شخصي يتحول إلى حق عيني في الإيجارات الطويلة المدة و بالتالي اشترط القانون ضرورة إشهار الإيجار الذي تفوق مدته اثني عشر (12) سنة من هذا المنطلق فان عقد الامتياز هو حق عيني عقاري و أنه يعتبر إيجار طويل المدة و يرتب حق عيني عقاري يجب إشهاره..

¹ - بوجرة مخلوف ، (2007)، العقار الصناعي، مرجع سابق ذكره، ص 59.
² - سناسي زهير ، (2005)، قانون الأجانب في الجزائر، دار الغرب، ص 172.

-حق الامتياز في المناطق الحرة : يكون حق الامتياز مقابل دفع اتاوة سنوية لإدارة الأملاك ويتم منح هذا الحق عن طريق مزيدة وطنية أو دولية عن طريق التراضي،و يقوم بهذين الإجراءين وكالة ترقية و دعم الاستثمارات و متابعتة.

بالتالي حق الامتياز يكون على شكل رخصة أو ترخيص إداري⁽¹⁾ و لا يصل إلى درجة عقد فهو مجرد قرار إداري يرخص للمستغل باستعمال الأملاك الوطنية العمومية حسب المبادئ العامة لشغل الأمكنة في هذه الأملاك و عليه فان عقد الامتياز في المناطق الحرة ليس بعقد إيجار من نوع خاص و إنما هو مجرد ترخيص باستغلال أو عقد شغل فقط.

4-مدى تمتع الأجانب بتملك أسهم شركات البنوك و المؤسسات المالية:

تم الشروع في إصلاح القطاع البنكي مع صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 حيث أخضع لمنطق القواعد التقليدية و العودة إلى وظائفه، كما فتح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة محلية كانت أو أجنبية ، يرخص مجلس النقد و القرض فتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية و يحدد شروط فتح هذه المكاتب كما يرخص بالمساهمات الأجنبية في البنوك أو المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.⁽²⁾ هذا و يقرر المجلس سحب الاعتماد⁽³⁾:

*بناء على طلب من البنك أو المؤسسة المالية

*تلقائيا:-إن لم تصبح الشروط التي يخضع لها الاعتماد متوفرة.

- إن لم يتم استغلال الاعتماد لمدة اثني عشر (12) شهرا.

- إذا توقف النشاط موضوع الاعتماد لمدة ستة (06) أشهر .

وتجدر الإشارة أنه مع نهاية 2007 أصبح النظام البنكي يتشكل من 25 مصرفا و مؤسسة مالية معتمدة من بينها 12 مصرفا خاصا منها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة.

أما قطاع التأمين فيضم 16 شركة منها سبع شركات خاصة⁽⁴⁾.

¹- المادتان 12 و 13 من الأمر 03/01 المؤرخ في 20/08/2001.

²- مبروك حسن، 2006، المدونة البنكية الجزائرية، الطبعة الأولى، دار هومة، ص 110.

³- المادة 95 من النظام رقم 04-01 مؤرخ في 04 مارس سنة 2004.

⁴- تومي عبد الرحمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12، فيفري 2009، ص 70.

-الجدول التالي يبين صفقات الاندماج و التملك عبر الحدود الدولية كبائع في الجزائر , تونس و المغرب خلال الفترة 1999-2009:

جدول رقم (10) : عدد صفقات الاندماج و التملك الدولية كبائع 1999-2009

الدولة/ال	199	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
سنة	9	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
الجزائر	01	03	03	00	01	04	02	05	02	04	01
تونس	04	09	03	05	00	01	04	02	03	04	01
المغرب	04	05	05	05	02	04	06	01	04	02	04

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار-تقرير 2009 ص

.253

الجدول يوضح أن الجزائر و حتى العام 2009 أبرمت 26 صفقة للاندماج و التملك لصالح خواص متأخرة بذلك عن تونس و المغرب اللاتي أبرمتا على التوالي خلال الفترة المذكورة ما مجموعه 36 و 42 صفقة و وهو ما يعكس تردد السياسات الجزائرية في تشجيع هذا النوع من التملك من جهة وتردد المستثمرين من جهة أخرى.

المطلب الثاني: نزع الملكية والاستثمار الأجنبي المباشر:

1- نزع الملكية للمنفعة العامة L'expropriation pour cause d'utilité publique

نزع الملكية للمنفعة العامة إجراء إداري يقصد به حرمان الشخص من ملكه العقاري لتخصيصه للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل يدفع له أو حرمان مالك العقار من ملكه جبرا عنه للمنفعة العامة مقابل تعويضه عما ناله من ضرر و يسري على الوطنيين و الأجانب و يتناول أموالهم و مصالحهم المالية و الاقتصادية الموجودة في إقليم الدولة⁽¹⁾

وتعد مسألة التعويض ركنا أساسيا من أركان نزع الملكية فيتعين أن يكون هذا التعويض كاملا و سابقا على الامتلاك و إلا كان قرار السلطة العامة مصادرة و ليس نزعا للملكية.

-مسألة التعويض:

¹- دريد محمود السامرائي، 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر المعوقات و الضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 106.

تعد مسألة التعويض من الضمانات القانونية التي يطالب بها المستثمر قد وردت من خلال معظم الاتفاقيات الثنائية في نقطتين⁽¹⁾:

- التعويض عن الحوادث التي تجري على إقليم إحدى الدول المتعاقدة "أن مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين الذين تضررت استثماراتهم أو عائداتهم المنجزة على إقليم الطرف المتعاقد الآخر بسبب حرب، نزاع مسلح، حالة طوارئ وطنية يستفيدون من هذا الأخير في إطار تعويض أو مقاصة من معاملة لا تقل امتيازاً من الذي يمنحه الطرف المتعاقد الأخير لمستثمريه أو دولة أخرى. كل دفع في إطار التصليح أو المقاصة يجب أن يتم بصورة سريعة، مناسبة، فعلية وقابلة للتحويل بكل حرية⁽²⁾ .

- التعويض على نزع الملكية، التأميم أو أية تدابير أخرى: وقد جاء في الاتفاقية أن الدول المتعاقدة لا تتخذ أي إجراء غير مبرر أو تمييزي يمكن أن يعرقل قانونياً أو فعلياً الاستثمارات صيانتها، استعمالها، الانتفاع بها أو تصفيتها كما أن الدول المتعاقدة لا تلجأ إلى التأميم أو نزع الملكية إلا بتوفر شروط معينة.

وتجدر الإشارة هنا إن مصطلح التدابير الأخرى ينطوي تحته: الإجراءات و السلوكيات التي تخل بحقوق الملكية (كإخضاع الفوائد إلى رسوم مجهضة، إلزام المستثمر على بيع الأسهم إلى الوطنيين) أو التي تمس بقيمة الملكية .

في الجزائر يخضع نزع الملكية لشروط معينة حتى يصبح نزع الملكية هذا مشروعاً:

- ضرورة المنفعة العامة.

- عدم التمييز.

- ضرورة التعويض.

- تحديد التعويض .

وقد أضافت بعض الاتفاقيات شرطين آخرين هما: مخالفة التزام خاص وأن تتخذ تدابير نزع الملكية لإجراءات قانونية.

¹ - عليوش قريوع كمال، (1999)، قانون الاستثمارات في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 113.

² - نصت على ذلك كل الاتفاقيات الا الاتفاق المبرم مع الاتحاد البلجيكي -الكسمبرغي، و قد بلغ عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية المبرمة مع الجزائر من 1980 إلى 2008-40 اتفاقية.

مع هذا الضمان فإن الجزائر تكون قد أعطت للمستثمرين ثقة أكبر في مناخها الاستثماري لكن السؤال الأهم هو عن كيفية تحديد التعويض خلال الفترة 2000-2010 برزت بعض الخلافات حول هذه المسألة. لكن في المجمل نصت كل الاتفاقيات على أن ترفق تدابير نزع الملكية بدفع تعويض و تم تحديده على أساس يساوي القيمة الفعلية أو القيمة الحقيقية للاستثمارات السائدة عشية اليوم الذي تحدث فيه الإجراءات أو أعلن عنها (أخذت الاتفاقيات بصفة عامة بالسعر التجاري للمؤسسات عوض القيمة المحاسبية للأصول التي تم نزعها)⁽¹⁾.

2- المصادرة La confiscation:

المصادرة عقوبة و لا تؤدي إلى التعويض بمقتضاها تستولي الدولة على كل أو بعض الأموال المملوكة لأشخاص معينين . يمكن أن تصدر من جهة قضائية استثنائية (خاصة) لمواجهة ظروف سياسية معينة كتجريد أعداء الدولة من الإمكانات المادية التي في حوزتهم، قد ترد على شيء أو أشياء معينة و تسمى حينئذ بالمصادرة الخاصة و قد تنصب على الذمة المالية للشخص بأكملها أو على جزء شائع منها و تسمى بالمصادرة العامة.

3- التأميم La nationalisation:

يعرف التأميم بأنه نقل ملكية مشروع معين إلى الأمة أو بأنه تحويل مال معين أو نشاط ما من أجل المصلحة العليا إلى ملكية جماعية أو نشاط جماعي و يقدم معهد القانون الدولي تعريفا بمقتضاه هو عملية تتصل بالسياسة العليا تقوم بها الدولة من أجل تغيير بنائها الاقتصادي تغييرا كلياً أو جزئياً⁽²⁾ .

كما تبين في مسألة نزع الملكية فإن عمليات التأميم و المصادرة تتم وفق شروط ، تعطي هذه الشروط ضمانات كافية للمستثمرين الأجانب حسب القانون المحدد ،وقد فضل المشرع الجزائري وضع مصطلح "التسخير" بدل التأميم أو المصادرة و هذا وعيا منه أن التشريع³ جاء أساسا لتشجيع الاستثمار الأجنبي ، حيث لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة ما عدى الحالات التي نص عليها التشريع .

و الواقع أن التأميم لا يرتب أثارا إقليمية فحسب بل أن يرتب في الوقت ذاته أثارا دولية، أي أن تأميم شركة معينة لا يقتصر فقط على أموالها و موجوداتها في الدولة المؤممة بل يشمل فروعها مكاتبها في الخارج.

¹ - سناسني زهير ،(2005)، قانون الأجانب في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 172.

² - دريد محمود السامرائي، (2006)، الاستثمار الأجنبي المباشر المعوقات و الضمانات ، مرجع سابق ذكره، ص 113.

³ - المادة 40 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار.

و تمس مسألة المنفعة العامة الملكية الصناعية و براءات الاختراع⁽¹⁾ إذ يمكن للوزير المكلف بالملكية الصناعية في أي وقت منح رخصة إجبارية لمصلحة من مصالح الدولة لطلب براءة اختراع وذلك عندما تستدعي المصلحة العامة ، الأمن، التغذية ، الصحة أو تنمية قطاعات اقتصادية وطنية أخرى و لا سيما عندما يكون سعر المواد الصيدلانية المحمية بواسطة البراءة مخالفا و مرتفعا بالنسبة للأسعار المتوسطة في السوق، هذا و إن كان هذا الأمر لا يتم إلا وفق شروط فان مسألة تنمية قطاعات اقتصادية يندرج ضمنها قطاعات إنتاجية تعد فرصا للاستثمار الأجنبي و بالتالي أعطى هذا القانون حرية أكبر للدولة للتدخل⁽²⁾.

4- نزع الملكية في التشريع المغربي و التونسي:

حاولت التشريعات التي أقرت بنزع الملكية في المغرب³ تخويل أقصى ما يمكن من الوسائل و الآليات لحماية الملكية الخاصة و ضمان حقوق الملاك الخواص ، لذلك حاول المشرع المغربي قيد نزع الملكية بمجموعة من الضمانات و الشروط :

(أ) الضمانات الموضوعية: حيث لا يسوغ لإدارة بموجب قرارات إدارية انفرادية نزع الملكية ما لم يجر لها التشريع لذلك ، و الذي ذهب إلى الالتزام بشرطين هما :

✓ شرط المنفعة العامة: حيث يتم نزع الملكية وفق مرحلتين، إصدار قرار إعلان المنفعة العامة و قرار التخلي و المرحلة القضائية أين يتم تحديد إذا ما كان نزع الملكية استنادا إلى أساس المنفعة العامة⁴.

✓ التعويض العادل: أقرت التشريعات المغربية بحق التعويض⁵ عن نزع الملكية ، غير أنه لم ينص على عدالة هذه التعويضات ، كيفية تحديد القيمة هي قيمة العقار وقت نشر مقرر التخلي دون أي تاريخ آخر ، و إذا لم يتم نزع الملكية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ

¹ - المادة 49 من النصوص التشريعية المتعلقة بالملكية الصناعية في الجزائر.

² - النصوص التشريعية المتعلقة بالملكية الصناعية، المعهد الوطني للملكية الصناعية ل 2010، ص 48.

³ - قانون 7-87 المطبق على نزع الملكية للمنفعة العامة.

⁴ - لم يتم التشريع المغربي من خلال قانون 7-81 المتعلق بنزع الملكية بإعطاء تعريف دقيق و محدد للمنفعة العامة تاركا للإدارة سلطة تقديرية واسعة في هذا المجال ، حيث اكتفى ظهير 6 ماي 1982 بالإشارة نزع ملكية لا يمكن أن يتم إلا لانجاز أعمال تكتسي طابع المنفعة العامة.

⁵ - الفصل الخامس من ظهير 6 ماي 1982.

النشر بمحاولة تملك العقار فان تقدير التعويض يتم انطلاقا من القيمة التي كانت للعقار وقت تقديم الطلب الخاص بنزع الملكية، كما يحدد التعويض عن نزع الملكية طبقا للقواعد الآتية¹:

- يجب ألا يشمل إلا الضرر الحالي و المحقق الناشيء مباشرة عن نزع الملكية و لا يمكن أن يمتد إلى ضرر غير محقق أو محتمل أو غير مباشر.

- يحدد قدر التعويض حسب قيمة العقار يوم صدور قرار نزع الملكية .

(ب) الضمانات الشكلية: و تتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها عند الشروع في هذه العملية.

كما تضمن الفصل الرابع من دستور الجمهورية التونسية الصادر في أبريل 1959 على "حق الملكية مضمون و يمارس في حدود القانون".

كما أن كلا من المشرع الجزائري و التونسي و المغربي قد اتفق بالمقابل على إمكانية توقيف إجراءات نزع الملكية للأسباب التالية: عيب عدم الاختصاص، عيب الشكل و الإجراءات، عيب انحراف السلطة، عيب مخالفة القانون.

عمليا فان أكبر مخاوف المستثمر الأجنبي ليس موضوع نزع الملكية أو التأميم إذ أنها حق وطني يندرج في كافة تشريعات دول العالم إنما يتمحور العائق في رؤية الحكومات للاستثمار الأجنبي و إن كانت هذه الرؤية تتغير وتغير مسؤوليها و سياساتهم.

المطلب الثالث: القيود القانونية الضريبية و المالية للاستثمارات الأجنبية لمباشرة

1- القيود القانونية الضريبية :

يعترف القانون الدولي بحق كل دولة ذات سيادة في فرض الضرائب على الأشخاص و الأموال الموجودة داخل إقليمها، غير أن بعض القواعد و الإجراءات المتأتية من ذلك قد تعيق الاستثمار الأجنبي، إذ يأمل المستثمر الأجنبي زيادة عوائده عن طريق نقل استثماراته إلى الدول ذات معدلات ضريبية أدنى.

- ويشكل النظام الضريبي عائقا أمام الاستثمارات في الحالات التالية:

- في حالة الازدواج الضريبي.

¹ - العربي محمدي ، (2006)، نزع الملكية من أجل المنفعة العامة و حماية الملكية الخاصة ، ص 20.

• التمييز الضريبي.

• الإجراءات و الأعباء الضريبية المبالغ فيها.

ويشكل الازدواج الضريبي من أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر لما يمثله من عبء على عوائد الاستثمارات، فهل هو كذلك في الجزائر ؟

• الازدواج الضريبي:

يقصد به فرض الضريبة نفسها أكثر من مرة على الشخص ذاته بالنسبة إلى المال نفسه في المدة نفسها و معنى ذلك أنه يشترط لتحقيق الازدواج الضريبي توافر شروط أربعة هي : وحدة الشخص المكلف بأداء الضريبة ووحدة المال الخاضع للضريبة ووحدة الواقعة المنشئة له ووحدة الضريبة المفروضة، وقد يكون الازدواج الضريبي محليا كما يكون دوليا ، كما يمكن أن يكون مقصودا أو غير مقصود لتحقيق أهداف اقتصادية كفرض ضريبة على مجموع المبيعات التي تزيد على حد معين إلى جانب الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية و ذلك قصد دعم المشروعات الصغيرة. و يؤدي اختلاف النظم الضريبية إلى ظاهرة الازدواج حيث تخضع عوائد الشركات متعددة الجنسيات إلى ضرائب على مستوى بلد النشاط و على مستوى البلد الأصل عند ترحيل هذه العوائد . ولتجنب هذا الازدواج تلجأ الدول إلى اتفاقيات منع الازدواج الضريبي و تخفيض معدلات الضريبة على العوائد المتأتية من الخارج و التي خضعت قبلا إلى الضريبة.⁽¹⁾

-الجدول التالي يبين عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في كل من الجزائر، المغرب و تونس خلال الفترة 1999-2008:

الجدول رقم(11) : عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي 1999-2008

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	03	03	02	04	02	01	00	02	00	01
تونس	04	04	00	01	03	01	00	00	00	06
المغرب	02	02	01	04	00	01	02	06	00	11

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

2009

¹ - دريد محمود السامرائي،(2006)، الاستثمار الأجنبي المباشر المعوقات و الضمانات القانونية، مرجع سابق ذكره،ص 126.

كما هو ملاحظ فإنه خلال 1999-2008 أبرمت الجزائر 30 اتفاقية تجنب ازدواج ضريبي أقل من المسجلة في تونس و المغرب ما يعني أن الأخيرتين تعطي ضمانا لحوالي 15 جنسية إضافية للشركات ايزاء المعاملة الضريبية .

و جدير بالذكر أن الدول تصنف وفق نوعين من المعاملات⁽¹⁾:

- مبدأ الإقليمية في المعاملة الضريبية: حيث تخضع هذه الدول للضريبة العوائد المتأتية من نشاط الفرع أو الشركة العاملة في حدود تلك الدولة و حسب و لا تمس فروعها أو الشركات التابعة لها في الدول الأجنبية و عليه لا تدخل خسائر الفروع في حساب معدل الضريبة على عوائد الشركة الأم.

- مبدأ العالمية في المعاملة الضريبية: تخضع للضريبة عوائد الشركات و فروعها و الشركات التابعة لها سواء كانت داخل الحدود الإقليمية أو خارجها ما دامت تابعة إلى الشركة المتواجدة في الأصل ضمن حدود الدولة المعنية، و يمكن الاعتماد على المبدأين في نفس الوقت. من جهة أخرى بعض الدول تذهب إلى تخفيض معدلات على العوائد المرحلة، المثال التالي يوضح هذه النقطة:

-إذا كانت عوائد شركة متعددة الجنسيات في فرع لها خارج فرنسا هي 500 خضعت لمعدل ضريبة 30% و خضعت عوائدها ال 1000 في الدولة الأم لمعدل ضريبي قدر ب 40% فان الضريبة في الدولة الأم سيتم حسابها كالتالي:

$$600 = (500 + 1000) * 40\%$$

تستثني قيمة الضريبة المدفوعة سلفا: $600 - (500 * 30\%) = 450$

وتمس اتفاقيات منع الازدواج الضريبي أو التخفيض عوائد رأس المال و الرسم على القيمة المضافة.

الجزائر من خلال التشريعات القانونية تفادت هذا النوع من المعوقات إذ:

تعفى الاستثمارات من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع، كما تعفى من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية في إطار الاستثمار المعني. كما تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة و كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما

¹ - Olivier Mayer et Guillaume Schier, (2005), entreprises multinationales, op.cit, p 176.

تستعمل تكنولوجيايات خاصة من شأنها المحافظة على البيئة و حماية الموارد الطبيعية و تفضي إلى تنمية مستدامة⁽¹⁾

فبعنوان انجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية فيما يخص الأصول العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على السلع و الخدمات.

❖ بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

- الإعفاء لمدة (10) سنوات من النشاط النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات و من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة و من الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط المهني

- الإعفاء لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات التي تدخل في إطار الاستثمار.

- تتحمل الدولة تكاليف عالية و خسائر على مستوى إيراداتها من خلال هذه الإعفاءات غير أن الشركات متعددة الجنسيات قد تلجأ إلى طرق غير شرعية للهروب من الازدواج الضريبي و ذلك بترحيل عائداتها عن طريق أسعار منتجاتها الوسيطة أو الأولية إلى الدول ذات معدلات ضريبية أقل⁽²⁾.

• التمييز الضريبي:

ضريبيا تعامل فروع الشركات الأجنبية في الدول المضيفة على أساس منفصل عن الشركة الأم كما تلقى هذه الفروع نفس المعاملة الضريبية لتلك الوطنية⁽³⁾، لكن الأمر قد يختلف إذ تفرض بعض التشريعات الضريبية تمييزا من حيث الوعاء الخاضع للضريبة. و أول هذه التشريعات تمس بعض الضرائب و الرسوم غير المباشرة ، فهل يمكن أن تؤثر هذه الرسوم على القرار الاستثماري في الجزائر؟

¹- المادة 17 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق ل 5 أكتوبر سنة 1993 يتعلق بتطوير الاستثمار.

³ -Peter H-Linder et Thomas A.Pugel , (1997), économie internationale , op.cit.p 832.

و الجواب هو ربما لا لعدة أسباب نوجزها في التالي:

-ضعف الرسوم (5 بالألف تخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال).

- نسبة اشتراكات أرباب العمل هي 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء مع تحمل لدولة لفارق الاشتراكات المذكورة.

- خفض رسوم التسجيل بنسبة 2 بالألف (1).

-كما تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك الموجهة لتموين المنتجات المعدة للتصدير إعفاء من الحقوق والرسوم.

- رسوم التسجيل وقيام المشاريع تعد تكاليف يمكن استرجاعها لاحقا عن طريق عوائد الامتيازات الضريبية أثناء بداية المشروع.

كما يحظى الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الجزائريون من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يتصل بالاستثمار مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية و الدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.

خص قانون المالية ل 2009⁽²⁾ معاملة ضريبية تميز بين القطاعات و النشاطات و مس تخفيض الضرائب على القيمة المضافة لبعض المنتجات خاصة الموجهة للاستثمار الزراعي الجزائري فقط، و إعفاءات على القيمة المضافة للمشاريع ذات الأصل الجزائري، فيما لم يحمل قانون المالية ل 2010³ أي تعديلات تخص المعاملة الضريبية عدى رفع بعض النسب على دخول بعض الأجانب و التي يمكن تعديلها حسب النشاط المهني.

• مدى ثقل الأعباء و الإجراءات الضريبية:

توصف التشريعات الضريبية الجزائرية بالتشجيعية - 30% على عوائد الشركات - و هي الأقل على مستوى البلدان الواقعة على ضفتي البحر المتوسط - الرسم على القيمة المضافة في هذه البلدان بين 18% و 25% و معدل الضريبة على الشركات بين 30% و 40%-كذلك الحال بالنسبة للإعفاءات و التخفيضات الضريبية⁽⁴⁾ - حيث تطبق نسبة مخفضة ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع

¹ - في إطار قانون 03-01.

² - المواد 17، 42، 44 من قانون المالية التكميلي 2009 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 44.

³ - Perspectives, revue du forum des chefs d'entreprises , n° 03, février 2010.p 66.

⁴ - عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، مرجع سابق ذكره، ص 73.

المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع، كما تطبق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء، كما تخفض 50% على الأرباح المعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها.

إن مجمل هذه الإجراءات الضريبية تعد مشجعة من الناحية القانونية ولا تعطي صفة العائق أمام القرار استثماري غير أن ما يشوبها هو جانب التعقيد و التعديلات التي تطرأ على هذه المعدلات و أيضا إعادة تصنيف النشاطات التي تتمتع بهذه الامتيازات إلى أولوية أو غير ذات أولوية حسب استراتيجيات الحكومات و الرؤى إزاء مدى جدوى هذه الامتيازات على الاقتصاد الجزائري و رفع وتيرة الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية و تلك ذات كثافة للبحث العلمي و التطوير.

2- القيود القانونية على الصرف الأجنبي و التحويلات النقدية

و نقصد تلك المفروضة من قبل الدولة على المدفوعات الدولية كالقيود المفروضة على حرية دخول و خروج رأس المال أو قابليته للتحويل و الرقابة على المعاملات المتعلقة بالصرف الأجنبي، كأن تلزم كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها للسلطات الرسمية إما بشكل مباشر أو بوساطة أحد المصارف التي يرخص لها بذلك مقابل العملة الوطنية. ويخلق العائق عندما تفرض الدولة قيودا متشددة على حرية تحويل رأس المال المستثمر و عوائده و مرتبات و مكافآت العمال الأجانب إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل.

رخص المشرع الجزائري للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات في الخارج مكملة لنشاطاتهم المتعلقة بإنتاج السلع و الخدمات في الجزائر لكن وفق شروط يحددها مجلس النقد و القرض⁽¹⁾.

❖ نقل الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية:

تكون رؤوس الأموال قابلة للنقل إلى الجزائر الموجهة إلى⁽²⁾:

- لتمويل نشاطات إنتاج السلع و الخدمات التي تتولد عنها زيادة في العملة الصعبة الأجنبية.
- التقليل من اللجوء إلى استيراد السلع و الخدمات.
- تحسين توزيع السلع و الخدمات .

¹ المادة 126 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 ابريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض.

² المادة 03 من قانون 90-10.

- ضمان النشاطات التي تدعم مردودية الخدمات العامة في مجالات النقل و الاتصالات و توزيع المياه و الكهرباء و ذلك بشروط⁽¹⁾، حيث يجب على الشخص الطبيعي أو المعنوي قبل أي تحويل أن يطلب من مجلس النقد و القرض الإعلان بأن تمويله مطابق لأحكام القانون كما يوجه الطلب إلى بنك الجزائر، ويجب إن يكون كل تغيير في طبيعة نشاطات المشروع موضوع طلب تغيير لبيان المطابقة .

❖ تحويل الأموال إلى الخارج:

ترافق العملية شروط أيضا، بالنسبة للأسهم يجب مرافقة طلبات التحويل بكشف و حساب و محضر الجمعية العامة ، أما رؤوس الأموال فترفق الطلبات بعقود التخلي أو عقود التصفية و مستند دفع الضريبة و يسبق التحويل تأشيرة من بنك الجزائر⁽²⁾.

كما يمكن تحويل رأس المال المستثمر و صافي النواتج الناجمة عن التنازل أو التصفية مع شرط أن يتم التحويل عن طريق البنوك و المؤسسات المالية و الوسيلة المعتمدة.

❖ سعر الصرف :

يمنع التشريع الجزائري³ تعدد أسعار صرف الدينار الذي يعتبر من صلاحيات بنك الجزائر و الذي بدوره يمنع فوتره السلع و الخدمات في التراب الوطني أو بيعها بالعملة الصعبة كما يسير موارد البلاد من العملات الصعبة المترتبة عن توطين إيرادات الصادرات من المحروقات و المواد المنجمية وإيرادات القروض الثنائية و المتعددة الأطراف أو الحرة الموجهة إلى تمويل ميزان المدفوعات، و يقر النظام مع هذا حرية كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم بالجزائر شراء عن طريق وسيط معتمد مقابل العملة الوطنية أي مبلغ من العملات الصعبة.

أعطى القانون الجزائري بمختلف مواده و أنظمته حرية تحويل رؤوس الأموال من وإلى الجزائر و مست الحرية عوائد الشركات و الفوائد ، إلا أنه أحاط هذه العملية بترسانة من الشروط و الاحترازا بل و عدد الأطراف المخول لها تنظيم الإجراءات لذلك و أعطاه صلاحيات رفض طلب التحويل .

3-تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر:

¹المادة 12 من القانون 90-10.
²المادة 02 من النظام رقم 03-05 المؤرخ في 6 يونيو سنة 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية.
³ المواد 9،6،5،2 من النظام رقم 07-95 مؤرخ في ديسمبر 1995 يعدل و يعوض النظام رقم 04-92 المؤرخ في 22 مارس سنة 1992 و المتعلق بمراقبة الصرف.

إضافة إلى مختلف الضمانات المقدمة فيما يخص منازعات الاستثمار، فقد انخرطت الجزائر¹ ضمن اتفاقيتين دوليتين متعددتين الأطراف، وهما الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات التي تقوم بين الدول و رعايا الدول الأخرى و الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، انضمت الجزائر إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات التابع للبنك العالمي للإنشاء و التعمير، يتمتع المركز بالشخصية القانونية الدولية التي تؤهل لأهلية التعاقد، و التملك و التقاضي كما يتمتع بالحصانة و الامتيازات الدبلوماسية، و تميز الاتفاقية بين نوعين من طرق التسوية:²

- التسوية عن طريق التوفيق.

- التسوية عن طريق التحكيم.³

كما يضمن الانضمام إلى الوكالة تأميماً للمخاطر التالية:⁴

- المخاطر المتعلقة بترحيل و إعادة تحويل رؤوس الأموال و الأرباح المنجزة بالعملة الصعبة حيث تضمن الوكالة تغطية الخسائر المتعلقة بامتناع الدولة المضيفة عن التحويل أو الخسائر المتعلقة بحالة استحالة التحويل إلى العملة الأجنبية.

- المخاطر الناجمة عن نزع الملكية أو التأميم في حالة قيام الدولة المضيفة بذلك.

- المخاطر الناجمة عن الحروب و الاضطرابات السياسية و المدنية حيث يمكن تعويض المستثمر الأجنبي عن كل تدمير أو أضرار.

- الناجمة عن مواصلة التعاقد أو الامتناع عن تنفيذ قرار تحكيمي و هنا تقوم الوكالة بتعويض المستثمر عن الخسائر المترتبة عن قطع التعاقد أو الامتناع عن تنفيذ قرارات تحكيمية.

يشمل التأمين ما يلي:

- مساهمات الأجانب في رؤوس أموال الشركات المحلية للدول المضيفة .

- المساهمات الناتجة عن منح قروض أو ضمان من طرف المساهمين أو من طرف مؤسسات مالية دولية.

¹-الأمر رقم 04/95 المؤرخ في 95/12/24 .

²- عجة الجيلالي، المظاهر القانونية للإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص 168.

³- التحكيم هو اختيار الأطراف لقاضيه عن طريق إعمال شرط التحكيم دون اللجوء إلى المحاكم القضائية (عرفت الجزائر تطورا في اعتمادها - - للتحكيم إذ عرفت الفترة 1960-1970 برفضها لهذه الوسيلة، ثم تراجعت بمصادقتها على الاتفاقيات الدولية ابتداء من 1988

⁴- عن مجلة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار - التابعة لمجموعة البنك الدولي، فبراير 2007، ص 04.

- عقود الاستثمار غير المالية مثل عقد المساعدة التقنية أو عقد التسيير أو اتفاقيات الفرنشايز أو عقود الترخيص باستعمال الحقوق المتعلقة بالملكية الصناعية أو براءات الاختراع.

- إضافة إلى الضمانات و طرق التسوية التي توفرها الاتفاقيات الدولية ، فان هذه الأخيرة تنظم مجموعة من القيود الخاصة بجميع مراحل العملية الاستثمارية من تاريخ قيامها إلى تاريخ انحلالها ، وفي هذا السياق وجب التمييز بين نموذجين من الاتفاقيات : النموذج الأول هو النموذج الأوروبي و هو النموذج التقليدي الذي لا يطالب الدولة المستقبلية بمعاملة الأجانب معاملة رعاياها (المعاملة الوطنية) إلا في طور ما بعد التأسيس و بدء المشروع الاستثماري بالعمل، أما النموذج الثاني و هو النموذج الحديث فهو الأمريكي و الذي يلزم الدولة المضيفة تطبيق المعاملة الوطنية مرحلة ما قبل التأسيس، و على هذا الأساس تم إرساء مجموعة من القواعد تلتزم الدولة المستقبلية باحترامها من أهمها قاعدة المعاملة الوطنية و معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً أو الأولى بالرعاية إلى جانب الالتزام بالحد الأدنى لمعاملة المستثمرين الأجانب ، و بالتالي تعد نسبة الاتفاقيات الثنائية المبرمة عنصراً مؤثراً على مناخ الاستثمار و قد يكون له تأثير سلبي على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

إضافة إلى الاتفاقيتين الدوليتين الخاصتين بالاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات و إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار و التي وقعت عليها المغرب و تونس أيضاً ، فقد كان نصيب الجزائر من الاتفاقيات الثنائية هو 40 اتفاقية من بينها الاتفاق المبرم مع الاتحاد البلجيكي للكسمبورغي و الاتفاق المبرم بين الجزائر و الولايات المتحدة العام 1990 و الاتفاقية الثنائية لتشجيع و حماية الاستثمار مع دولة الإمارات العربية المتحدة و الاتفاقية الموقعة من طرف تونس ، المغرب و الجزائر و الخاصة باتفاقية تشجيع و ضمان الاستثمار بين الدول العربية و بين دول الاتحاد المغرب العربي و الموقعة في 23 تموز 1990، كما وقعت المغرب إضافة إلى ما سبق على اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة و إيطاليا¹. ولم تصادق الجزائر و تونس و المغرب على اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار في الدول العربية² و التي لم توقع عليها سوى الأردن ، غير أن الدول ذاتها كانت قد صادقت على الاتفاقية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في الدول العربية ، حيث وفرت الاتفاقية طريق التوفيق و التحكيم في حل النزاعات و اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية ، كما حددت الاتفاقية القواعد و الإجراءات التي يجب أن تتبع في كل وسيلة كما يجوز للمستثمر أن يلجأ إلى قضاء الدولة المضيفة طبقاً لقواعد

¹ - بن علي بن سهلة، (2006)، حماية الاستثمارات الأجنبية على ضوء نظام التحكيم غير الإقليمي، ص 45.
- محمد محمد أحمد سويلم، (2009)، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات - دراسة مقارنة بين القانون و الفقه الإسلامي، منشأة المعارف، ص 186.

الاختصاص فيها و ذلك في الأمور التي تدخل في اختصاص المحكمة إلا انه إذا رفع الدعوى أمام إحدى الجهتين امتنع رفعها أمام الجهة الأخرى.¹

لا تعتبر الأطر القانونية في مجملها مقيدة أو معيقة للاستثمار صراحة ، غير أنها تضم ثغرات عدة منها عدم وضوح بعض الشروط الخاصة بالجنسية و مسالة أسقف التملك للطرف الأجنبي في الشركات و المشاريع و الذي يمس جميع القطاعات دون استثناء ، كما يمنع من تملك عقارات أخرى ، ويذهب المختصون في القانون الجزائري أن ما يعيب الأطر المتعلقة بالاستثمار هو تعددها و تعقدها من جهة و عدم استقرارها من جهة أخرى، فحرية الاستثمار مثلا و إن كانت غير مقيدة تقيد في بعض المواد من حيث أن بعض القطاعات إستراتيجية يحظر فيها التملك للمستثمر الأجنبي، و نجد أن تحديد هذه القطاعات بحد ذاته غير ثابت قد يتغير وفق ما تقتضيه المستجدات و السياسات الاقتصادية. كما أن تعقد المواد يؤدي في أحيان كثيرة إلى تناقضها فيما بينها و هو ما يهز ثقة المستثمرين و يبني جوا من المجهول و عدم اليقين² في البيئة التشريعية للدولة المضيفة.

المبحث الثاني: المعوقات الإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر

تبين في المبحث السابق ضمن العوائق القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر كيف أن المشرع الجزائري من خلال مختلف القوانين و الأنظمة الصادرة ابتداء من 1988 قد صب في المجمل في صالح دعم و تشجيع هذا النوع من التمويل في الجزائر ، عن طريق مختلف الامتيازات المالية و

¹ - محمد محمد أحمد سويلم، 2009، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، مرجع سابق ذكره ، ص 123.
² - إن عدم اليقين نوع من المخاطر التي لا يعرف توزيعها الإحصائي، أما المخاطر فإنها تتميز بأنه يمكن معرفة مدى توزيع احتمالها ، لذا فإن عدم اليقين يجعل اتخاذ القرار الاقتصادي شبه مستحيل ، أما المخاطر فإنها و إن لم تمنع من القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي، إلا أنها تزيد من الأعباء و التكلفة.

الضمانات . فهل حققت هذه الأخيرة غايتها أم فقدت جاذبيتها بالسياسة الإدارية و النظام السياسي الذي يمكن أن يعترض تطبيقها على المنهج الذي يؤول إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات ، النقاط التالي عرضها تحاول رصد هذه المعوقات و ثقلها من حيث التأثير على القرار الاستثماري في الجزائر .

المطلب الأول: معوقات النظام السياسي و البيئي

يؤثر النظام السياسي المتبع و نظرتة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على احتمالات الأخطار غير التجارية، لذا فان العلاقات السياسية و الدبلوماسية للبلد المضيف قد تحدد مدى تدفق الاستثمارات و إلى أي قطاع.

1 - النظام السياسي في الجزائر و أثره على الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر M. Porter أن النظام السياسي يتحكم في انتقال الدول من القائمة المطولة لجاذبية الاستثمار "long list" إلى القائمة المختصرة "short list" ، إذ يخلق عدم الاستقرار السياسي حساسية من عدم اليقين الذي يطبع أجواء الاستثمار طويل المدى و بالتالي يطالب المستثمرون باستقرار الإطار السياسي الكلي و ضرورة وجود دولة القانون فارتفاع احتمال وقوع أي انقلابات و إن كانت الجدوى الاقتصادية للمشاريع مرتفعة تدفع بالمستثمر إلى سحب قرار الاستثمار في هذا القطر¹.

غير أن المؤشرات الجيدة على المدى الطويل تدفع المستثمرين إلى تبني إستراتيجية الانتظار و المراقبة " wait and see " حيث يقلل المستثمر من قيمة الاستثمارات بهدف ضمان وجوده على الإقليم و دراسة إمكانية التوسع في النشاط لاحقاً. ويتأثر قرار المستثمرين أيضاً بالتوجه السياسي للدولة الأصل إذ تمنع بعض الدول الشركات الأم من الاستثمار في الدول ذات جاذبية عالية لأسباب سياسية و عليه فان الاستقرار الاقتصادي يأتي في المرتبة الثانية و إن كان من الصعب فصله عن الاستقرار السياسي

يكتسب هذا الأخير أهميته من حيث أنه يحدد التالي :

- حرية تحويل رؤوس الأموال و نظام سعر الصرف.
- النظام الضريبي على عوائد الشركات الصناعية و التجارية و مدا خيل الأفراد.
- الحقوق الجمركية و سير هذه العملية (أين تسجل أعلى مستوى للرشوة و الفساد).

¹ - Charles-Albert Michalet , (1989), La séduction des nations, op.cit,p 71.

- التشريعات الاجتماعية (مرونة سوق العمل ، حقوق النقابات) .

ونركز في هذا الخصوص على¹:

-التوجهات الودية للحكومات و الإدارة على المستوى المركزي و أيضا على مستوى الخدمات فيما يخص سياسات الخصوصية و الذي يحدد بدوره آجال الإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس الشركات التجارية، التراخيص، تراخيص العمل ، الامتيازات الضريبية و المالية.

- توفر الأمن و ظروف معيشية للأجانب.

- الشفافية و التي يقصد بها الشعور بان التنافس شريف و نظافة الإجراءات و عدم اللجوء إلى التحايل و الرشوة و استغلال النفوذ هي السبيل للقيام بالمشروع الاستثماري.

- الفعالية للنظام القانوني.

- احترام العقود.

ويتجلى أثر النظام السياسي على النقاط السالف ذكرها من خلال:

❖ النمط السياسي المتبع من حيث كونه ديمقراطيا أو لا .

❖ درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية بالمشاركة في عملية

التنمية ووضوح الرؤية حيث تحدد الحكومات أهدافها و تعيد ترتيب أولوياتها بالنسبة

للمشروعات التي تريد تشجيعها وتتسم قراراتها على مختلف المستويات بالدقة و الوضوح .

اعتمدت الجزائر النظام الجمهوري منذ الاستقلال العام 1962 في إطار المبادئ الإسلامية تمثله

حاليا ثلاث سلطات: السلطة التنفيذية مجسدة في رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة، السلطة التشريعية

متمثلة في البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة و السلطة القضائية، تميز العقد

التاسع بعدم الاستقرار السياسي جسده التغيير المستمر للقاضي الأول في البلاد و عرفت الجزائر أكثر

من عشر حكومات ، لتدخل بعدها في استقرار سياسي وتعددية حزبية، وقد نشر المركز الفلسطيني

للبحوث السياسية و المسحية عام 2008 مؤشرات تقيس مدى قدرة المؤسسات العامة و سيادة القانون

و التحول الديمقراطي في عدد من الدول من بينها الجزائر ، حيث حصلت على علامة ترتفع فوق

المعدل العربي في مجال الوسائل -أي الضمانات القانونية- بيد أن المقياس الفرعي للممارسات في

المقابل ينخفض عن المعدل العربي و يرتفع في قطاع الحريات العامة و سيادة القانون، وعلى صعيد

¹ - Charles-Albert Michalet ,(1989), La séduction des nations, op.cit,p 23.

دول المقارنة تونس و المغرب فان الفترة 2000-2010 تتميز بتصدر تونس مقارنة بالمغرب و الجزائر في مؤشرات سيادة القانون و مؤشر فعالية الحكومة و البيئة الإجرائية إذ تضع إحصاءات 2002 و 2004 تونس في المرتبة الخامسة عربيا فيما يخص مؤشر فعالية الحكومة.

مع ذلك تتجه معظم الآراء إن الديمقراطية بمعناها الحديث تتطلب وجود اقتصاد سوق و لكن اقتصاد السوق لا يتطلب بالضرورة وجود نظام ديمقراطي¹ ، لذا فان انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي بداية من 2000 راجع بالأساس إلى الاستقرار الأمني و الفعالية الضعيفة للحكومة .

كما سبق و أشرنا في نقاط سابقة ، يرى الباحثون السياسيون أن أنظمة الحكم المتسلطة لا تحتم بالضرورة عدم وجود انفتاح اقتصادي وبالأخص انفتاح على الاستثمارات الأجنبية ، و في حالة تونس و التي تبنت نظاما جمهوريا و كذلك المغرب - نظام ملكي- فالملاحظ الدعم و التشجيع الذي يحظى به موضوع الانفتاح على التمويل الخارجي و قد برز ذلك جليا من خلال التسريع في التعديلات القانونية الخاصة بالتحويلات المالية و الخصوصية و أيضا من خلال ملف إقامة الأجانب و الجنسية و الاتفاقيات الثنائية مع أطراف مختلفة ، بالتالي فان معالجة اثر الأنظمة السياسية على الاستثمارات الأجنبية في المنطقة مرده إلى رؤية الحكومات التونسية و المغربية إلى الأمر كما سبق الذكر ، بالرغم من اثر هذه الأنظمة بعد الاستقلال على الاستثمارات الأجنبية(ما يزال هناك تحفظ في التشريع المغربي حول تملك الأجانب للأراضي الفلاحية).

2-النظام البيئي:

وهو مجموعة القيود والعادات التي يتكون منها المجتمع فكلما كانت هذه المكونات ايجابية كلما كانت مشجعة للاستثمار من خلال النقاط التالية²:

- دور السياسة التعليمية و التدريبية المتبعة.

- دور الجمعيات و النقابات في تنظيم و تحسين القوى العاملة.

- درجة الوعي الصحي و مقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

نتطرق إليها تفصيلا من خلال مؤشرات تقارير الأمم المتحدة كالاتي:

❖ السياسة التعليمية و التدريبية:

¹ - حسين توفيق إبراهيم، (2005)، النظم السياسية العربية -الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص214.

² - عبد الباسط بوزيان، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مرجع سابق ذكره ، ص 119.

تولي جل الحكومات أولوية للقطاع التعليمي، يظهر ذلك في الجزائر من خلال قيمة الميزانية الموجهة لهذا القطاع بمختلف أطواره إلا أن جودة التعليم تبقى أقل من نظيرتها التونسية و أحسن من المغربية حسب دليل التنمية البشرية الصادر عن تقارير الأمم المتحدة:

الجدول رقم (12) : مؤشرات التعليم 2003-2006

الترتيب	قيمة الدليل ¹	نسبة الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى البالغين	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية الابتدائي و الثانوي و العالي	دليل التعليم	السنة
تونس	0.753	74.3%	74%	0.74	2003
	0.760	%74.3	%75	0.75	2006-2004
الجزائر	0.70	69.8%	%74	0.71	2003
	0.728	%69.9	%73	0.71	2006-2004
المغرب	0.631	50.7%	%58	0.53	2003
	0.640	52.3%	%58	0.54	2006-2004

المصدر: تقارير التنمية البشرية- برنامج الأمم المتحدة(2005-2006) -

ص221-285

تتقارب النسب المبينة في الجزائر مع تونس، كما يمكن رصد نسبة الإنفاق العام الموجه لقطاع التعليم وفق ذات التقرير:

¹ - كلما اقترب المعدل من الواحد دل ذلك على تحسن المؤشر.

الجدول رقم(13) : نسب الإنفاق على التعليم 2005-2006

الترتيب عالميا حسب دول المقارنة	الترتيب حسب دول المقارنة	الدولة	الإنفاق العام على التعليم	الإنفاق العام على المرحلة التعليمية	المرحلة الثانوية
87	01	تونس	8.1%	36.7%	43.9%
102	02	الجزائر	22.0%	19.4%	/
123	03	المغرب	6.3%	40.5%	44.5%
			27.8%	14.7%	

المصدر: تقرير التنمية البشرية- برنامج الأمم المتحدة(2005-2006)، ص321.

من الواضح اهتمام التونسيين بالإنفاق التعليمي من خلال النسب التي تظهر في الجدول أعلاه بالرغم من ارتفاع مخصصات التعليم في الجزائر كقيمة¹، هذه النسب تعكس حسب المستثمر قابلية أفضل للتفاعل مع المشاريع و سهولة في إيجاد الكفاءات العمالية اللازمة.

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتوطين النشاطات المصرفية و نشاطات الإنتاج الإلكتروني و الميكانيكي في دول المغرب لذا من المهم التطرق إلى نوعية هذا التعليم و المجالات التي يوفرها وفق حاجات الشركات متعددة الجنسيات، فمنذ 1975 اتسمت نسبة التعليم التقني بالانخفاض من 9.5% إلى 6.9 عام 1980²، فيما تشير تقارير الأمم المتحدة أنه و خلال الفترة 2000-2010 نسبة طلاب التعليم في العلوم و الرياضيات و الهندسة بلغت في تونس 31% ما يضعها في أولى المراتب مقارنة بالجزائر و المغرب و التي سجلت النسب على التوالي 18% و 17%، و تنتقد سياسة التكوين المهني من حيث لم تستطع مواكبة احتياجات سوق العمل في المجالات الصناعية و اتسامها بطابع اجتماعي.

❖ الصحة : نسبة الإنفاق على الصحة في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة إذ بلغ خلال الفترة 2000-2010 3.3% و هي أكبر نسبة مقارنة بتونس و المغرب أين بلغت هذه النسبة حوالي 2.5% و 1.7% في المملكة المغربية.

¹- تقرير التنمية البشرية -نشر لحساب برنامج الأمم المتحدة لعام 2006.

²-Abdelkader djeflat,(1993), Technologie et system éducatif en Algérie, p 136.

المطلب الثاني : المعوقات الإدارية و الإجرائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

أولى المشاكل التي تعترض مناخ الاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا هي المشاكل المتعلقة بالفساد و البيروقراطية على مستوى الإدارات، سنحاول الإحاطة بأثرها على الاستثمار بالاستعانة بمؤشرات تصدرها جهات دولية و عربية.

1 -مشاكل الفساد و البيروقراطية :

للبيروقراطية استعمالات عدة ، الأول مفاده أنها الحكم بواسطة المكاتب و الثاني أتى به ماكس فيبر " Max Weber " معناه جعل النشاطات الجماعية تخضع إلى العلمية مما يؤدي إلى تمركز وحدات الإنتاج و الاستعمال الثالث شعبي يفهم منه التعقيدات المكتبية و الإدارية و الروتين الإداري البطيء ، ينجم عن هذه التصرفات تحت مسمى البيروقراطية مظاهر سلبية تتعلق بالوساطة و المحسوبية ،التبذير و الكسب غير المشروع¹.

و يقر البنك العالمي على أولوية محاربة الرشوة و الفساد عن طريق رصد الأسباب الحقيقية و التي يوضح أنها تتدرج وفق فرضيتين²:

-أولا أن الرشوة ظاهرة عابرة بكل اقتصاد يعرف مقدمات التنمية و التطور ، ذلك أن المداخل المتأتية من الاحتكارات في ظل اقتصاد جد مقنن نتيجة إجراءات التحرر و الخصوصية بحيث يدفع تدخل الدولة المتزايد إلى تزايد مستوى الرشوة التي تعيق عمليات التنمية على المدى الطويل برفع التكاليف من حيث حشد الادخار و ديناميكية الاستثمار الخاص.

كما يؤكد دليل " Price water house coopers " أن الأسباب الرئيسية للفساد في الدول الإفريقية هو هشاشة مؤسسات الدولة و البنية التشريعية و المنظمات المجتمعية من جهة و غياب حرية الصحافة و المستوى المتدني للأجور من جهة أخرى.و توضح الدراسات أن الفساد مع عوامل أخرى يقلل من قدرة الدولة على تأسيس قدرتها التنافسية و المحافظة عليها.

الجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر ضمن دول المقارنة و الدول العربية حسب مؤشر الفساد CPI:

¹ - علي سعيدان ،(1989)، بيروقراطية الإدارة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 20،21.
² -Michel-henry Bouchet, (2005), La globalisation, op.cit, p 183.

جدول رقم (14) : مؤشر الفساد 2006

الدولة	المؤشر	الترتيب دول المقارنة / دول المؤشر
الجزائر	2.6	88/3
تونس	4.9	39/1
المغرب	3.3	70/2

المصدر: مؤتمر الاستثمار و التمويل، المنظمة العربية للتنمية الاداية - 2006، ص24

ترتيب الجزائر حسب هذا المؤشر جاء ضمن الدول الأكثر فسادا مقارنة بدول المقارنة ، نتائج المؤشر متقاربة و مؤشر الإدارة الرشيدة " Good governance " الذي صنف الدول وفق نسب مئوية تتراوح بين 0 و 100 حيث تدل النسب المئوية الأعلى على وضع أفضل لحسن الإدارة و صلاح الحكم و العكس¹.

- الترتيب حسب مؤشر الإدارة الرشيدة:

جدول رقم (15) : مؤشر الإدارة الرشيدة

الدولة	التصنيف	الترتيب دول المقارنة/ عربيا
الجزائر	41.9	12/3
تونس	64.5	7/1
المغرب	56.7	10/2

المصدر: تقرير مؤسسة ضمان الاستثمار العربية 2004 ،

ص123

و يتضمن المؤشر ستة معايير²:

- حرية التعبير و المسؤولية : و هو مجموع المعايير التي تقيس مختلف أوجه النظام السياسي منها الحرية السياسية ، الحقوق السياسية و الإنسانية و معيار حجم اختيار الشعوب لحكوماتهم.
- الاستقرار السياسي و غياب العنف : هناك عدة نقاط لقياس توقعات عدم استقرار سياسي أو إمكانية حدوث انقلابات غير دستورية للحكومة عن طريق العنف و الإرهاب الداخلي.
- تسيير الدولة : و هو يحلل الأجوبة المتعلقة بخدمة الشعب ، استقلالية و مدى تحديد صلاحيات الوظيف العمومي في تطبيق السياسات.

¹- عمرو صابر ، الفساد الإداري و الاقتصادي ، مجلة دراسات اقتصادية عن مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، الجزائر ، العدد 09 جويلية 2007، ص 90.

²- حسب البنك العالمي.

➤ نوعية التقنين: تقيس السياسات التي من شأنها ضمان السير الحسن للسوق مثل مراقبة الأسعار أو مراقبة البنوك و أيضا تلك المتعلقة بتحسين التجارة الخارجية و تحسين مناخ الأعمال.

➤ دولة القانون: و هي مجموع المعايير التي تقيس ثقة المواطنين في القوانين الاجتماعية و احترام هذه القواعد، لذا فهي تقيس مدى وضوح و مصداقية النظام القضائي و إمكانية احترام العقود.

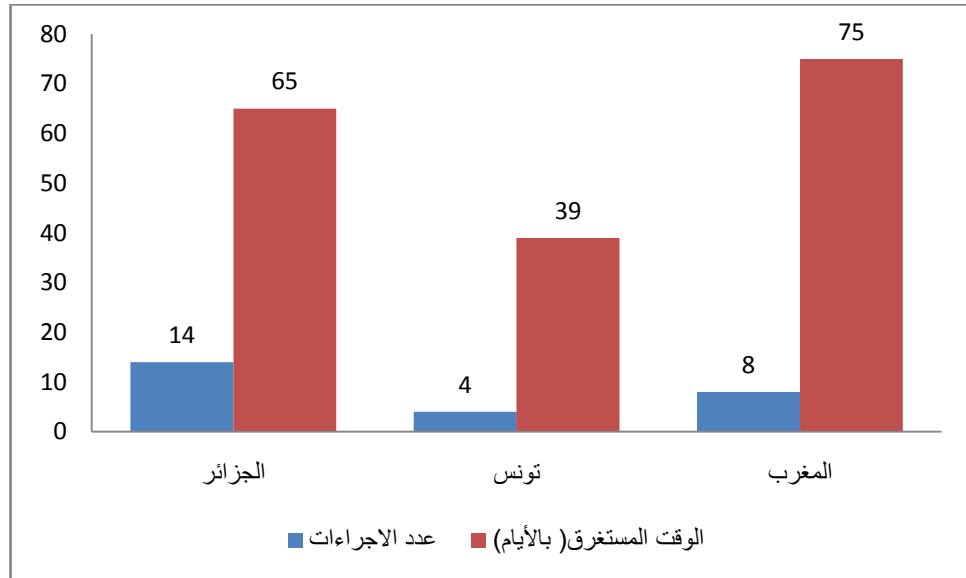
➤ محاربة الفساد: و التي تعرف باستغلال صلاحيات في السلطة لمصالح خاصة و هي تستند إلى عشرات المتغيرات يتم الحصول عليها استنادا إلى استبيانات من قبل الخبراء و التحقيقات.

يندرج ضمن هذه المؤشرات مؤشر الضبابية الذي يقيس درجة الافتقار إلى الوضوح و الثقة و السهولة التي تحكم العلاقات بين الأعمال التجارية و المستثمرين من جهة و أنظمة الحكم من جهة أخرى.

2- معوقات تخص الإجراءات الإدارية:

تبين من خلال القراءات المختلفة للمؤشرات أن الإجراءات الإدارية الجزائرية تعد الأكثر تعقيدا من حيث العدد ، و هي جوانب لطالما اشتكى منها المستثمر الوطني قبل الأجنبي.

الشكل رقم (12): يبين عدد الإجراءات و الأيام اللازمة لتنفيذها حسب مؤسسة ضمان الاستثمار العربية:



المصدر: مؤتمر الاستثمار و التمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (2006)، ص 24.

رغم تعدد الإجراءات الإدارية في الجزائر إلا أنه بقسمة مدة هذه الإجراءات على عددها فان المستثمر في تونس عليه الانتظار لما مدته 46 يوما من أجل استكمال عشر إجراءات إدارية .

من أجل التفصيل أكثر نتطرق لقراءة مؤشر سهولة أداء الأعمال

❖ الإجراءات الإدارية حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال

يصدر البنك الدولي مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي مؤشر سهولة أداء الأعمال ease of doing business حيث يحلل عشرة جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري هي¹:

- مؤشر تأسيس المشروع: يتناول عدد الإجراءات ، المدة الزمنية ، التكلفة (% من الدخل القومي للفرد) و الحد الأدنى من رأس المال لبدء المشروع (% من الدخل القومي للفرد).

- مؤشر استخراج التراخيص: يضم عدد الإجراءات، المدة الزمنية و التكلفة (% من الدخل القومي للفرد).

- مؤشر توظيف العمال: مؤشر توظيف العمال، مؤشر صرامة ساعات العمل ، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، مؤشر كلفة التعيين (% من الراتب) و مؤشر كلفة الفصل من العمل.

- مؤشر الحصول على الائتمان : مؤشر الحقوق القانونية، مؤشر معلومات الائتمان، تغطية السجلات العامة (% من البالغين) و تغطية المكاتب الخاصة.

- مؤشر حماية المستثمر: مؤشر مدى الإفصاح، مؤشر مدى المسؤولية المباشرة و مؤشر قضايا المساهمين.

- مؤشر دفع الضرائب : عدد الضرائب المدفوعة (المدة المستغرقة و مجموع الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية).

- مؤشر التجارة عبر الحدود: مستندات التصدير، مدة التصدير، مستندات الاستيراد، مدة الاستيراد و تكلفة الاستيراد.

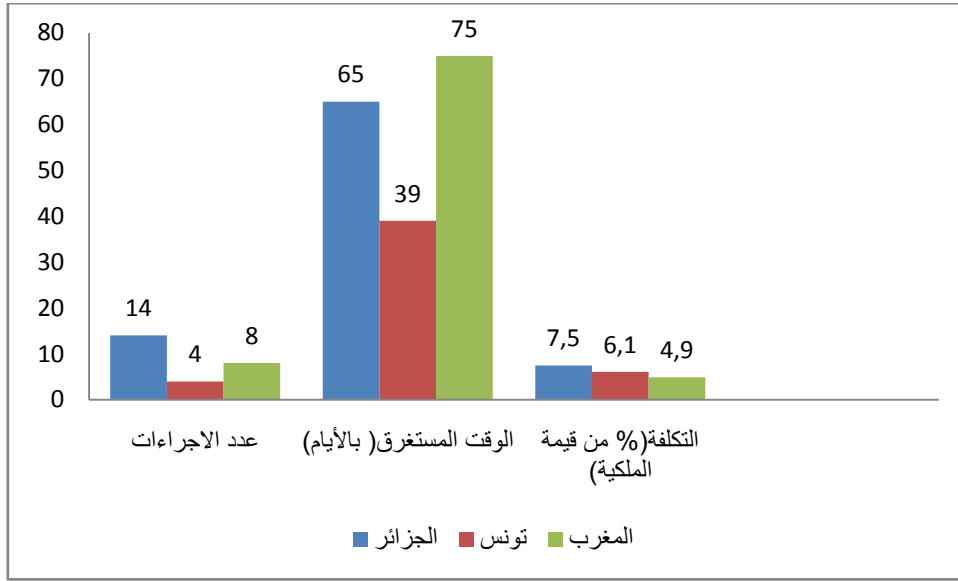
- مؤشر إنفاذ العقود: الإجراءات، مدة و تكلفة حل النزاعات التجارية.

¹ -<http://français.doingbusiness.org./data/methodologie/algeria>.

-مؤشر إغلاق المشروع : المدة، التكلفة (% من الأموال بعد الإفلاس) و نسبة الاسترداد (سنت على الدولار).

➤ مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع:

الشكل رقم(13): إجراءات تأسيس الكيان القانوني للمشروع في الجزائر و دول المقارنة.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير (2009).

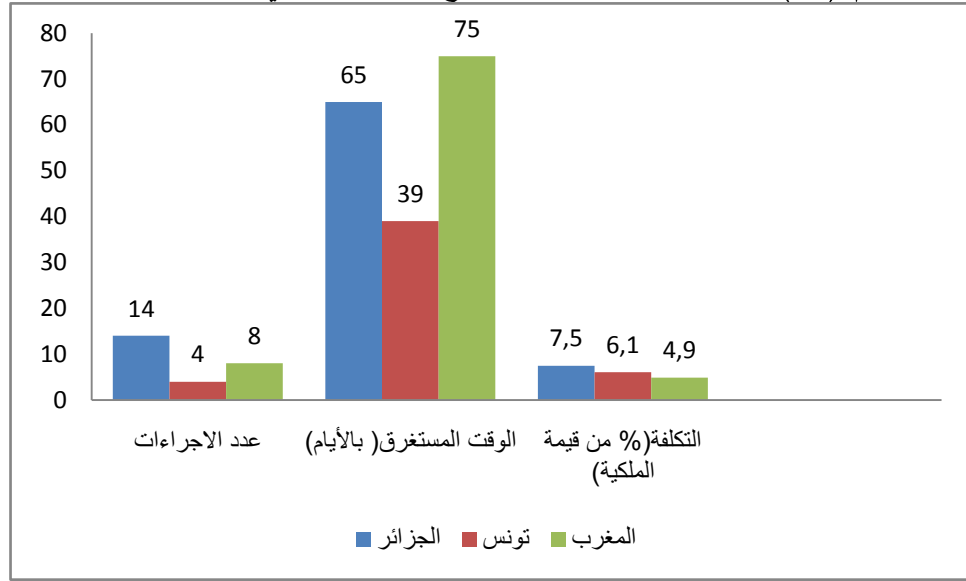
يؤخذ الوقت المستغرق بالأيام و التكلفة كنسبة من الدخل القومي للفرد، وقد صنف المؤشر حسب الأرقام المبينة سالفًا الجزائر في المرتبة 148 و المغرب 76 فيما تصدرت تونس الترتيب -47- كأحسن الدول المذكورة في مؤشر سهولة أداء الأعمال فيما يخص إجراءات تأسيس الكيان القانوني للمشاريع.

➤ استخراج التراخيص:

يضم هذا المؤشر الفرعي إحصاءا لعدد الإجراءات و الوقت المستغرق لانجازها بالأيام و التكلفة كنسبة من الدخل القومي للفرد، وقد خرج المؤشر بترتيب وضع المغرب كأحسن دول المقارنة- المرتبة 99- تليها تونس في المرتبة 107 ثم الجزائر في المرتبة 110.

الشكل التالي يوضح وضعية دول المقارنة إزاء المؤشر:

الشكل رقم (14) : إجراءات استخراج التراخيص في الجزائر و دول المقارنة.



المصدر: (2009). www.diongbusiness.org.rapport

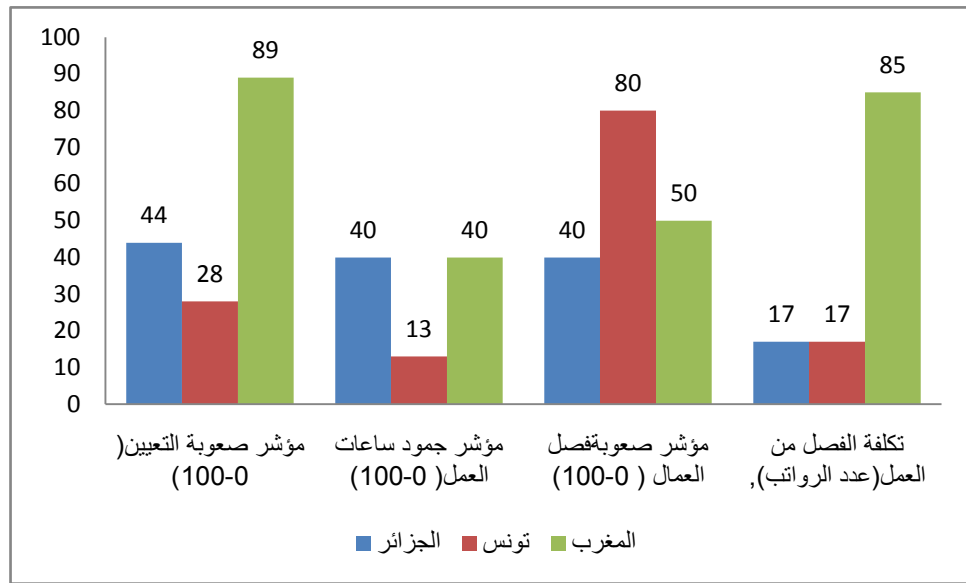
المؤشر يضع المغرب في مقدمة ترتيب دول المقارنة حيث انه يجمع بين عدد الإجراءات المنخفض (19) فيما نقل التكلفة في الجزائر -39.6 مقابل 263.7 في المغرب و 998.3 في تونس وهي الأعلى

➤ توظيف العمال:

يضم المؤشر صعوبة التعيين¹ بوضع علامات من 0 إلى 100 ، كلما كانت العلامات أكبر دل ذلك على وضع أحسن للمؤشر المذكور، مؤشر صرامة ساعات العمل² (نفس القراءة للعلامات)، مؤشر صعوبة فصل العاملين¹ و تكلفة الفصل من العمل².

- يقيس:- مدى الالتزام بالحجم الساعي و نوعية العمل للعمال ذوي عقود العمل المؤقتة ، - المدة القصوى لاستخدام العمال بالعقود المؤقتة،
- العلاقة بين الأجر الأدنى و القيمة المضافة للعامل،...، تتحصل الاقتصاد على العلامة 1 في كل المعايير إذا كانت الالتزامات جيدة للعمال و 0 في حال العكس.¹
- يقيس: - إطار العمل الليلي، -العمل في العطل الأسبوعية،- العمل الأسبوعي في حدود 5.5 يوم أو 6 أيام، العطل السنوية للعمال ذوو سنة أقدميه²
² تمتد إلى حوالي 26 يوما أو أقل من 15 يوما،... تعطى العلامات 1 على كل معيار في حال كان جيدا و العلامة 0 في حال العكس.

الشكل رقم (15) إجراءات توظيف العاملين في الجزائر و دول المقارنة.



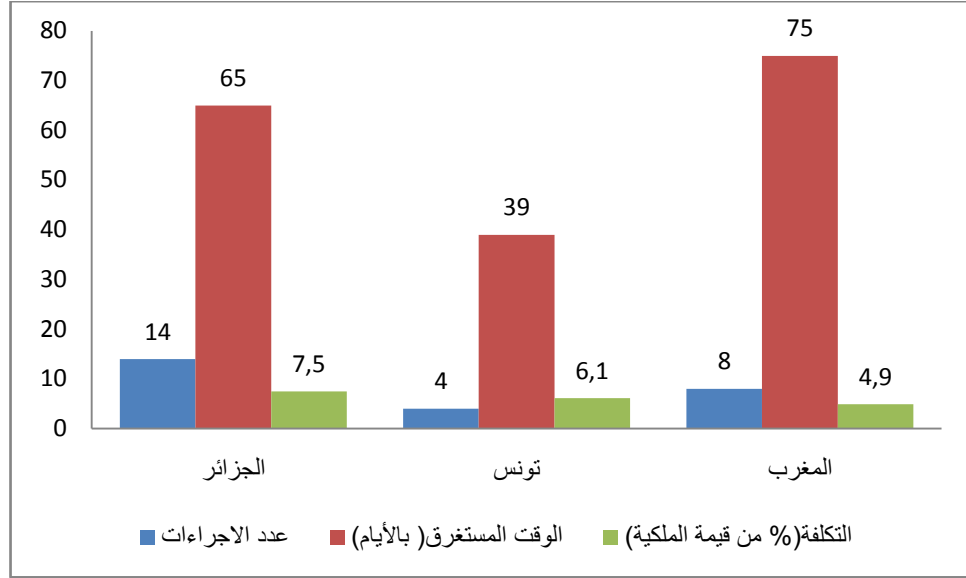
المصدر: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2009).

وفق المنحنى السابق صنفت الجزائر في المرتبة 122 تليها تونس -108- ثم المغرب في المرتبة 176.

➤ تسجيل ملكية الأصل العقاري: يضم المؤشر عدد الإجراءات ، الوقت المستغرق و التكلفة كنسبة من قيمة الملكية، حيث سجلت الجزائر أعلى عدد إجراءات كما ترتفع تكلفة تسجيل ملكية العقار مقارنة بتونس و المغرب، الشكل التالي يوضح وضعية الجزائر :

➤ الشكل رقم (16) : مؤشر تسجيل الأصل العقاري في الجزائر و دول المقارنة

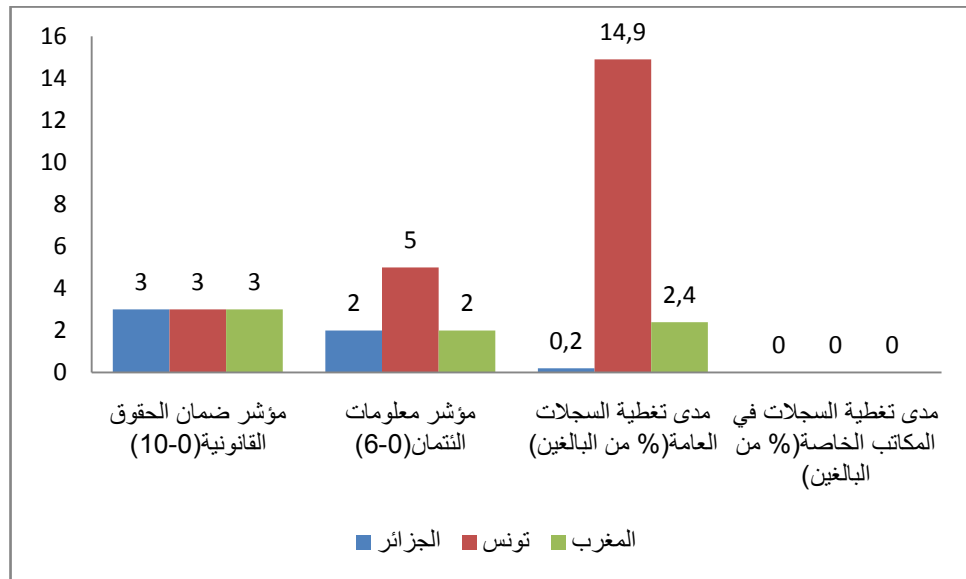
- يقيس:- الفصل بسبب موضوعي،- إعلام المستخدم للجهات العمومية بالفصل،- إلزامية الحصول على موافقة التصريح من طرف الجهات الخاصة، -تعطى العلامة 1 في حال كان الترتيبات موجودة و 0 في حال العكس.
²- المؤشر يحسب بحسب راتب عدد الأسابيع، إذا تعدى 8 أسابيع تعطى العلامات الجيدة(1)، و (0) في حال كانت أقل.



المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للعام(2009).

➤ الحصول على الائتمان:

تمثل المشاكل الإدارية فيما يخص التمويل حوالي 23% من مجموع المشاكل و ذلك لأسباب مختلفة منها عدم اعتماد الوسائل التكنولوجية المتطورة ، بطء في توفير المعلومة البنكية في الوقت المناسب إضافة إلى تلك المتعلقة بالجانب التشريعي و المالي و التي يتناولها الفصل الرابع ضمن المعوقات الاقتصادية ، الشكل رقم (17): مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر و دول المقارنة :

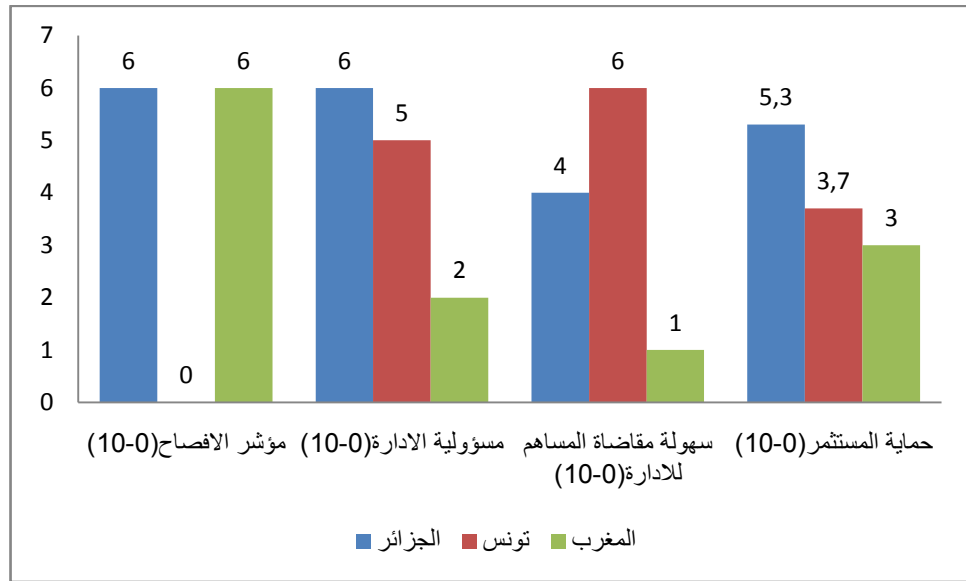


المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار-مؤشر سهولة الأعمال(2009)..

➤ حماية المستثمر:

يتكون المؤشر من مؤشرات فرعية أخرى: مؤشر الإفصاح (العلامات من 0 إلى 10)، مؤشر مسؤولية الإدارة¹ (العلامات من 0 إلى 10)، سهولة مقاضاة المساهم للإدارة² (العلامات من 0 إلى 10)، بخلاف المؤشرات السابقة فإن الجزائر حسب المؤشر من أكثر دول المقارنة حماية للمستثمر

الشكل رقم (18) : مؤشر حماية المستثمر



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2009)

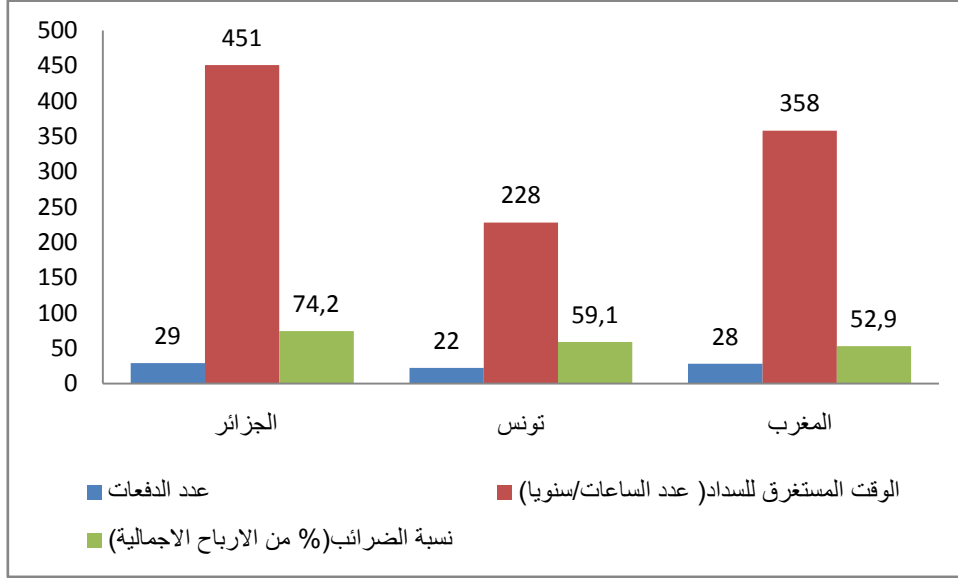
➤ سداد الضرائب: تعد مسألة الضرائب محل نزاع في الغالب بين الإدارة و المستثمرين حول

نقاط لخصها المؤشر الموالي في : عدد الدفوعات، الوقت المستغرق و نسبة الضرائب إلى

- يتكون هذا المؤشر من المعايير الفرعية التالية:- إمكانية المساهم بالمتابعة القضائية للإدارة،-إمكانية المطالبة بإلغاء إحدى العمليات المجراة من قبل الإدارة ،...، تعطى العلامة (2) في حال كانت الإجابة "نعم" و (0) في حال "لا".
 - يتكون هذا المؤشر من المعايير التالية:- إمكانية المساهم الحصول على الوثائق أثناء المتابعة القضائية،- إمكانية اقتراح مفتش التحقيق ،- إمكانية المساهم لأقل من 10 بالمئة من رأس المال ، المتابعة القضائية باسم المؤسسة،...، تعطى العلامات (2) في حال كانت الإجابة "نعم" و (0) في حال "لا".²

الأرباح¹، المؤشر صنف الجزائر في آخر الترتيب بالنسبة لدول المقارنة رغم انخفاض النسب المقطعة من الضريبة .

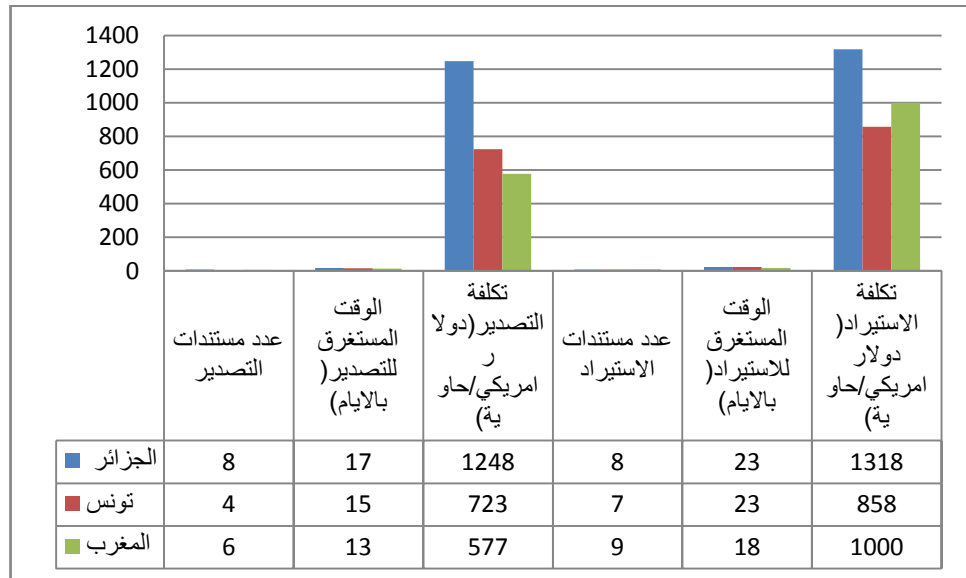
➤ الشكل رقم (19) : مؤشر سداد الضرائب في الجزائر و دول المقارنة.



المصدر: (2009). www.diongbusiness.org.rapport

➤ التجارة عبر الحدود:

➤ الشكل (20) : عدد المستندات و الوقت المستغرق للتجارة الخارجية



المصدر: (2009). www.diongbusiness.org.rapport

(2009).

¹ - ليس هناك سقف محدد لنسبة الضرائب للحكم على مدى موافقتها، يقوم المقياس بتغييرها سنويا حسب أداء أحسن 8 اقتصاديات في لائحة البيانات في سنة 2009 كان التصنيف على أساس 25.7 بالمئة.

من الواضح من الأرقام المعروضة أن التجارة الخارجية في الجزائر تعد الأكثر تعقيدا و الأكثر كلفة أيضا ، إذ أن الإدارة الجزائرية قد وضعت اكبر عدد للوثائق اللازم تقديمها من طرف المستثمر سواء عند الاستيراد أو التصدير تصل بالمجمل إلى 17 وثيقة ، إضافة إلى ما يقارب 30 يوما لإتمام تلك العمليات و هي مرة أخرى الأعلى مقارنة بدول المقارنة ، أما فيما يخص التكاليف فان المصدر في الجزائر يدفع ما يعادل 1248 دولارا للشحنة و 1428 دولارا للشحنة عند الاستيراد فيما يدفع نظيره في المغرب و تونس على التوالي 723 و 577 دولار للشحنة عند التصدير و 1000, 858 دولارا للشحنة عند الاستيراد، لتكون بذلك الجزائر حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في المرتبة 122 ، تونس في المرتبة 40 و المغرب 72.

الأشكال و الأرقام المعروضة تمكن من وضع تحليل مقارن للإجراءات المنظمة للأعمال في الجزائر بتلك التونسية و المغربية، التحليل سيعرض في شكل جدول مبين كالتالي:

جدول رقم (16): تحليل مقارن للإجراءات الخاصة بالاستثمارات الجديدة في الجزائر و دول المقارنة:

الإجراء	الت	حاي
ت	ل	ل
عدد	المدة	طويلة في الجزائر
الإجراء	ت	لخلق
مؤسسة	تكالفة	مصاريف إدارية مرتفعة في الجزائر و منعدمة في السعودية مثلا.
الإنتشاء/	الدخل	

الفردي

عدد	أجل مقبول لكنه ولجب التحسين.
الأيام	
لتسجيل	
ملكية	

تكلفة	مصاريف إدارية مرتفعة بالجزائر.
التسجيل	
مقارنة	
بقيمة	
الملكية	

احترام	طول و بيروقراطية الإدارة و المحاكم في الجزائر.
العقود	
باللجوء	
إلى	
المحاكم	
بالأيام	

حماية	ضعف في قدرات الأداء و عدم احترام العقد في الجزائر.
المستثم	
ر	

تكلفة	إجراءات مكلفة و بطيئة في الجزائر.
حماية	
عقد	
مقارنة	
بعدد	
السكان	
على	

PIB	
لا	تنظيمات تشريعية غير مرنة لكنها أفضل من المغرب.
مرونة	
قانون	
العمل	
تكلفة	تكلفة جد محدودة في الجزائر و المغرب.
التسريح	
من	
العمل	
عدد	مدة مبالغ فيها في الجزائر.
الأشهر	
للإعلان	
عن	
الإفلاس	
إجراء	طول مدة تسديد الضرائب في الجزائر (مع انخفاض التكلفة إلى الأرباح).
ت	
تسديد	
الضرائب	
ب	

المصدر: استناد إلى مؤشر سهولة الأعمال و معطيات البنك الدولي حول ممارسة الأعمال في المغرب الكبير (2005).

عرضت المؤشرات السابق الجوانب المتعلقة بطول مدة الإجراءات إلا انه من المهم الإشارة إلى أن عدد الإجراءات لا يقترن دائما بالمدة اللازمة للتأسيس ، و لا يمكن الربط بين عدد الإجراءات و حجم تدفقات الاستثمارات التي قد تتحكم بها عوامل أخرى كحجم السوق و توقعات النمو ، فقد تكون مدة الإجراءات طويلة لكن تستقطب مع ذلك الدولة المستضيفة قدرا مرتفعا من الاستثمارات الأجنبية ، إذ تصل التدفقات في تشيكوسلوفاكيا إلى 2583 مليون دولار مع ان الفترة المقدرة لإغلاق الشركات بها يصل إلى 9.2 سنة و تصل التكلفة إلى 38% من القيمة ، في حين تقل هذه التدفقات في بلغاريا و

لتوانيا التي تنخفض فيها التكلفة و تتراوح بين 4 % و 8% و تصل المدة اللازمة لتصفية الأعمال إلى 1.2 سنة.

تمثل الإجراءات الإدارية معوقا للاستثمار في معظم البلدان العربي و بلدان المغرب ،ليس دائما استنادا إلى المدة الطويلة و التراخيص المطلوبة و حسب و إنما لارتباط هذه الإجراءات بتعقيد بيروقراطي و تغير متعدد في الأطراف المسؤولة عن إبرام عقود الشراكات مع الشريك الأجنبي في حال استلزام التراخيص الحكومية .

خاتمة الفصل

حاولت السلطات الجزائرية بعد التعديل الهيكلي معالجة الثغرات القانونية التي حالت دون الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق تسوية مشكل العقار الصناعي ، إذ أمكن من خلال المادة 177 من القانون 02/97 المتعلق بقانون المالية لسنة 1998 طرح إمكانية التنازل أو المنح بامتياز للأراضي التابعة للأمولاك الخاصة و الموجهة لانجاز مشاريع استثمارية بالمزاد العلني كخطوة هامة و أساسية لإزالة اكبر معوقات الاستثمار من الناحية القانونية، إلا أن اثر هذه التعديلات أو التسهيلات من وجهة نظر المشرع الجزائري لم تكن ملموسة عند التطبيق ، إذ يطرح مشكل العقار في أكثر من قطاع استثماري الصناعي ، الفلاحي و السياحي ، ولم تكن مشكلة العقار نقطة إشكال وحيدة إذ يطرح أسطول القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر بحد ذاتها تحديا آخر للمستثمرين ، فمع منهج التشجيع الذي تضمن الضمانات القانونية و الاتفاقية و القضائية ، برزت أيضا هيئات و أطراف تداخلت بينها صلاحيات تنظيم و تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لم تشكل مسألة حرية الاستثمار وفق القوانين الجديدة عائقا ، لكن لوحظ تردد فيما يخص قطاعات الاستثمار و نسبة تملك الأجانب للمشاريع ، إذ منع قانون المالية العام 2009 التملك الكامل للمستثمر الأجانب و إعادة قاعدة 51/49 للمستثمر المحلي ، في هذا الخصوص تظهر تحديات للمستثمرين الأجانب تخص الاستثمار و ضعف الشريك المحلي المالي و الفني.

من ناحية أخرى منح المشرع الجزائري المستثمرين الأجانب معاملة غير تمييزية، كما أعطى كامل الضمانات من إمكانية التحويل النقدي ، ووضعت في هذا السياق شروط معقولة للجوء إلى التأميم، نزع الملكية ،الحجز أو التدابير المماثلة لها، تأكدت هذه الضمانات من خلال الاتفاقيات المبرمة مع بعض الدول الأجنبية ، لتكون الجزائر قد وفرت جزءا من الجو القانوني اللازم لضمان و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ليبقى الجزء المتبقي ما تعلق بالوضوح و الدقة و تفادي الثغرات القانونية عند مراحل الاستثمار .

تحسن التشريعات و القوانين لم يصاحبه تحسن في الأوضاع الإدارية و الإجرائية، إذ و حسب مؤشرات الأجال و عدد التراخيص فان البيئة الإدارية في الجزائر مازالت تشكل عقبة أمام الاستثمارات خاصة إذا ما قورنت بدول المقارنة تونس و المغرب التي تمنح الإجراءات بها تخفيضات نسبية في التكاليف و سيرورة أحسن لمعاملات التجارة الخارجية من حيث التنظيم ، الأجال و عدد التراخيص ، ويعد عدم التحسن في مؤشرات مثل الفساد و البيروقراطية داعما على تكريس جو

عدم اليقين الذي يحيط بالمناخ الاستثماري بالجزائر، و تخلق هذه المعوقات تشوهات و زيادات غير محددة في التكلفة المالية للمشاريع طويلة الأجل ، كما قد تحمي بعض الشركات المنافسة في السوق.

مقدمة الفصل

الثغرات القانونية و الإجراءات الإدارية من اكبر المشاكل التي يعرفها المناخ الاستثماري في الجزائر و الدول العربية، كما أن بعض السياسات المالية و المتغيرات الاقتصادية مازالت تمثل تحديا بالنسبة للقرارات الاستثمارية للأجانب ، إذ أثر انهيار أسعار النفط العام 1986 على المؤشرات الاقتصادية كالمديونية الخارجية و الموازنة العامة و ارتفاع معدلات التضخم و البطالة ، لتبدأ بعدها الجزائر سلسلة من محاولات الإصلاح أثناء التسعينات ببرنامج يركز على التحرير التجاري و تكييف سعر الصرف و تحرير الأسعار المحلية ، كما انتهجت كباقي دول المغرب العربي و الدول العربية سياسات تشجيعية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التحفيزات الضريبية و الرسوم الجمركية ، و قد تركزت السياسة الانفتاحية على إطلاق برنامج خوصصة المؤسسات العامة كأحد أهم طرق تشجيع الاستثمارات المباشرة ، غير أنه وبالرغم من تحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام تبقى البيئة الاقتصادية في الجزائر بحاجة إلى المزيد من الإصلاح و التفعيل .

بينت تجارب بعض الدول النامية و المتقدمة كيفية تجاوب الاستثمار الأجنبي مع البيئة الاقتصادية ، ففي فترة أثرت مستويات المديونية الخارجية المرتفعة في دول أمريكا الجنوبية على توجهات الاستثمار طويل الأجل، كما أثر بطء عمليات الخوصصة على تدفق الاستثمارات إلى قطاعات معينة في دول أخرى، الفصل التالي يحاول الاطلاع على التحديات و الصعوبات ذات الطابع الاقتصادي التي قد يواجهها المستثمر الأجنبي في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال :

- المبحث الأول : معوقات البيئة الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثاني: معوقات تخص السياسات المالية و التمويل للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: المعوقات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

ينظر رأس المال الأجنبي إلى السوق المضيف أولا و أخيرا بمعيار التكلفة و الرؤية المستقبلية الطويلة المدى لتطور السوق المحلية وأيضا إلى الإمكانيات المتاحة،لذا فتحليل الإستقرار الماكرو اقتصادي و البيئة الاقتصادية بشكل عام أمر أساسي في قرارات الاستثمار المباشر. المبحث التالي يحاول تحليل بعض الأرقام و المتغيرات الاقتصادية التي تهم المستثمر الأجنبي لمعرفة إذا ما كانت تشكل عاملا معيقا أم لا .

المطلب الأول: النمو وتنافسية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري

تعكس معدلات النمو المرتفعة ديناميكية اقتصادية تجذب إليها رؤوس الأموال الأجنبية، ولا تكتفي تلك الموجهة للاستثمار طويل الأجل بتحليل مدى ارتفاع هذه المعدلات و إنما قراءتها من حيث استقرارها على المدى الطويل ، مكونات الناتج المحلي الإجمالي،مدى مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة بحيث تعطي تلك الرؤية المستقبلية لسيرورة الاقتصاد و تكشف عن مدى قدرته على احتمال الصدمات و بهذا فان معدلات النمو يتم تحليلها وفق جانبين: جانب الطلب و ذلك من خلال مؤشرات الاستهلاك و الاستثمار و الإنفاق العام و الطلب الخارجي الصافي و أيضا وفق جانب العرض بتحليل الناتج المحلي الإجمالي و مساهمة القطاع العام و الخاص.

- النقاط التالية تحاول توضيح إذا ما كانت مؤشرات النمو مقارنة بالمغرب وتونس تعطي إشارة سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر أم لا .

1-تحليل مدى استقرار معدلات النمو للقطاعات خارج المحروقات من 2000 إلى 2010:

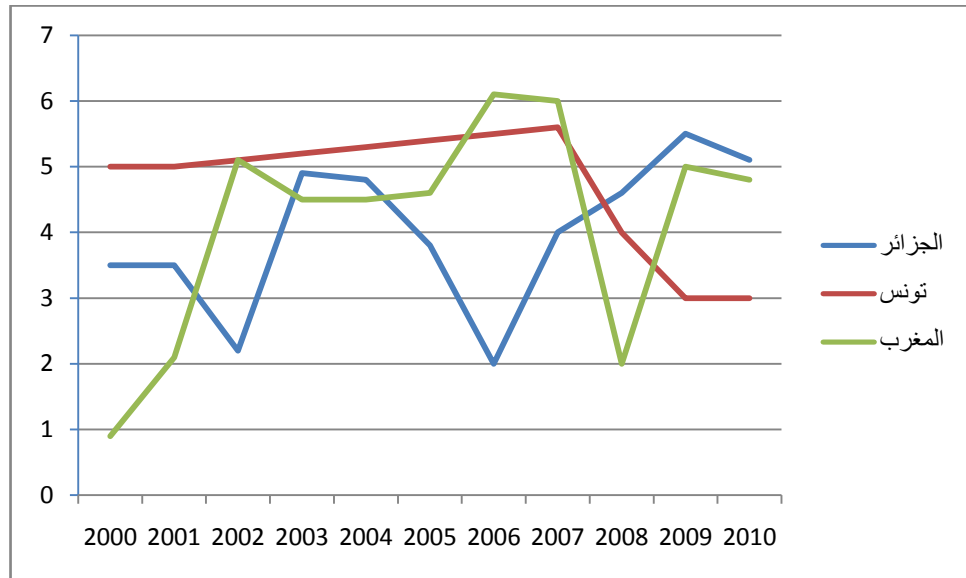
تنتم اقتصاديات الدول النامية بارتفاع معدلات النمو مقابل عدم استقرار القدرات الإنتاجية و بتكيف متأخر للعرض⁽¹⁾ - إلا في حالة التمويل الخارجي الذي يسد فجوة الادخار المحلي- ، بالنسبة للجزائر عرفت معدلات النمو ارتفاعا منذ العام 2000 ، حيث سجلت في هذه السنة معدل نمو قدر ب 3.6% مقابل 5% و 0.9% لكل من الاقتصاد التونسي و المغربي على التوالي، و تراوحت ابتداء من هذا العام و لغاية 2010 بين 3% و 5% مع تراجعات خلال الأعوام 2002، 2006² . بالرغم من انتعاش معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة المدروسة و الراجعة بالأساس لارتفاع إيرادات المحروقات ، إلا أنه يلزم ما يقارب 6%³ كنمو للاستثمار الخاص للدخول ضمن معدلات نمو مستقرة أي ما يعادل 4 مليار دولار سنويا خارج قطاع المحروقات لجعل الاقتصاد الجزائري أكثر استقرارا و أكثر جاذبية لاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1-1 معدلات النمو خارج قطاع المحروقات :

ارتفعت معدلات النمو خارج المحروقات منذ العام 2000 ، شهدت أعلاها العام 2009 بسبب ارتفاع نسبة نمو قطاع الخدمات و الأشغال العمومية (اثر تبني برنامج الاستثمار العمومي PIP).

الشكل رقم (21): يوضح تطور نسبة النمو خارج قطاع المحروقات :

معدل النمو (%)



المصدر: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للسنوات المبينة في الشكل.

¹ - Nicolas Meunier et Tania Sollogoud ,(2004), Economie du risque pays , la découverte , p 91.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقارير 2000، 2002، 2010، 2006.

³ - Abderrahmane Mebtoul, article sur « la bureaucratie et corruption ». (2009).

كما نشير إلى أنه من جهته ارتفع الطلب الداخلي و استهلاك الأسر ، كما ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2110 دولار للفرد وصلت إلى 2600 دولار للفرد عام 2009⁽¹⁾ كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(17): نسب الإنفاق الداخلي.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق الداخلي الخام	4.9%	6.1%	4.3%	4.1%	5%	4.5%	5%
استهلاك الأسر	3.9%	2.5%	2.9%	3.2%	3.4%	3.7%	3.5%

المصدر: Abdellatif Benachou, (2008), les nouveaux investisseurs, p175.

رغم هذا التزايد في الإنفاق الداخلي و الاستهلاك العائلي إلا أنه و على مستوى المتغيرات الأخرى فإنه تلاحظ بعض التذبذبات من جانب الطلب خاصة صافي الصادرات نتيجة تغير أسعار المحروقات التي تمثل نسبة غالبية الصادرات -98%⁽²⁾

أما في تونس فقد سجل الاستهلاك العام ارتفاعا خلال السنوات 2005 إلى 2009 من 35889 مليار درهم تونسي إلى 45922 مليار درهم تونسي بمعدل نمو قارب 9.5% لعام 2008 و 7.7% لعام 2009⁽³⁾، كما وصل معدل الاستثمار (كنسبة من PIB التونسي) إلى 23.9% عام 2009 ، غير أن الطلب الخارجي قد انخفض العامي 2009 و 2010 بتراجع صادرات المنتجات المصنعة و نصف المصنعة ، من جهة أخرى يبقى النمو الديموغرافي التونسي في حدود 1% سنويا مقابل ارتفاع دخل الفرد ب 9.4%⁽⁴⁾

2- مكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب القيمة المضافة:

2-1- القطاع الفلاحي:

لا تمثل القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الجزائر سوى 7.6% و هو بذلك يحتل المرتبة الرابعة في سلم المساهمات في الثروة الوطنية و تمثل حصته في إجمالي الناتج خارج المحروقات ما يعادل 13.7%⁽⁵⁾، يترافق هذا مع الارتفاع الشديد لأسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية⁽⁶⁾ ، و يعطي المستثمرون في تحليلهم لمعدلات النمو القطاع الفلاحي أهمية بالغة فاختلف كبير نسبيا بين اليد العاملة الناشطة في هذا القطاع و مساهمته في الناتج المحلي الخام ليس فقط إشارة على عدم إنتاجية القطاع و إنما إشارة أيضا

¹ - Abdellatif Benachou, (2008), Les nouveaux investisseurs, op.cit, p .202

² - Abderrahmane Mebtoul, article sur la bureaucratie et corruption. 2009. [http:// www.lemaghreb.com](http://www.lemaghreb.com). le 25-05-2011 14 :30

³ - Rapport de BCT , ministère du développement et de la coopération international, ministère des finances ,juin 2009, p 53.

⁴ - Rapport de BCT, (2009), op.cit, p 49.

⁵ - عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الواقع و الأفق، دراسات اقتصادية، العدد الثاني عشر، الجزائر، ص 75.

⁶ - تضاعفت واردات الجزائر خلال 2003-2007 من 2516 مليون دولار إلى 4656 مليون دولار ووصلت إلى 7 مليار في 2008.

إلى تخلف و إعاقة للنهوض بالقطاع الصناعي ، كما أن عدم استقرار معدلات النمو في المدى القصير المرتبط بعدم إنتاجية هذا القطاع يؤدي إلى احتمال خطر عجز تجاري. بلغة الأرقام فان مساهمة القطاع الفلاحي للجزائر في نمو إجمالي الناتج الداخلي لم يتعدى 5% رغم مساهمته ب19.7% عام 2003، في حين يساهم هذا القطاع ب 17.7% من معدل نمو PIB المغربي و بين 7.9% و 6% في نمو PIB التونسي.⁽¹⁾

1-2-2 القطاع الصناعي :

يعد وجود نسيج صناعي فعال شرط من شروط جاذبية الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، إذ تفتح المؤسسات الوطنية توسعا لهذه الاستثمارات من خلال الدمج و الشراكة لما يتوفر للشركات المحلية من عملاء ما يدعم تنافسية الاستثمارات الأجنبية المباشرة. في الجزائر و رغم توفر بنية صناعية لأبأس بها نهاية الثمانينات فقد تراجع إنتاج ست (6) قطاعات صناعية بالوتيرة المبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (18): نسب التراجع في القطاع الصناعي.

النسبة التراجع	الصناعة
20%	الصناعة الكيماوية
18.2%	الصناعة النسيجية
16%	الصناعات المتنوعة
11.5%	صناعة الخشب و الورق
5.3%	الصناعة الغذائية

المصدر: عبد الرحمان تومي، (2009)، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص 79.

نسبة التراجع في الإنتاج يعزى للعجز المالي لمعظم المؤسسات الاقتصادية الصناعية وصل الى 122 مليار دينار جزائري نهاية 1996⁽²⁾، هذا التراجع يمكن قراءته أيضا من خلال مؤشر الإنتاج الصناعي للسنوات المبينة أدناه:

¹ - Rapport du BCT,(2009), op.cit, p 53.

²- Mustapha Meckideche ,(2000), l'Algérie entre économie de rente et économie émergente, Dahleb , p 48.

الجدول رقم(19): مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر.

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
المؤشر العام	87.0	87.3	88.7	88.4	86.9
المؤشر العام خارج المحروقات	73.8	73.8	74.6	74.4	72.0
المؤشر العام للمنتجات المصنعة	62.9	61.5	60.0	58.7	54.4

المصدر: عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12 (2009).

بالتالي و حسب الأرقام المبينة أعلاه فان النمو السنوي المتوسط للصناعة لم يتعدى 0.3% ، بل و تعرف الصناعة المعملية انكماشاً بخسارة سنوية في إنتاجها قدرت ب 2.8 %، النتيجة تراجع مساهمة الصناعة في تكوين الثروة الوطنية، قدرت هذه المساهمة ب 4.7% من الناتج الداخلي الخام أي المرتبة الأخيرة على مستوى القطاعات.

في حين تمثل الصناعة ما يقارب 28% من PIB المغربي مقسمة على قطاع النسيج الذي يسمح 34% من المنتجات المصنعة، و توفر صناعة الأدوية بين 80% و 90% من الطلب المحلي المغربي ، كما تساهم صناعة السيارات بنسبة 28⁽¹⁾ % ، ما يسمح للصناعة الالكترونية بتصدير ما يقارب 940 مليار درهم سنويا، أما الصناعة التونسية فتعرف نموا قدر ب 3.5% سنويا و تنمو الصناعات الالكترونية و الميكانيكية بوتيرة أسرع 8.4 % ، لذلك فالسوق التونسي و المغربي مهياً أكثر لاستقبال استثمارات في هذا القطاع نظرا لما يخلقه هذا النمو من ديناميكية و مؤسسات خدمتية في مجال الصناعة و التي تكتسب الخبرة مع معدلات النمو المسجلة⁽²⁾.

1-2-3 قطاع الخدمات:

ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ، و عرف نموا متزايدا منذ العام 1999 بفعل الاستثمارات الخاصة في الاتصالات و النقل و الخدمات المصرفية في الجزائر، كما يساهم قطاع كل من السياحة و القطاع المصرفي في دعم معدلات النمو في المغرب ، بحيث سجلت السوق المالية للدار البيضاء ما نسبته 60% من PNB ، في حين يساهم قطاع السياحة بأنواعه و التوزيع في النسبة الأكبر من مساهمة قطاع الخدمات في PIB المغربي، بالمقابل ينمو قطاع الخدمات في تونس بمعدل

¹ -Statistiques économiques du Maroc, (2008), p 11. <http://www.finances.gov.ma> le05/07/2011 20 :36

² - تعتبر الصناعة البحرية و الجوية المغربية الأكثر تطورا في شمال إفريقيا ، كما تحوز المغرب على شهادة ISO في صيانة و صناعة بعض قطع غيار الطائرات.

6.6 سنويا، 5.5% لقطاع النقل و 4% للسياحة ، فيما يهيمن قطاع الاتصالات ب 16 % ، كما عرف السوق المالي نمو بمعدل 47% ليشكل ما نسبته 21%¹ من PIB التونسي.

3- تنافسية القطاع الصناعي الجزائري:

يهدف الموضوع إلى محاولة الإحاطة بأهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات خصوصا الصناعة نظرا للنقل التكنولوجي، الذي يحدث على مستوى هذا القطاع ، و بعد تبيان الأرقام السالفة الذكر عن حالة القطاع الصناعي الجزائري من المهم أيضا التطرق إلى تنافسية هذا القطاع . أولا وجب تحديد مفهوم التنافسية إذ تشير إلى مجموعة العوامل و السياسات و المؤسسات الداعمة للمكاسب المستخدمة في الإنتاجية و بالتالي للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط و قد قسمت بعض التقارير الدول العربية إلى ثلاث مراحل للتنمية : مرحلة التنمية التي تدفعها العوامل و مرحلة التنمية التي تدفعها الفعالية و مرحلة التنمية التي تدفعها الابتكارات و هي أكثر المراحل تقدما⁽²⁾.

تصنف تقارير التنافسية العالمية الجزائر ضمن المرتبة 11 عربيا (تونس في المرتبة الأولى و المغرب في المرتبة التاسعة) غير أن نفس التقارير تصنف كل من تونس و الجزائر من الدول التي تنتقل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية في حين تبقى المغرب ضمن الدول التي تنتمي إلى مرحلة التنمية التي تدفعها العوامل ، وقد نشر المعهد العربي للتخطيط تقريرا عن التنافسية العربية يتم من خلاله تركيب مؤشر إجمالي للتنافسية يتكون من مؤشرين فرعيين: مؤشر التنافسية الجارية و مؤشر التنافسية الكامنة ، الأول يركز على الأداء الجاري و العوامل التي تؤثر عليه مثل: الأداء الاقتصادي الكلي و الإنتاجية و التكلفة و بنية و ديناميكية الأسواق، بينما يشير الثاني إلى رأس المال البشري و التقدم التكنولوجي و الطاقة الابتكارية.

التقرير يشير إلى أن الجزائر تعاني نقصا في مجال التنافسية الكامنة مقارنة بالتنافسية الجارية،⁽³⁾ و ذلك حسب ما يوضحه الجدول:

الجدول رقم (20) : مؤشرات التنافسية الصناعية في الجزائر و دول المقارنة.

الترتيب حسب المؤشر	الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية العربية
11	تونس	0.55	0.27	0.41
14	المغرب	0.43	0.15	0.28
18	الجزائر	0.28	0.22	0.20

المصدر: طارق أحمد نويرة، (2009)، الأوضاع التكنولوجية و التنافسية الصناعية في الدول العربية،

¹ - Rapport de la BCT , (2009).op.cit, p59.

² - طارق أحمد نويرة ، الأوضاع التكنولوجية و التنافسية الصناعية في الدول العربية –سلسلة بنك الكويت الصناعي، العدد 93، أبريل 2009، ص35.

³ - كلما اقتربت هذه المؤشرات من الواحد دل ذلك على تحسن تنافسية الدول المعنية.

مرجع سابق ذكره، ص 40.

و تنعكس هذه النتائج على نسب السلع الصناعية من مجموع الصادرات الجزائرية ، 0.4 % للسلع الصناعية مرتفعة التكنولوجيا، السلع الصناعية متوسطة التكنولوجيا 0.6% ، السلع الصناعية منخفضة التكنولوجيا 0.3%¹. و التي قد تفسر بانخفاض الاستثمار في أنشطة البحث و التطوير و التي تعتبر ركيزة النمو الاقتصادي و تعزيز التنافسية، و توفر منظومة العلم و التكنولوجيا كنسبة الإنفاق على البحوث و التطوير و عدد العلماء و المهندسين لكل مليون نسمة و المقالات العلمية المنشورة في الدورات العالمية و عدد براءات الاختراع المسجلة لغير المقيمين و تلك المسجلة للمقيمين علامات جيدة و دقيقة على مدى دعم الدولة و كذلك تطور عمليات البحث العلمي، و في هذا الصدد تجدر الإشارة أن من سمات الدعم العربي عموما و في الجزائر خصوصا أنه حكومي بالدرجة الأولى بخلاف الدول المتقدمة أين تنصدر المؤسسات الخاصة قائمة الممولين، كما تفتقر مراكز البحوث إلى الرؤية الإستراتيجية الشاملة و افتقارها أيضا للصلاحيات الكاملة و حرية اتخاذ القرارات الأكاديمية و غياب التنسيق بينها و الجامعات و الوحدات الإنتاجية للقطاع الخاص.

المطلب الثاني: تحليل المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري 2000-2010

يحلل المستثمرون بالدرجة الأولى الوضع الاقتصادي للدول المضيفة ، بصفتها مؤشرا عن استقرار الوضعية المالية و الاقتصادية لهذه الدول، و من ثم فان المؤشرات الكلية الجيدة تبعد الدول المضيفة عن قائمة الدول ذات الخطر المرتفع طبعاً مع مراعاة الجانب الأمني و السياسي و الاجتماعي.

1- تحليل معدلات التضخم في الجزائر و دول المقارنة

تعكس معدلات التضخم مستوى التسيير الاقتصادي لدولة ما و تبرز تحديات الاستقرار و المصدقية في الآجال الطويلة، فكلما كان معدل التضخم مرتفعاً انخفضت ثقة الدائنين في الاقتصاد و ذلك لما له من أثر على التنافسية و الاستقرار الماكرو اقتصادي خاصة في ظل نظام سعر صرف ثابت، أين تخلق معدلات التضخم المرتفعة ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي مقارنة مع الشركاء الاقتصاديين. غير أن التضخم لا يمثل معيقاً في حد ذاته إذ يعتبر الاقتصاديون أن ارتفاعه من السمات الكلاسيكية للدول النامية، إنما قد يتحول إلى تضخم حاد و مزمن⁽²⁾ ما يتسبب في حالة من عدم الثقة في العملة و بالتالي عائقاً لأي استثمار طويل الأجل ، إذ يتأثر المدخرون و المقرضون من فقدان معدلات الفائدة الثابتة قدرتها الشرائية و يصعب على المؤسسات حساب أو توقع تكاليف المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل و أسعار

طارق أحمد النوير ، الأوضاع التكنولوجية و التنافسية الصناعية في الدول العربية -سلسلة بنك الكويت الصناعي، (2009)، مرجع سابق ذكره، ص 33.

² - يصبح التضخم حاداً و مزمناً عندما يصل إلى 100 % أو أكثر سنوياً.

بيع مشاريع أخرى، كما يتشوش متخذو القرار إذا ما كان ارتفاع التضخم ناجما عن ارتفاع الطلب في أحد القطاعات أو المستوى الاقتصادي ككل، ففي الحالة الأولى تعتمد الشركات إلى توسيع الاستثمار عكس الحالة الثانية أين تخاطر بتحقيق خسائر بعد الاستثمار⁽¹⁾، من جهة أخرى يرتبط النمو الاقتصادي عكسا مع تذبذب مستويات التضخم (دراسة ل Domérech et و Judson et Orphanides 1996، و Molénas (1996).⁽²⁾

تحليل مستويات التضخم في الجزائر و نظيراتها تونس و المغرب أفضى إلى أن الدول الثلاث سجلت مستويات تضخم مرتفعة خلال السنوات 2009، 2010 لكنها تبقى في نطاق التحكم حسب البنك المركزي الجزائري، زمنيا فان العام 2000 سجل أقل معدل للتضخم 0.3 % مقابل 3 % في تونس و 1.9 % في المغرب، لتستمر بعد ذلك بالارتفاع خلال الأعوام 2003، 2004، 2005 أين وصل إلى 2.53 % ثم 3.5% العام 2007 و 5.7% أواخر 2010، وقد أدى هذا الارتفاع المستمر إلى تصنيف السياسة النقدية ضمن السياسات التي لا تساهم في تحسين مناخ الاستثمار⁽³⁾.

هذا الارتفاع بالإضافة إلى عوامل خارجية كان نتيجة زيادة النفقات العامة من خلال زيادة أجور الوظيف العمومي و برامج الاستثمارات الموجهة للصالح العام، لكن عموما تبقى ضمن معدلات التضخم المعقولة باستثناء الثلاثة أعوام الأخيرة من الفترة المدروسة.

2- العجز الموازني

1-2 الإيرادات

يتوجب على الدول معرفة واضحة عن القيم و سبب الاختلالات في إيراداتها بحيث يمكن تحديد مقدار أثر التراجع، فعجز في الميزانية العامة قد يواكبه عجز في ميزان المدفوعات، و تجدر الإشارة إلى أن نسب الاقتطاعات الضريبية في الدول النامية بشكل عام و الجزائر بشكل خاص أقل منها في الدول الأكثر تقدما نتيجة سياسة تشجيع الاستثمارات فالقاعدة الضريبية تتوسع و ارتفاع التنمية.

أما بالنسبة للاقتصاديات التي تركز على المواد الأولية: الجزائر – المحروقات- و المغرب – الفوسفات – فان إيرادات هذه الأخيرة غالبا ما تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإيراد الجبائي لهذه المواد، بحيث تمثل ثلثي الإيرادات في الميزانية العامة الجزائرية. و قد ارتفعت الإيرادات نتيجة زيادة أسعار المحروقات خلال 2009-2010 ب 11 % لكنها تبقى غير قادرة على تغطية كامل النفقات العامة التي توسعت هي الأخرى بمقدار اكبر⁽⁴⁾.

¹- Renaud Bouret,(2001), économie globale, op.cit, p 218.

²- Jean-Luc Gaffard et Michel Glais, Monnaies, croissance et marché, op.cit, p 218.

³- تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للسنوات 2009 و 2010.

⁴- Rapport FMI ,n° 11/39, , (2010), p 07.

2-2 النفقات: يصعب على الدول ذات الخطر السياسي وجود عدم تساوي في الدخل التخلي عن تقديم الإعانات و التحويلات ، لكن المؤشرات السيئة تتجه إلى الإنفاق خارج المخططات و الذي أصبح تقليدا للدول النامية، التي تتمثل غالبا في المساعدات المقدمة إلى القطاع المصرفي و الصناعي ، إلى المؤسسات العامة أو إلى الهيئات و الجماعات المحلية و هو ما يخلق عدم شفافية في السياسات الاقتصادية المتبعة، ففي الجزائر ارتفعت النفقات العامة حتى 2010 بمعدل 17 % ، خاصة بعد ارتفاع أجور الوظيف العمومي ب 34 % زيادة إلى نفقات الاستثمار العامة التي مست في المجمل الهياكل القاعدية. قياس مؤشر عجز الميزانية العامة/ الناتج المحلي الإجمالي و الذي يبين مدى اختلال و أثر العجز المسجل الذي يمتص الادخار، خاصة إذا تمت مواجهته بإصدار نقدي أو عن طريق قروض (بحيث يساهم الأول في الرفع من معدل التضخم و يرفع الثاني حجم الديون العامة) خلال الفترة المدروسة يؤول إلى أن العجز لم يتجاوز 3% بداية من 2000 مع بعض الاستثناءات نظرا لتوسع في النفقات العامة السالف ذكرها ، بل و عرفت سنة 2001 فائضا في الميزانية العامة عاد ليتحول إلى عجز في السنة التالية ، كذلك ارتفع في كل من تونس و المغرب ليصل إلى 3% ، تواصل تحقيق العجزات في هذه الدول خلال السنوات التالية 2005، 2006، 2007 بحدود 6.33 % ، 8.45 % ، 11.8 % على التوالي ، ليتحول بعدها إلى فائض قدر ب 8.1 % العام 2008 فيما قدر العجز الموازي لعام 2009 ب 8.4%⁽¹⁾. تحليل عجز الميزانية العامة في الجزائر من شأنه كشف احتمالات ارتفاع أو انخفاض الدين العام ، لذا بالرغم من تجاوز هذا المؤشر 7% من PIB إلا أنه و بالمتوسط لم يتجاوز خلال السنوات من 2000 إلى 2010 الثلاثة بالمئ، حيث يحذر FMI من تجاوز نسبة 6% من PIB و يعتبره مؤشر ضعف اقتصادي ، لذلك لا يمكن اعتباره كأحد المؤشرات المعيقة لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر خاصة و أن النفقات و جت نحو دعم الهياكل القاعدية الكبرى (الطريق السير ، مطار الجزائر الدولي الجديد، برنامج الإسكان،....)².

3- التوازن الخارجي

1-3 الصادرات:

تحدد قيمة الصادرات ملاءة الدول، فالمبيعات نحو الخارج و التي تترجم في شكل عملة صعبة من شأنها تسديد الدين العام ، و يرتبط حجم الصادرات بحجم الهيكل الإنتاجي إذ يرى الاقتصاديون أن 5% كمعدل نمو سنوي للصادرات يمثل ديناميكية اقتصادية جيدة⁽³⁾.

¹ - تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للسنوات المبينة أعلاه.

² - Rapport FMI, (2010), op.cit, p 08.

³ - Pascal Chaigneau , (2000), Gestion des risques internationales , économique, p 267.

لم يتغير هيكل صادرات الجزائر منذ عقود ، إذ تتلخص في البترول و الغاز بنسبة 98% و يمثل ذلك هشاشة تجاه أسعار المحروقات من جهة ، فانخفاض ب 14 % من قيمة الدولار الأمريكي أو انخفاض في الأسعار سينجم عنه خسارة في قيمة الصادرات لا تقل عن 500 مليون دولار أمريكي، و بالتالي تعثر تمويل الإيرادات العامة و فجوة في الميزان التجاري و تراجع في خدمة الدين العام من جهة أخرى نظرا للاعتماد الكبير و المتزايد للاقتصاد الجزائري على ريع هذه الثروات.⁽¹⁾

تحليل قيم الصادرات خلال الفترة 2000-2010 اتسمت بالمجمل بالارتفاع نظرا لارتفاع عائدات المحروقات ، لذا سجل الميزان التجاري فائضا مستمرا ، ووصلت ارتفاعات قيمة الصادرات إلى 30.04 % ابتداء من العام 2007⁽²⁾.

الصادرات القطاعية: ارتفاع قيمة الصادرات لم يعني ارتفاع صادرات السلع غير الأولية المصدرة ، إذ بقيت الجزائر بعيدة عن ذلك التنوع بحيث لم تتجاوز السلع الصناعية بسبب تراجع الإنتاج 0.3%.

2-3 الواردات :

اتسمت الواردات هي الأخرى بالارتفاع ابتداء من 2000 و صلت عام 2008 إلى 41.71% بقيمة 39.16 مليار دولار ، وقد جاءت هذه الزيادة أصلا من ارتفاع واردات سلع التجهيز التي تمثل 34% من مجموع الواردات ، و تمثل واردات السلع الغذائية 19.71%⁽³⁾

بهذا يكون قد سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا تراجعا بين الانخفاض و الارتفاع ، بلغ هذا الفائض 18.9% عام 2000 انخفض سنة 2003 إلى 12.9% ثم إلى 11.4% العام 2004 ليرتفع مجددا العام 2006 إلى 15.7% ثم 18.7% في العام الموالي ، أما السنوات 2009 و 2010 فقد شهدت تراجعا بنسبة 0.35% . بالمقابل و رغم تنوع الصادرات القطاعية لكل من تونس و المغرب فان الميزان التجاري لكل من البلدين ظل يسجل عجزا تراوح بين 1.04% (2005) و 4.3% (2008) لتونس ، و بين 2.1% (2000) و 5.4% (2009) بالنسبة للمغرب⁴.

3-3- الميزان الجاري:

يقراً المؤشر العجز الجاري/PIB قدرات الاقتصاد في الأجل المتوسطة ، فالدول النامية هي في الغالب دول مستوردة لرؤوس الأموال ، لذا تسجيل عجز جاري معقول يعد طبيعيا من وجهة نظر المستثمر غير

¹- Abderrahmane Mebtoul, article sur « bureaucratie et corruption », (2009). op.cit.

²- Perspectives, revue des chefs d'entreprises, n° 02, février 2009, p60,70.

³- Perspectives, revus des chefs d'entreprises, n° 03, février 2010, p 68.

⁴- تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للسنوات 2008-2009.

أن ذلك المرتفع يعكس الاعتماد الكبير للقطاع العام و الخاص على رؤوس أموال أجنبية، وقد سجل هذا المؤشر فائضا في المجمل خلال الأعوام العشرة.

4-3 المديونية :

(ا) المديونية الخارجية : يعكس المؤشر ديون خارجية/PIB العلاقة بين المديونية الخارجية الكلية (الدين العام و الخاص ، الدين قصير الأجل) و الناتج الداخلي الإجمالي ، إذ كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر ارتفع خطر تعرض الاقتصاد لازمة مديونية و يعتبر الوضع خطرا إذا تجاوز نسبة 30 % مع وجود عوامل أخرى تحدد مدى خطورة هذه النسبة كنسبة الصادرات و توفر الدولة على عملات صعبة ، كما لا يمكن قراءة المؤشر سلبيا دائما فتوفر الاقتصاد على مستويات ادخار محلية لا بأس بها لا يضرها استخدام المديونية الخارجية كوسيلة تمويلية مع مراعاة قدرة التسديد و أن يكون التمويل موجها إلى خلق ثروة، الجدول التالي يوضح تطور مؤشر الحساب الجاري و المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة المدروسة:

جدول رقم(21) : تطور مؤشر الحساب الجاري و المديونية الخارجية في الجزائر 2006-2010

2010	2009	2008	2007	2006	
8.5	0.3	20.2	22.8	24.7	الميزان الجاري
2.8	3.8	3.3	4.25	4.8	المديونية الخارجية

الوحدة : مليار دولار

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي،(2010).

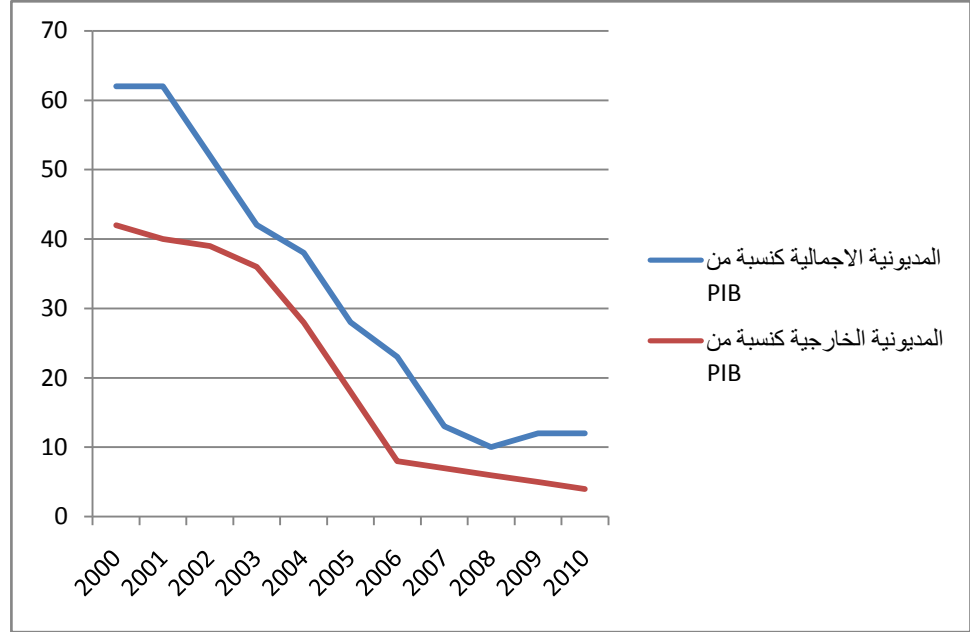
تبرز النتائج السابق عرضها عن تراجع المديونية الخارجية بسبب ازدهار أسعار المحروقات و السياسات المتبعة خلال هذه الفترة ، بالمقابل انخفض حجم المديونية الخارجية في كل من تونس و المغرب لكن بوتيرة أقل ابتداء من 2006 – 48.8% من PIB- لتصل إلى 42.9% في تونس.

(ب) المديونية الداخلية : يحلل المستثمرون مؤشر المديونية الداخلية / PIB و يعتبرونه سلبيا في حال تجاوز 50%⁽¹⁾، وهي نسبة كانت بعيدة عما هو مسجل ، إذ انخفضت المديونية الداخلية في الجزائر بشكل مستمر ، من 4.2 % لعام 2007 إلى 3.5% ، 3.8% ، 2.8% خلال السنوات 2008، 2009، 2010 على التوالي².

¹- Pascal Chaigneau , 2000, Gestion des risques internationales, op.cit, p 271.

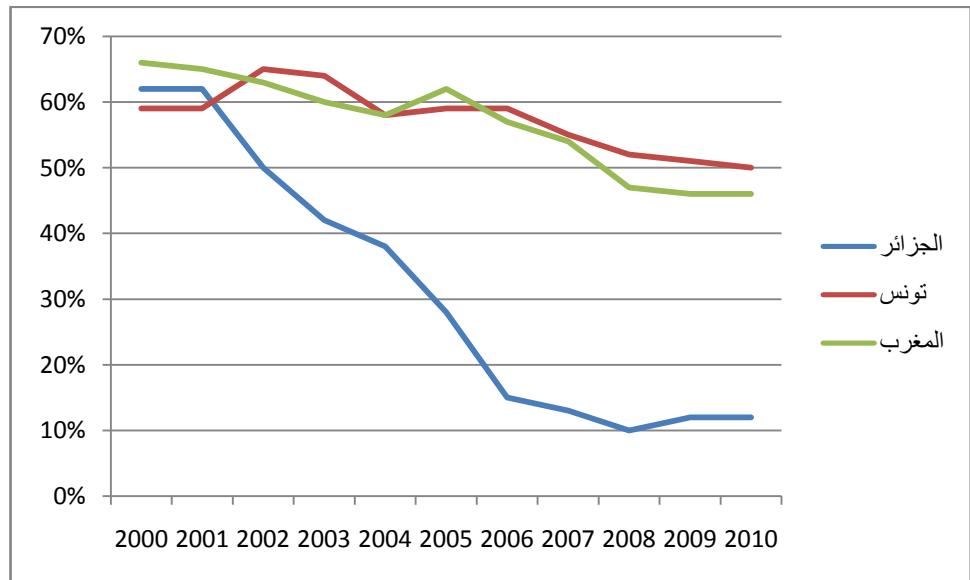
²- Rapport du FMI , (2010), consultation pour le Maroc.

بالمجمل تقلصت المديونية الجزائرية حسب ما هو موضح في المنحنى الموالي
الشكل رقم (22): تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010.



المصدر: تقرير FMI، (2010)، مرجع سابق ذكره، ص 21.

الشكل رقم (23): المديونية الكلية في الجزائر و دول المقارنة كنسبة من PIB خلال الفترة 2000-2010:



المصدر: Rapport de la banque mondiale-cadre de partenariat stratégique pour le royaume du Maroc 2010-2013, janvier 2010, p 12.

3-5 احتياطات الصرف:

ارتفعت احتياطات الصرف في الجزائر خلال العشر سنوات ، 77.8 مليار دولار أمريكي في 2006 لتتجاوز 100 مليار دولار العام 2008 و 150 مليار دولار بحلول العام 2010، وقد تحسنت بذلك

مؤشرات أخرى كـتغطية احتياطات الصرف للواردات باليوم ، حيث وصلت سنة 2006 إلى 28 يوما و 35.4 يوما العام 2008 و 36.7 يوم خلال 2010، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تعكس صحة الاقتصاد و قدرته على سداد وارداته عن طريق احتياطات الصرف، فتغطية هذه الأخيرة لواردات خمسة أشهر يعد مؤشرا حسنا للاقتصاد ، في حين القدرة على تغطية شهر واحد يعد كإشارة سيئة لذا يعد المؤشر بحاجة إلى تحسين.

3-6 سعر الصرف :

يعد سعر الصرف محددًا استراتيجيًا ليس فقط لدعم تنافسية الصادرات ، الواردات و أيضا لتنافسية الأجور ، الاستهلاك، الاستثمار و الادخار ، وبما أن الجزائر من الدول الغنية بالموارد الأولية، فخطر تعرضها لأحد عوارض المرض الهولندي و الذي يتمثل في تقويم سعر الصرف لأكثر من قيمته الحقيقية ما يمثل خسارة في تنافسية الصادرات من السلع الصناعية، و تكون المنتجات النفطية أقل حساسية لأسعار الصرف .

وتحاول الشركات المستثمرة الاحتراز من خطر سعر الصرف في حال¹:

✓ شراء السلع أو بيعها بعملة أجنبية.

✓ إصدار سندات أو ديون بعملة أجنبية.

✓ التحويلات عن طريق عملة أجنبية .

و يختلف أثر سعر الصرف إذا كانت المؤسسة في موضع بائع أو مشتري، وقد تتعرض هذه الشركات إلى خطر سعر الصرف الاقتصادي المرتبط بالأساس بتذبذبات العملات القوية كالـدولار ، اليورو ، الين و الجنيه الإسترليني و الفرنك السويسري ، لأنها مرتبطة بمناطق جغرافية هامة على مستوى الأسواق و التجارة الدولية كما أن معظم عمليات شراء المواد الأولية تتم بواسطة هذه العملات ، وتمس هذه التذبذبات مرد وديقي فروع الشركات بطريقتين²:

- أثرها على القدرة على خلق الثروة بالعملة المحلية أو خلق الثروة بالعملة الأجنبية (عملة الشركة الأم) بعد تحويلها من العملة المحلية.

المنحنى الموالي يبين مدى استقرار العملة المحلية (الدينار الجزائري) في الفترة جانفي 2005 إلى

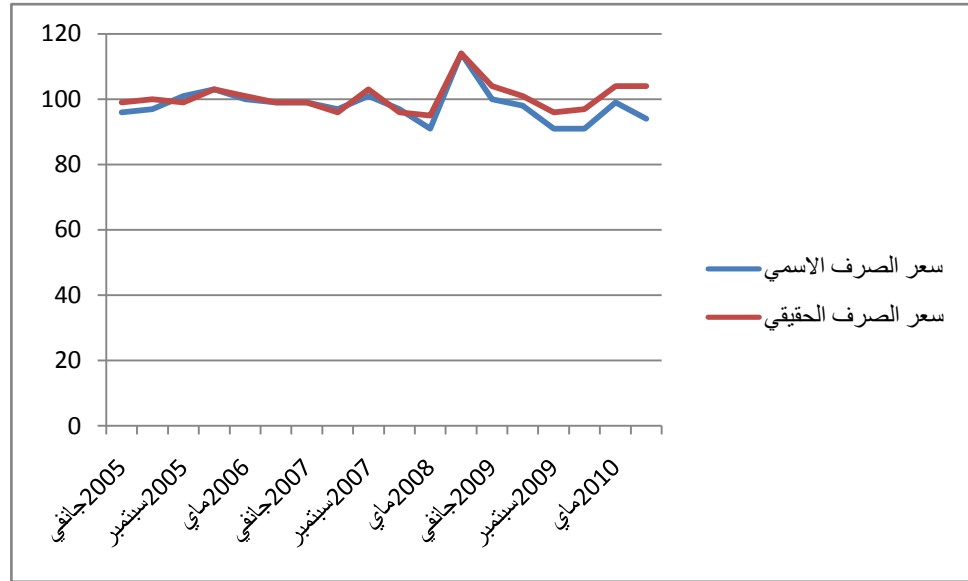
سبتمبر 2010:

¹- Luiz Carlos Bresser-pereira, (2009), mondialisation et compétition, la découverte, p 105.

²- Olivier Mayer et Guillaume Shier ,(2005), Entreprises multinationales, op.cit, p 136, 137.

الشكل رقم (24): مدى استقرار الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

Us/da



المصدر: تقرير FMI، (2010)، مرجع سابق ذكره، ص 07.

يتحرك سعر صرف الدينار الجزائري و الدرهم المغربي في نطاق ثابت كما يرتبط الدرهم بسلة من العملات أهمها اليورو و الدولار الأمريكي ، لم يتجاوز التذبذب 2% بالنسبة لليورو من 2005 إلى 2010، و قد عرف سعر الصرف الحقيقي في المغرب انخفاضا بلغت 11% بداية¹ 2001 ما أدى إلى تحسن تنافسيته. كذلك انخفض سعر الصرف الحقيقي للدينار التونسي من 2005 إلى 2010². المؤشرات السابقة طرحها لكل من الجزائر ،تونس و المغرب لم تبرز أي فروقات لصالح دول المقارنة ما عدى ارتفاع معدلات التضخم ابتداء من 2008 و الذي كان اكبر نسبيا مقارنة بتونس و المغرب و مؤشر تغطية الواردات بالأيام ، أما باقي المؤشرات الكلية فإنها سجلت تحسنا كان كبيرا بالنسبة لنسب المديونية في الجزائر و الذي يعد معيارا أوليا في تحليل المستثمرين.

¹ -Bank el Maghreb, rapport sur la politique monétaire n°18/2011, document préparé pour le conseil de BankelMaghreb du29 Mars 2011.

² - Rapport de la BCT , (2010).

المطلب الثالث: معوقات تخص السياسات الضريبية و التجارية

تلقي السياسة الضريبية اهتماما بالغا في تحليل التكاليف بالنسبة للمستثمر ، وقد أصبحت أداة للدول النامية في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى حد وصفت من قبل الدول المتقدمة من بين أوجه الإغراق الاقتصادي للدول ، لذلك سيتناول هذا المطلب سياسات الضريبة و التجارة و الخوصصة في الجزائر بصفتها متطلبات و أركان أساسية للاستثمار.

1-السياسة الضريبية:

1-1 السياسة الضريبية في الجزائر:

انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم و اكبته إصلاح ضريبي منذ 1992 ، مس بالمعظم تقديم بعض الحوافز و الامتيازات الضريبية التي تعد ذات أولوية في قرارات الاستثمار بالمجمل ، لهذا الغرض و بالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية أبرمت الجزائر العديد من اتفاقيات منع الازدواج الضريبي و التي تطرقنا إليها في فصل سابق حيث نلاحظ أن الجزائر قد استوفت متطلبات المعاملة بالمثل من خلال تجنب التمييز الضريبي و المبالغة في معدلات الضريبة على المؤسسات الخاصة ، رغم ذلك فانه بالمجمل مازالت تمارس ضغوطا ضريبية مرتفعة مقارنة بدول الجوار.

فيما يلي عرض مختصر عن الحوافز الضريبية¹ في الجزائر بدءا من تلك التي جاءت في القانون (93-12) حيث فرق هذا القانون بين الامتيازات التي تمنح في مرحلة انجاز المشروع ، أين تستفيد الاستثمارات من إعفاء ضريبة نقل الملكية و بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار و تطبيق رسم ثابت في مجال حقوق التسجيل بنسبة مخفضة ب 0.5% تخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال ، كما يتم إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من الحصول عليه. ، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمارات و تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

✓ أما فترة استغلال المشروع فتمثلت بالإعفاءات في الأتي⁽²⁾:

الإعفاء طيلة فترة أدها سنتان أقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع

الجزافي و الرسم على النشاط المهني.

¹ - أوضحت الدراسات أن الحوافز لا تملك تأثيرا إيجابيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (Shah,Toy ،Balasubramanyan 1984) ولقد اكتشف 1983 Lim تواجد علاقة عكسية بين الحوافز المالية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها Shah و يبرر ذلك بالتأثير التعويضي الوهمي الذي يمارس تأثيره عندما تحاول الدولة المضيئة استخدام الحوافز للتغطية على نقص الموارد و التنمية الاقتصادية ، إلا أن دراسات أخرى أوضحت قوة تأثير الحوافز المالية في الدول النامية على جذب الاستثمارات المباشرة.

² - تم التطرق إلى هذه الامتيازات بالتفصيل في الفصل الثالث ضمن المعاملة الضريبية للاستثمارات.

الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني في حالة التصدير .

هذا إضافة إلى الامتيازات المقدمة في إطار نظام المناطق الخاصة و نظام المناطق الحرة.

✓ وقد قدم قانون (03-01) حوافز أخرى و امتيازات ضريبية متعددة.

✓ معدلات الضريبة على الشركات قدرت ب 30% ، غير أن هذه النسبة تخفض إلى

24% لبعض النشاطات التي تتطلب عناية خاصة مثل مؤسسات الصناعة التقليدية ، النشاط

الفلاحي ، مؤسسات الصيد البحري.

1-2- السياسة الضريبية في المغرب:

أعطت السياسة الضريبية حوافز عديدة أيضا في المغرب نتناولها باختصار من خلال الآتي¹:

- استفادت دخول الشركات الفعلية و شركات التضامن أو شركات التوصية البسيطة من إسقاطات على الأرباح و العوائد اختلفت من قطاع لآخر و حسب المنطقة المستثمر بها.
- الوعاء الضريبي: تخضع الأرباح و الدخول ذات المصدر المغربي للضريبة على الشركات، فبالنسبة لشركة مغربية (مقرها الاجتماعي بالمغرب) فهي لا تخضع للضريبة للعمليات المحققة بالخارج ، أما الشركات الأجنبية التي يوجد مقرها خارج المغرب فتخضع للضريبة بالنسبة للأرباح و الدخول ذات المصدر المغربي ، و حينما يكون للشركة الأجنبية مقر ثابت بالمغرب أو منشأة دائمة تقوم بجزء من أنشطتها أو لها ممثل معتمد لحسابها فتعتبر أنها تمارس نشاطها بالمغرب و تخضع تبعا لذلك للضريبة على الشركات بالنسبة للدخول و الأرباح التي تحققها.
- بغض النظر عن الأرباح أو الدخول التي تحققها الشركات الخاضعة إلى الضريبة ، فإن القانون المنظم لهذه الضريبة أوجب أداء مساهمة دنيا تؤدي بصفة إجبارية و تلقائية عند انتهاء كل فترة خضوع، و ذلك دون الأخذ في عين الاعتبار النتيجة المحققة من طرف هذه الشركات سواء كانت عجزا أم ربحا.
- تعفى الشركات من هذه المساهمات عند إنشائها لمدة ثلاث سنوات، و لا يقل مبلغ هذه المساهمة عن 1500 درهم كحد أدنى و 15000 درهم كحد أقصى.
- بالنسبة للشركات الأجنبية فان إدارة الضرائب قد خصصت لها معاملة خاصة ، حيث استثنائها من أداء المساهمة الدنيا و فرض عليها مبلغ جزافي قدره 12% من رقم أعمالها يؤدي في الشهر الموالي لاستخلاص المبالغ ، كما أنه زيادة على الأرباح المحققة بمناسبة تخلي الشركة عن بعض عناصر الأصول الثابتة تستفيد من الإسقاط على حسب المدة 5-8 سنوات ، و في حالة إعادة استثمار حصيلة البيع فسوف تعفى هذه الأرباح كلية من الضريبة.

¹ - محمد عباس محرز، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير فرع النقود و المالية، 2001-2005، ص 145، 138.

- تعتبر المساهمة الدنيا المؤداة في حالة عجز ، كما يعتبر الفائض منها في حالة الربح غير الكافي سلفة أو قرضا ضريبيا يمكن نقله على مدى ثلاث سنوات.
- استثنى المشرع الجبائي المغربي الشركات العقارية الشفافة من دفع الضريبة ، و ذلك حينما تكون الأصول مكونة من وحدة سكنية واحدة يشغلها في مجموعها أو في أكثريتها أعضاء الشركة أو بعض منهم أو إذا كانت الأصول مكونة من قطع أرضية معدة لبناء هذه الوحدة السكنية ، و كذا حينما تنحصر مهام الشركة في اقتناء أو بناء عمارات جماعية.
- تحسب الضريبة على الشركات على أساس معدل قدره 35% ، و قد عرف معدل الضريبة على الشركات انخفاضا متوaslًا، حيث تنزل هذه النسبة إلى 17.5% في ولاية طنجة على الساحل الأطلسي باعتبارها منطقة دولية للتبادل الحر، و يفرض معدل خاص على أرباح البنوك ، مؤسسات القرض، شركات التأمين و إعادة التأمين يقدر ب 39.6% نظرا للأرباح التي تجنيها هذه الشركات من نشاطها .
- توجد أربع معدلات للضريبة على القيمة المضافة هي : معدل عادي يقدر ب 20% ، معدل 14% يطبق على عمليات النقل و الكهرباء و الأشغال العمومية، معدل مخفض 10% مجعول أساسا للقطاع الفندقي و المطاعم، معدل مخفض يقدر ب 7% يطبق على المنتجات واسعة الاستهلاك.

1-3-السياسة الضريبية في تونس:

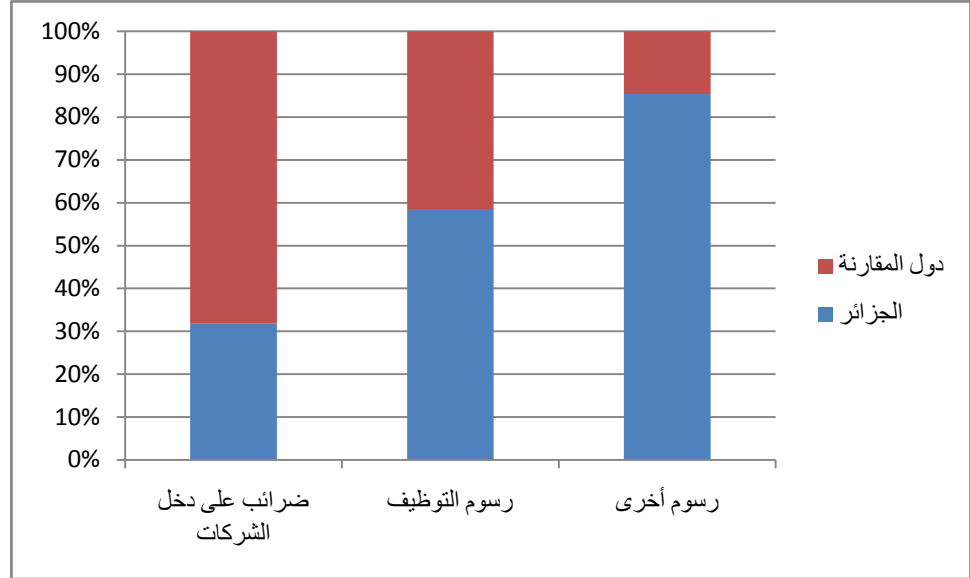
عرفت السياسة الضريبية في تونس عدة تعديلات ، نوجز أهم النقاط التي تهم المستثمرين و الشركات العاملة في السوق التونسي في النقاط التالية¹:

- تخضع للضريبة شركات محددة هي شركات رؤوس الأموال و الشركات ذات المسؤولية المحدودة و شركات المساهمة بالأسهم إضافة إلى أشخاص معنوية خاصة .
- تخضع للضريبة أرباح الشركات و المؤسسات المستغلة بتونس .
- تصل الضريبة على الدخل إلى 35% و ذلك حسب قيمة الدخل .
- معدلات الضريبة على القيمة المضافة هي: معدل عام يقدر ب 18% ، معدل مخفض يقدر ب 6% يستفيد منه أصحاب الحرف و قطاع تحويل المنتجات الفلاحية، معدل مخفض يقدر ب 10% مخصص للقطاع السياحي ، نقل البضائع و السلع التجهيزية، معدل أعلى يقدر ب 29% يطبق على المنتجات الكمالية .

¹ - محمد عباس محرز، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي، مرجع سابق ذكره، ص 160-166.

الواقع أن أثر هذه الامتيازات و الحوافز الضريبية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان حسنا في الظاهر و إن لم يعزى كليا إلى الحوافز الضريبية ، إذ نلاحظ ازدياد تدفق الاستثمارات الأجنبية بدءا من العام 1994 مع اعتبار أن متوسط نمو هذه التدفقات كان أكبر خلال الفترة 2000-2010 الشكل الموالي يوضح الضغط الضريبي مقارنة ببعض الدول المجاورة⁽¹⁾:

الشكل رقم (25): الضغط الضريبي في الجزائر و دول المقارنة.



المصدر:..Rapport FMI n°11/ 39, (2010)

توضح قراءة الشكل أنه و بالرغم من تدني الضريبة على أرباح الشركات تبقى باقي الضرائب و الرسوم مرتفعة مقارنة بدول أخرى في المنطقة.

2-السياسة التجارية:

بعد انهيار أسعار النفط عام 1986 بدأت الجزائر بأولى محاولات الإصلاح التجاري التي تعززت بين العامين 1994 و 1997 حيث بدأت ببرنامج واسع يركز على تكييف سعر ال صرف و التحرير التجاري و تحرير الأسعار المحلية و إصلاحات القطاع العام ، لكن مفعولها انعكس بصورة أكبر عام 1998 عبر فرض رسوم إضافية بنسبة 60 % على بعض الواردات على خلفية النزاع الأمني ، وقد بدأت الإصلاحات التجارية من جديد عام 2001 و 2002 في سياق الجهود لنيل العضوية في منظمة التجارة العالمية و لدعم اتفاقية الشراكة يوروميد التي وقعت الجزائر سنة 2001، لذلك قلصت الجزائر التعريفات الجمركية و خفضت التعريفات القسوى . وهي إجراءات متأخرة نظرا للمسيرة التي عرفتها السياسة التجارية في تونس و المغرب ، فمنذ السبعينات سعت تونس لترويج الصادرات و لتنمية القطاع الخاص و كانت السمة الرئيسية تقديم ما يعرف بشركة تجهيز الصادرات غير

¹ - دول المقارنة هنا هي: مصر، لبنان، المغرب، سوريا، تونس.

الموظنة التي استفادت من التسهيلات التجارية و الإعفاءات من ضريبة الدخل و من مكانة جمركية خاصة⁽¹⁾.

و قد بدأت المزيد من الإصلاحات النسقية في تونس عام 1986 مع انتقال بارز من مسار تطبيعي يتميز بإحلال الواردات إلى إستراتيجية نمو موجهة إلى التصدير و قائمة على القطاع الخاص ، و على الدخول إلى اتفاقية الغات في 1990 ، كما وقعت اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية عام 1995، وقد وضعت جدولا بالتخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية بدءا من الاستثمار و سلع الاستهلاك الوسيط . أما المغرب فقد بدأت إصلاحاتها التجارية عام 1983 و انضمت إلى اتفاقية الغات في العام 1987 حيث تركزت الإصلاحات الأساسية على تخفيض التعريفات الجمركية استمرت مع اتفاقية الليوروميد التي تم توقيعها سنة 1996 ، وفي هذا السياق فان الجزائر أيضا قد قامت منذ العام 2000 بتخفيضات جمركية أكثر بساطة لتختزل إلى أربع معدلات هي⁽²⁾ : 0% ، 5% ، 15% ، 30% ، بحيث خص المعدل 5% المنتجات الأولية ، و المعدل المتوسط 15% المنتجات و السلع النصف مصنعة أو لوسيط و أعلى معدل 30% للمنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك النهائي، و هو ما يضع الجزائر ضمن أقل دول البحر المتوسط حماية ما يشكل تخفيضا في تكاليف المستثمر . الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي و التي تتضمن الإلغاء المتدرج لتعريفات الجمركية خلال 12 عاما حيث تم إلغاء التعريفات على المواد الأولية في الأول من سبتمبر 2005 و التي تمثل 25% من الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي و خفضت التعريفات ب 20% عبر خمس سنوات للمواد نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية و التي تمثل 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي و ذلك بدءا من الفاتح من سبتمبر 2007، فيما يخص التعريفات أخيرا على المواد النهائية الاستهلاكية فقد خفضت ب 10% سنويا مع العلم أنها تمثل 40% من واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي⁽³⁾.

مع ذلك تبقى خطوات سياسات و إجراءات تحرير التجارة الخارجية في المغرب و تونس من أهم الإصلاحات في منطقة المغرب العربي و ذلك ل:

- تخفيض و تبسيط التعريفات الجمركية و تخفيف الحواجز غير الجمركية و الإدارية ، و خاصة منها إلغاء نظم تراخيص الاستيراد و إبقاء قائمة للسلع المحظور استيرادها في أضيق الحدود.
- إعادة هيكلة التعريفات الجمركية و اقترانها بإصلاح النظام الضريبي، لترشيد الإيرادات الضريبية و ذلك بالعمل على تقليص الاعتماد على الرسوم الجمركية كمورد رئيسي من موارد

¹- تقرير البنك الدولي، التجارة و الاستثمار و التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، 2006، ص 162.

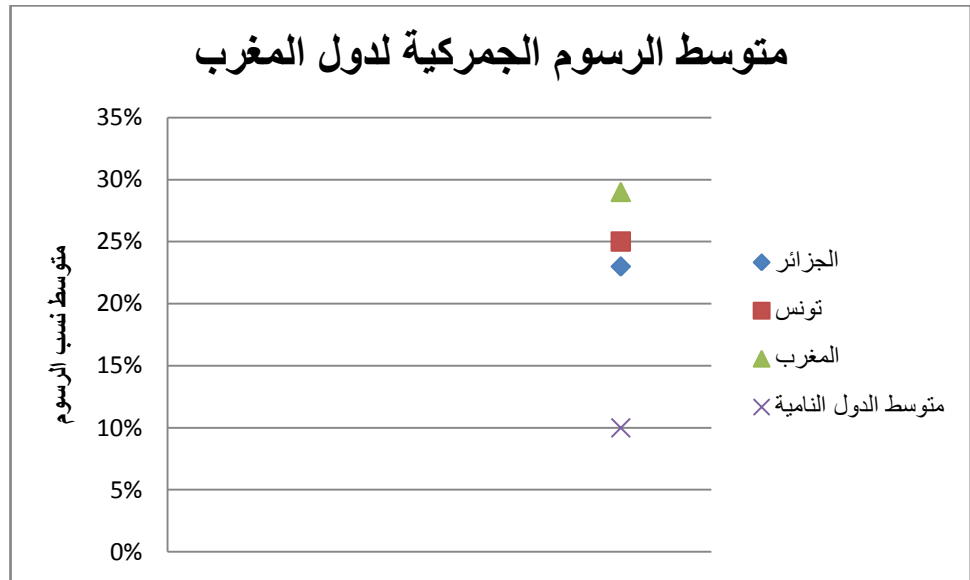
²- Abdellatif Benachhou, (2008), Les nouveaux investisseurs, op.cit, p.201

³- Abdellatif Benachhou, (2008), Les nouveaux investisseurs, op.cit, p.202

الخزينة العامة و إيجاد بدائل ضريبية لها قاعدة عريضة في القطاعات الإنتاجية و الخدمية مثل فرض و تعميم ضريبة القيمة المضافة.

و من الإجراءات الهامة الأخرى التي نفذتها هذه الدول إلغاء القيود على المدفوعات و التحويلات الجارية ، و خاصة منها إلغاء نظام تخصيص النقد الأجنبي و القيود على تحويل غير المنظورات ، و بناء على ذلك اعتمدت تونس (1994) و المغرب (1995) حرية قابلية تحويل العملة للعمليات الجارية ، إذ يمكن تحرير قابلية تحويل العملة للعمليات الجارية المنتجين المحليين من شراء السلع الوسيطة و مستلزمات الإنتاج والأسعار العالمية و بالتالي يزيد من قدرتهم على المنافسة الدولية و تحقيق الكفاءة في الإنتاج. كما يؤدي تحرير قابلية تحويل العملة لأغراض عمليات رأس المال إلى تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

الشكل رقم (26): متوسط الرسوم الجمركية لدول المغرب.



المصدر: Report de la banque mondiale, pour la table ronde du Maghreb (disponibilité de main d'œuvre , chômage et création d'emploi dans le Maghreb), (2010), , p 35.

يظهر الشكل ارتفاع الرسوم الجمركية في منطقة المغرب بشكل عام مقارنة بمتوسط تلك المفروضة من قبل البلدان النامية ، أما على الصعيد المغربي فان المغرب يتصدر دول المقارنة من حيث ارتفاع التعريفات الجمركية على المبادلات الخارجية، مع ذلك فهي أكثر البلدان التي عرفت سياستها الخارجية إصلاحات مقارنة بتونس و الجزائر.

¹ - محمود بيبلي، تقرير المركز الوطني للسياسات الزراعية بالأردن ، ملخص سياسات رقم 27، نيسان 2008، ص 10، 11.

3- سياسة الخصخصة :

يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطا كليا بمدى تشجيع سياسة الخصخصة في الدول المضيفة ، إذ تعد أولى الوسائل و أهمها على الإطلاق لعمليات الاستحواذ و التملك للمؤسسات الإنتاجية العامة . وقد كانت الخصخصة من المكونات الأساسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي و الانتقال إلى اقتصاد السوق في دول المغرب العربي ، لكن تبقى الغاية منها زيادة الكفاءة للمشروعات و الرفع من جودة السلع و الخدمات عند مستوى سعري حقيقي عن طريق تشجيع القطاع الخاص المحلي و الأجنبي ، و قبل البدء في تحليل مسار الخصخصة في الجزائر و أثرها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فان من المهم الإحاطة بمفهوم الخصخصة ، إذ تتضمن هذه الأخيرة تحويل الأصول أو الخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص التنافسي وفق الاتجاهات التالية⁽²⁾:

- (أ) الخصخصة تعني زيادة نطاق الملكية الخاصة أي منح القطاع دورا متزايدا داخل الاقتصاد .
 - (ب) التخلص من الوحدات الإنتاجية الخاسرة .
 - (ت) التخلص من الاقتصاد الاشتراكي و التحول إلى اقتصاد السوق .
- لاقت الحكومات الجزائرية و التونسية و المغربية على السواء تحديات للبدء في هذه العملية و ذلك ل(1) :

- ✓ حجم القطاع العام و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .
 - ✓ الضغوط الاجتماعية الناجمة عن معارضة العمال و الضغوط الخارجية و الداخلية للتسريع في الخصخصة من جهة أخرى .
- وقد كان على الحكومات الإيفاء بالمتطلبات التالية :
- ✓ وجود بيئة سياسية تشجع اعتبار الكفاءة الاقتصادية و تثق في قدرة القطاع الخاص على تحقيق النمو الاقتصادي.
 - ✓ ضمان التأييد الكامل و غير المتقلب من أعلى المسؤولين في دوائر الاختصاص السياسي الوثيق الصلة و ألا تتعرض مشاريع الخصخصة لعراقيل كما يجب على الحكومة أن تكون حاسمة و سريعة في تطبيقها للخصخصة .
 - ✓ الإعداد المسبق لإستراتيجية واضحة و قبلها إعداد برنامج يمهّد على المستويين السياسي و الاقتصادي ، يركز هذا البرنامج على تدعيم نظام السوق و المنافسة .
 - ✓ دراسة تنظيم المؤسسات العامة و إمكانية تطويرها بما يحقق تحسين أوضاعها و الرفع من كفاءتها و إخضاعها لقواعد السوق.

¹ - شكري رجب العشاوي، 2007، الخصخصة، الدار الجامعية، ص 80.

- ✓ يتعين أن يتولى عملية الخوصصة جه از مستقل ، و أن يضم هذا الجهاز متخصصين في المسائل الاقتصادية و المالية و القانونية و المحاسبية .
 - ✓ الإعلان عن تنفيذ الخوصصة يتخذ إحدى الصورتين: إعلان شامل مسبق عن برنامج متكامل للخوصصة يشمل مؤسسات عديدة ، أو إعلان متتابع عن كل عملية من عمليات الخوصصة كل على حدى .
 - ✓ إعادة النظر في سياسات الأثمان بحيث يتم القضاء تدريجيا على التشوهات التي تحول دون اعتبار الأسعار السائدة مؤشرات حقيقية للنفقات و لطلب المستهلكين،فسيادة الأسعار غير الحقيقية لا تمكن المسؤولين عن الاستثمارات من اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالاستثمار و الإنتاج ، كما انه يحول دون التعرف بدقة على ربحية المشروعات و من ثم تقدير قيمتها الحقيقية.
 - ✓ تطوير السياسات المالية للمساهمة في إنشاء البيئة الاقتصادية المشجعة للاستثمار و التأكد من اعتدال الضريبة و توحيدها ، كما يجب الاهتمام بالسياسة النقدية و إدخال إصلاحات على أسعار الفائدة ، أسعار الصرف و توفير النقد الأجنبي و إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات .
 - ✓ إصلاح أوضاع السوق المالية من خلال تخفيف القيود و الإجراءات المفروضة على إصدار و تداول الصكوك في البورصة و تخفيف النفقات المترتبة على ذلك.
- أعطت النصوص القانونية في الجزائر ابتداءا من 1982 حرية الدخول للاستثمار في قطاعات كانت قبلا حكرا على المؤسسات الحكومية بالطرق التالية:⁽¹⁾
- ✓ خوصصة التسيير:
- يعرف هذا الأسلوب على انه نقل إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية في يد الدولة و بالتالي لا يوجد في هذا الشكل تحويل لملكية و لا تحرر للدولة من التزامات المؤسسة ، و إنما يتعلق الأمر بتوكيل تسيير هذه المؤسسة لمسيرين خواص يعملون على ضمان إدارة و تطوير و تحسين وضعية المؤسسات المكلفون بتسييرها.
- ✓ تحويل ملكية المؤسسات العمومية الجزائرية:
- تعتمد هذه التقنية على تحويل الملكية تحويا كليا أو جزئيا للأسهم أو الحصص للقطاع الخاص بالطرق التالية:

¹- Mohamed Sari,2002, Algérie horizon 2020 –vers une autonomie économique minimale, p 29.

○ العرض العام للأسهم : تتم هذه الطريقة بعرض بيع جزء أو كل أسهم المؤسسة العمومية للجمهور و ذلك بتقسيم رأسمالها لأسهم في السوق المالية.

تتم هذه الطريقة وفق مسارين: المسار الأول يتمثل في العرض الكلي للأسهم مما يعني انتقال المؤسسة كليا إلى القطاع الخاص أما المسار الثاني فيتمثل في العرض الجزئي للأسهم أي بقاء جزء من رأس مال المؤسسة تابعا للدولة و تمنح طريقة العرض العام عدة مزايا : شفافية العملية و وضوحها كما تمتاز بتوحيد سعر السهم و تحديده مسبقا ، إمكانية نجاح كبيرة مقارنة بالطرق الأخرى.

○ العرض الخاص للأسهم: المبدأ العام لهذه الطريقة هو عرض مزاد علني تنافسي للمؤسسات المراد خوصصتها ، وذلك بإعلام كافة المستثمرين مهما كانت طبيعتهم و لذلك أوجب المشرع الجزائري على مجلس الخوصصة أن يباشر عن كل عملية خوصصة يعتزم القيام بها تفاصيل و شروط المناقصة و كل ما يتعلق بالعملية في الجرائد الوطنية و الدولية مرتين على الأقل .

✓ بيع أصول المؤسسة : تعمد الدولة في هذه الطريقة إلى بيع المؤسسة العمومية حيث يتم تقسيم الأصول و بيعها الجزئي أو المجمع ، ونجد هذا النوع في المؤسسات العمومية في قطاع الأشغال العمومية و التهيئة و التي غالبا ما تبيع في المزاد جزءا من أدواتها الإنتاجية .

✓ الخوصصة عن طريق شراء الديون: وهي عملية تحويل الديون إلى أسهم في المؤسسات المخصوصة بمعنى آخر يمكن لكل بنك أو مؤسسة مالية دائنة للدولة أن تصبح مساهمة في المؤسسات المخصوصة مقابل التخلي عن تلك الديون أو جزء منها هذا بالنسبة للديون الخارجية ، أما بالنسبة للديون الداخلية يمكن استبدال هذه الديون بأوراق المساهمة أي يمكن للبنك أو الخزينة العمومية أن تصبح مساهما في المؤسسة المخصوصة مقابل التخلي عن جزء أو كل الديون المستحقة لها على تلك المؤسسة .

وقد أعطت النصوص القانونية الجزائية للمؤسسات المخصوصة إمكانية الاستفادة من القروض البنكية لهذه المشاريع الخاصة ، كما أرغم قانون المنافسة المؤسسات العامة على التخلي عن احتكار المؤسسات العامة عن بعض الخدمات أولها قطاع الاتصالات ، كما تم ابتداءا من 1990 تحرير الأسعار ما عدى البعض (وهي المواد الاستهلاكية الأساسية) لاستيفاء إحدى متطلبات الخوصصة . إلا أن هذه العملية لم تجذب إليها رأس المال الأجنبي إلا متأخرا بسبب ما يلي:

1-معوقات تنظيمية و قانونية :

إن الإطار التنظيمي و القانوني للإصلاحات لم يراجع بعض المفاهيم و التصورات الخاصة بعملية الخصخصة ، فقد استنتجت المادة الثانية من قانون الخصخصة المؤسسات المالية من هذه العملية ، كما نص على ثلاث تقنيات فقط للخصخصة :
التنازل عن طريق الأسواق الماليّة.
التنازل عن طريق المزايدة.
خصوصة التسيير.

أضف إلى ذلك أن قانون الخصخصة يعتبر بطيئاً و بيروقراطياً حتى بعد عقد بروتوكول اتفاق ، إذ تستغرق العملية 12 شهراً في حين تستغرق في باقي الدول 6 أشهر فقط. مشكل العقار و الذي يعتبر من المشاكل المستعصية و المعقدة في هذه العملية.

2- معوقات متعلقة بالمؤسسات:

الشكل التنظيمي للمؤسسة العمومية يحدد بصفة كبيرة المراحل الضرورية الواجب المرور عليها قبل تطبيق الخصخصة ، فإذا كانت المؤسسة ذات مسؤولية محدودة يتم التعامل في أسهمها حالاً فتسير عملية الخصخصة بعرض كميات إضافية من الأسهم أو بيع جزء من الأسهم ، أما إذا كانت غير ذلك فيجب إجراء تعديلات لتحويلها إلى شركة مساهمة تعمل في الإطار القانوني للشركات المساهمة ، و يتعين تحويل نظام العاملين فيها من النظم الحكومية إلى نظام العاملين في القطاع الخاص.
تقييم المؤسسة أو تحديد قيمة المؤسسة بالأسعار السائدة في السوق ، و يتطلب ذلك فحص حالة المؤسسة المالية و عملية التشغيل ثم إجراءات تقدير أول أو أسهم المؤسسة، و يشمل هذا التحليل الأداء المالي في السنوات السابقة و هيكل تمويل المؤسسة و موقف الديون المستحقة عليها و مركزها التسويقي .

3-نقص الكفاءة لدى منفذي الخصخصة :

انعكس ذلك من خلال نقص المعلومات حول المؤسسات محل الخصخصة و انعدامها أحياناً، وأيضاً في عدم وضوح آليات عملية البيع.

4- محدودية الخصخصة :

إذا كان قانون المالية التكميلي لسنة 1994 قد سمح لأول مرة بالتنازل عن المؤسسات العمومية و مساهمة الخواص في رأسمالها في حدود 49 % فإن قانون الخوص صرّ لسنة 1995 سمح للقطاع الخاص بالمساهمة غير المحدودة في رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية ، ليعود قانون المالية سنة 2009 إلى فرض النسبة 49% مرة أخرى ما أعاق المشاريع الاستثمارية الأجنبية الرامية إلى التملك الكامل للنشاط ، أما عن مجالات الخصخصة فقد مست :

✓ الدراسة و الانجاز في مجالات البناء و الأشغال العمومية و أشغال الري.

- ✓ الفنادق و السياحة.
 - ✓ التجارة و التوزيع.
 - ✓ الصناعات النسيجية و الصناعات الغذائية.
 - ✓ الصناعات التحويلية في جملة مجالات محددة .
 - ✓ النقل البري للمسافرين و البضائع .
 - ✓ أعمال الخدمات المينائية و المطارية.
 - ✓ التأمينات .
 - ✓ الصناعات الصغيرة و المتوسطة .
- و قد استثنت من هذه العملية الشركات و النشاطات التالية:

- سونطراك .
- سونلغاز .
- الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية .
- الشركة الوطنية للعربات الصناعية.
- الشركة الوطنية للنقل الجوي.

❖ مسيرة الخصخصة في المغرب و تونس و أثرها على دفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

(أ) بدأت مسيرة الخصخصة في المغرب باكرا نسبيا بنقل أراضي فلاحية من ملكية الدولة إلى الخواص ، ثم جاء قانون الخصخصة في 1989 المتعلق بتحويل منشآت عمومية إلى القطاع الخاص ، وفي الفترة الممتدة من 1991 إلى 1996 بلغ تعداد المؤسسات العمومية المخصصة 49 مؤسسة منها 31 شركة و 18 فندقا ، إن نسبة 73.6 بالمئة من مداخل الخصخصة جاءت من طرف المغاربة و لم تشكل المداخل الأجنبية الا 26.3 بالمئ ، أما خلال الفترة 2000 إلى 2010 فقد اتسمت عمليات الخصخصة في المغرب بالارتفاع و تمت خصخصة 11 مؤسسة عن طريق بورصة الدار البيضاء ، التي و حتى 1998 ضمت 300000 مساهم ، أما فيما يخص التكاليف المباشرة لهذه العمليات فقد بلغت 450 مليون درهم ، نتائج عمليات الخصخصة بالمغرب اتسمت بما يلي¹:

- لم تسجل أية حالة إغلاق للشركات أو الفنادق بعد خصصتها.
- لم تسجل أي تسريح للأجراء في جل الحالات.
- لم يسجل أي تراجع نهائي في قيمة أسهم الشركات المباعة في البورصة.

¹ - مصطفى الكثيري، مقارنة تقييميه لخصيلة تجربة الخصخصة في المغرب، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، (2005)، ص 325.

و الواقع أن العمليات الأولية للخصوصة أثناء فترة التسعينات قد ساهمت بجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ، ذلك أن بنية السوق المالية في المغرب قد تطور في وقت قياسي ، كما تم تحديث آلياتها . أما بالنسبة لأثر برنامج الخصوصية على تدفق الاستثمارات الأجنبية في تونس، فإنه يمكن القول انه وعلى غرار تجربة دول الجوار، قد تم اعتماد جدولة زمنية للعملية بعد إصلاحات 1996 بالرغم من أن مسيرة الخصوصية في تونس بدأت العام 1980 ، و قد تمت خصوصة 108 عملية حتى 1993 شملت قطاع السياحة و النسيج و التجارة و الميكانيك ، التغذية و الصيد و قطاعات أخرى، ابتداء من 1998 تم التركيز على القطاع الصناعي، و قد ساهمت السوق المالية في تسهيل العملية على غرار المغرب فقد سمحت لتملك الأطراف الأجنبية لأكثر من 30 مؤسسة تراوحت نسب التملك أو المساهمة بين 0.62% و 52 بالمئة من المؤسسات المعروضة للخصوصة¹ .

المقارنات السابق إليها أوضحت مدى تحسن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خاصة مؤشر المديونية ، لكنها أبرزت التأخر في اعتماد سياسات الانفتاح التجاري و الخصوصية بالنظر إلى تجربة تونس و المغرب .

المبحث الثاني : معوقات تخص التمويل البنكي و البنى التحتية

مشاكل التمويل من أولى اهتمامات المستثمرين الوطنيين و الأجانب على السواء، نتيجة المعاملات التجارية و طبيعة بعض العقود و الصفقات تجعل من المستحيل على المستثمر الاستغناء عن التمويل البنكي بكل أنواعه، لذا سيتناول هذا المبحث أهم الصعوبات التي قد يعرفها المشروع الاستثماري أثناء طلب القروض من الجهاز المصرفي الجزائري أو على مستوى السوق المالية الجزائرية.

المطلب الأول: معوقات التمويل البنكي

بالرغم من التحسن الملحوظ على مستوى التمويل البنكي الذي تشهده الجزائر و الهادف إلى الرفع من مستويات الاستثمار الخاص الوطني ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إلا أن القطاع المصرفي ما يزال بعيدا عن متطلبات المستثمرين و ذلك لأسباب عدة نعرض بعضها فيما يلي.

1 - النظام البنكي في الجزائر:

عرف النظام البنكي إصلاحات كانت تهدف بالأساس إلى تبني قوى السوق كقواعد للقرار و آليات للضبط الاقتصادي و دور المبادرة الخاصة و تخصيص الموارد وفق آليات القيمة التي تنعكس في شكلها النقدي في السوق، و جاءت هذه الإصلاحات وفقا للاتية¹²:

¹ - المنصف عباس، تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي و الخصوصية، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصوصية في البلدان العربية، مرجع سابق ذكره، ص 331.

² - الطاهر لطرش، 2003، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية، ص 65.

- ✓ الإصلاح النقدي لعام 1986: أهم الأفكار التي جاء بها:
 - ✓ استعادة البنك المركزي دوره كبنك للبنوك.
 - ✓ وضع نظام بنكي على مستويين (البنك المركزي- نشاط البنوك التجارية).
 - ✓ استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل.
 - ✓ تقليل دور الخزينة في نظام التمويل و تغييب مركزه الموارد المالية.
 - ✓ إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي و هيئات استشارية أخرى.
- قانون 1988 و تكييف الإصلاح: تضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، و إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات و قد جاء القانون بالعناصر التالية:
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي.
 - يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم و سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
 - تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.
- النظرة الجديدة و إصلاح عام 1990: المتعلق بالنقد و القرض يعكس اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، و قد جاء بالمبادئ التالية:
- ✓ الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية.
 - ✓ الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة
 - ✓ الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض.
 - ✓ إنشاء سلطة نقدية و حيدة و مستقلة (وهي مجلس النقد و القرض).
 - ✓ وضع نظام بنكي على مستويين.
- البنوك و المؤسسات المالية في ضوء الإصلاحات :
- (1) البنوك التجارية: يعرف قانون النقد و القرض البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في مواد القانون و التي هي : جمع الودائع من الجمهور، منح القروض، توفير وسائل الدفع الأمانة و وضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها.
 - (2) المؤسسات المالية: و يعرفها على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال البنكية ما عدى تلقي الأموال من الجمهور.
 - (3) البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية: أصبح بإمكانها فتح فروع بالجزائر، تخضع لترخيص يمنحه مجلس النقد و القرض.

- هيئات الرقابة في النظام البنكي الجزائري:¹

- (1) لجنة الرقابة المصرفية.
 - (2) مركزية المخاطر: حيث أسس قانون النقد و القرض هيئة تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت مركز المخاطر، و لقد فرض بنك الجزائر على كل هيئات القرض التي لها نشاط على التراب الوطني الانضمام إلى هذه المركزية و احترام قواعد عملها، بالإضافة إلى الوظيفة الإعلامية لمركزية المخاطر فان وجودها يسمح بتحقيق غايات متعددة نذكر عددا منها:
 - ✓ مراقبة و متابعة نشاطات المؤسسات المالية و معرفة مدى العمل الذي تقوم به في مجال الخضوع لمعايير و قواعد العمل.
 - ✓ منح البنوك و المؤسسات المالية فرصة القيام بمفاضلة بين القروض المتاحة بناء على معطيات سليمة نسبيا.
 - ✓ تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة بالبنك المركزي.
 - (3) مركزية عوارض الدفع: و تتعلق بمشاكل القروض، إذ قام البنك المركزي بفرض الانضمام إلى هذه المركزية على كل الوساطة المالية، مهمتها تتلخص فيما يلي: تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع و ما قد ينجم عنها، نشر قائمة عوارض الدفع و ما يمكن أن ينجم من تبعات و ذلك بطريقة دورية و تبليغها إلى الوسطاء الماليين و إلى أي سلطة أخرى معنية.
 - (4) جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة.
- تزامنت هذه الإصلاحات في النظام البنكي مع تنامي حاجة الاقتصاد عموما و القطاع الخاص إلى التمويل المصرفي المترجم إلى الأشكال التالية:
- (1) القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:
 - نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة و التي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا خلال دورة الاستغلال ك: التموين، التخزين، الإنتاج، التوزيع، وهي تأخذ الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها التي تعطي قروضا قصيرة الأجل تنقسم إلى:
 - ✓ قروض عامة: موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية و ليست موجهة لتمويل أصل بعينه و تسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة و هي: تسهيلات الصندوق، المكشوف، قرض الموسم، قرض الربط.
 - ✓ القروض الخاصة: و هي موجهة لتمويل أصل معين، يمكن إجمالها في الآتي:
 - تسبيقات على البضائع.
 - تسبيقات على الصفقات العمومية.

¹- الطاهر لطرش، 2003، تقنيات البنوك، مرجع سابق ذكره، ص 66.

- الخصم التجاري.

✓ القرض بالالتزام: و هو لا يتمثل في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك و إنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من طرف جهة أخرى ، و نميز ثلاثة أشكال رئيسية :

- الضمان الاحتياطي.

- الكفالة.

- القبول.

أما الشركات و المؤسسات العاملة في التجارة الخارجية ، أي تلك التي تحتاج إلى معاملات مالية خارجية سواء من أجل الاستيراد أو التصدير ، فتحتاج إلى الأشكال التالية من التمويل:

✓ التمويل البحت للتجارة الخارجية: تتخذ ثلاثة أشكال رئيسية و تختلف عن طرق التمويل الأخرى في كون هذه الأخيرة هي عبارة عن عمليات دفع و قرض في ان واحد:

- القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير: تقترن بالخروج الفعلي للبضاعة من المكان الجمركي للبلد المصدر ، و تسمى بالقروض الخاصة بتعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك.

✓ التسبيقات بالعملة الصعبة: يمكن لل مؤسسات التي قامت بعملية تصدير مع السماح بأجل للتسديد لصالح زبائنها أن تطلب من البنك القيام بتسبيق للعملة الصعبة و بكيفية تستطيع المؤسسة المصدرة أن تستفيد من هذه التسبيقات في تغذية خزينتها، حيث تقوم بالتنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية، و تقوم المؤسسة بتسديد هذا المبلغ إلى البنك بالعملة الصعبة حالما تحصل عليها من الزبون الأجنبي في تاريخ الاستحقاق ، و تتم هذه العملية بهذه الكيفية إذا كان التسبيق المقدم قد تم بالعملة الصعبة التي كانت هي العملة التي تمت بها عملية الفوترة. أما إذا كان التسبيق يتم بواسطة عملة صعبة غير تلك التي يقوم الزبون الأجنبي أن يسوي دينه بها ، فان المؤسسة المصدرة يمكنها دائما أن تلجأ إلى تغذية خزينتها بالكيفية التي رأيناها سابقا ، ولا يمكن من جهة أخرى أن تتم هذه التسبيقات مالم تقم المؤسسات بالإرسال الفعلي للبضاعة إلى الزبون الأجنبي.

✓ عملية تحويل الفاتورة: هي آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في الغالب مؤسسة قرض بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين و ضمان حسن القيام بذلك، وبهذا فهي تحل محل المصدر في الدائنية و بالتالي فهي تتحمل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التسديد و تحصل على العمولة من

رقم الأعمال فهي تتيح للمؤسسات المصدرة الاستفادة من بعض المزايا الهامة نذكر منها على وجه الخصوص:

تستطيع المؤسسات المصدرة بهذا التحصيل من تحسين هيكلها المالي و ذلك بتحويل ديون أجلة إلى سيولة جاهزة.

تخفيف العبء الملقى على المؤسسة فيما يخص التسيير المالي و المحاسبي و الإداري لبعض الملفات المرتبطة بالزبائن و ذلك بأن تعهد هذا التسيير إلى جهة أخرى.

✓ - إجراءات الدفع و القرض: و يختلف عن النوع السابق في كونه بجمع بين صفة الدفع و صفة القرض في أن واحد و بصفة عامة هناك ثلاث آليات أساسية للتمويل و القرض و المتعلقة بتمويل الواردات و هي⁽¹⁾ :

-الاعتماد المستندي : و هي عملية يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها و العلاقة التي تنجم عن فتح اعتماد مستندي لصالح المستورد تربط بين أربعة أطراف هي المستورد، المصدر، بنك المستورد، بنك المصدر . و يمكن للمستثمر (المصدر أو المستورد) الاستفادة من هذا التمويل بأنواعه: الاعتماد المستندي القابل للإلغاء، الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء و الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء و المؤكد . - التحصيل المستندي: و هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة و إعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله ، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة،

2-التمويل متوسط و طويل الأجل للتجارة الخارجية: و يمكننا أن نصنف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال في أربعة أدوات هي: قرض المشتري، قرض المورد، التمويل الجرافي و القرض الايجاري الدولي.

✓ قرض المشتري: هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها البنك أو مجموعة من البنوك بإعطاء قرض المستورد يستعمله لتسديد المصدر نقدا ، و يمنح عادة لفترة تتجاوز 18 شهرا و يلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات مابين المستورد و البنوك المعنية .

✓ قرض المورد: و هو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته و لكن هذا القرض هو ناشيء بالأساس عن مهلة للتسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد و لذلك يبدو على أنه شراء الديون من طرف البنك على المدى المتوسط.

✓ التمويل الجزافي : و يعرف على أنه العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن و بالتالي فهي آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة، لذا فهو يتيح للمصدر المزايا التالية:

- إن المبيعات الآجلة التي قام بها المصدر و يستطيع أن يحصل على قيمتها نقدا.
- إن الحصول على هذه القيمة نقدا يسمح للمصدر بتغذية خزينته و تحسين وضعيته المالية.
- تجنب احتمالات التعرض إلى أخطار الصرف الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف بين تاريخ تنفيذ الصفقة التجارية و تاريخ التسوية المالية.
- ✓ القرض الايجاري الدولي.

2-مدى مساهمة النظام البنكي الجزائري في تمويل الاستثمارات الخاصة خلال الفترة 2000-2010:

مع نهاية 2007 أصبح النظام البنكي الجزائري يتشكل من 25 مصرفا و مؤسسة مالية معتمدة يقع مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، تتوزع الهيئات البنكية و المؤسسات المالية كالتالي⁽¹⁾:

- ✓ ست مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير.
 - ✓ تعاونية تأمين واحدة معتمدة لإجراء العمليات البنكية.
 - ✓ اثني عشر مصرفا خاصا ، من بينها واحد برؤوس أموال مختلطة .
 - ✓ ثلاث مؤسسات مالية من بينها اثنتان عموميتان.
 - ✓ ثلاث شركات للقروض بالإيجار من بينها واحدة عمومية.
- وقد شرع بنك الجزائر في عصرنة أنظمة الدفع مثل استحداث نظام التسوية الإجمالية الفورية و نظام المقاصة الالكترونية، كما تم طرح منتجات بنكية جديدة مثل بطاقات الائتمان و بطاقات الدفع و تدعيم الروابط المؤسساتية و المالية مع الأسواق المالية العالمية ، وقد واصل مجلس النقد و القرض و اللجنة البنكية في تدعيم الإشراف البنكي و جعله مطابقا للمعايير و المبادئ العالمية، كما قام بنك الجزائر بتمحيص آليات المراقبة و اليقظة و الإنذار بالنسبة للنظام البنكي ، ومع هذه الجهود الرامية إلى تعزيز و تقوية النظام البنكي من جهة و التوسع في عمليات تمويل الاقتصاد إلا أن نقاطا كثيرة ميزت العمل البنكي لم تكن في صالح الاستثمارات الخاصة المحلية منها و الأجنبية.

2-1 توزيع القروض البنكية :

تساهم المؤسسات المصرفية الخاصة إلى جانب العامة في تمويل المشروعات الخاصة في الجزائر ، و قد ارتفع عدد البنوك الخاصة خلال الفترة 2000-2010 ليزيد بذلك القدرة التمويلية في سوق الإقراض و المعاملات البنكية ، كما رفع من مستوى تنافسية الخدمات البنكية ، ويمثل القطاع المصرفي الأجنبي

¹ - عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر -الوقائع و الأفاق-، مرجع سابق ذكره، ص 69.

الجانب الأكبر من هذه البنوك الخاصة ، فقد دخلت 16 مؤسسة بنكية سوق التمويل في الجزائر ابتداء من 1990⁽¹⁾، حصة التمويل المقدم من طرف البنوك و المؤسسات المالية العامة و الخاصة نستعرضها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(22): حصة التمويل المقدم من طرف البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر.

2004	2003	2002	2001	2000	
2705.4	2443.5	2127.4	1789.9	14441.9	مجموع الأموال المدخرة
6.5	0.6	12.5	7.8	5.2	حصة البنوك الخاصة
1534.4	1378.3	1266.0	1077.7	993.0	مجموع القروض
7.1	7.2	14.3	4.1	2.7	حصة البنوك الخاصة

الوحدة : مليار دينار جزائري

المصدر: Abdellatif Benachou, (2008), les nouveaux investisseurs, op.cit, p251.

و تشمل هذه التمويلات ، تمويل التجارة الخارجية و نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- تراجعت هذه التمويلات ابتداء من 2004 للأسباب التالي ذكرها .

2-1-1 قانون أوت 2004:

حيث منع هذا القانون على البنوك الخاصة التعامل مع المؤسسات العمومية، مما أدى إلى تراجع الودائع لدى هذه البنوك و بالتالي تراجع حصص القروض المقدمة من طرفها.

- من جهة ثانية منع على البنوك العمومية اللجوء إلى وسائل التمويل الخارجي لصالح زبائنهم ، و هو إقصاء تستثنى منه البنوك الخاصة .

- كما يفرض على البنوك العمومية حين منح قروض كبيرة لتمويل المشاريع الضخمة قواعد احترازية ، كمشاريع المياه المشروعات الصناعية الالكترونية، و هو أمر استثنى منه أيضا البنوك الخاصة.

2-1-2 التوزيع المتحيز للقروض البنكية:

في دراسة للبنك العالمي تم حول 600 مؤسسة جزائرية حول ظروف و هياكل التمويل لمشروعاتهم الاستثمارية، لخصت توزيع التمويل البنكي الذي و حسب الدراسة توجهها نحو المؤسسات الخاصة ، النتائج جاءت وفق الأرقام التالية:

¹- Abdellatif Benachou, (2008), Les nouveaux investisseurs, op.cit, p 251.

الجدول رقم(23): مصادر التمويل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

مصدر التمويل	التمويل الذاتي	تمويل عن طريق البنك	قرض من طرف المرد أو الزبون	عائلي	الباقي
مجموع المؤسسات	70.6%	18.1%	4.5%	3%	-
أكثر من مئة مؤسسة عمومية	64.1%	23.6%	5%	-	7.3%
أكثر من مئة مؤسسة خاصة	47.6%	46.1%	4.5%	1.9%	-

المصدر: Abdellatif Benachou, (2008), les nouveaux investisseurs, op.cit, p 250.

بالرغم من أن الدراسة توضح تنامي حصة التمويل البنكي للمؤسسات الخاصة إلا أنه يجب الإشارة إلى أن الدراسة كانت في فترة ميزتها الظروف التي عرفتتها المؤسسات العمومية سواء من الناحية المالية أو الاقتصادية ، كذلك فإن معظم التمويل المصرفي يتجه بصفة أساسية إلى المؤسسات الخاصة الكبيرة، و تلك العاملة منذ وقت طويل بسبب خبرتها و صحتها المالية.

وتأخذ القروض البنكية الموجهة إلى المؤسسات العمومية و المؤسسات الخاصة الكبرى الحصة الأكبر، إذ تحظى 15 مؤسسة عمومية على 52% من مجموع القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية ، مع أن معظم هذه القروض غير فعالة ، و هذا ما يجعل للبنك موارد مجمدة كان يمكن توجيهها إلى مؤسسات أكثر ملاءمة فيشترط على عام تستفرد و لكل بنك من البنوك المتواجدة في الجزائر أولى 15 مؤسسة زبونة على أكبر القروض الموجهة إلى القطاع المستثمر فيه ، هذه القطبية في توزيع القروض حاضرة بشكل واضح في BNA - 42% من القروض - و BADR 35%¹ .

-تفتقد بعض البنوك إلى الشفافية ، إذ تقدم تلك القروض دون دراسة دقيقة للأخطار و بدون أخذ ضمانات فعلية ما يهدد بخسارة حصة أخرى من القروض.

-قطبية التمويل لم تكن على مستوى المؤسسات وحسب ، بل هي مسألة إقليمية أيضا ، إذ تتركز التمويلات المقدمة من طرف البنوك العمومية في الولايات الوسطى من البلاد و بالتالي لا تحظى الولايات الداخلية رغم توفرها على فرص استثمارية عالية على القدر ذاته من القروض.

كما أن هذه البنوك (العمومية) و حتى وقت قريب مثلت الحصة الأكبر من مجموع البنوك العاملة في السوق الجزائرية ، ما يقلل من دافعيتها إلى تحسين نوعية التمويل و الخدمات المصرفية أو خلق وسائل جديدة تتلاءم و متطلبات المؤسسات المتواجدة في القطاعات المختلفة ، إذ أن الحصة الأكبر للمنتجات البنكية هي من السندات الحكومية و التجارة الخارجية ، زد على ذلك لا تملك البنوك العمومية أموال

¹ -Abdellatif Benachou, (2008), Les nouveaux investisseurs, op.cit, p 205.

خاصة تسمح لها بزيادة سقف القروض الموجهة للاستثمار نظرا لمستوى الاحتياطات التي تمتص نسب هامة من هامش الربح للبنوك⁽¹⁾.

2-2- معدلات الفائدة:

انخفضت معدلات الفائدة الحقيقية مقارنة بفترة التسعينيات بسبب انخفاض معدلات التضخم ، حيث وصل متوسط معدل الفائدة على القروض متوسطة الأجل إلى 9.25% مطلع العام 2000 انخفض إلى 9% بعد عامين أي العام 2002، بعد تخفيض البنك المركزي لمعدل إعادة الخصم عند حدود 5%⁽²⁾.

2-3- ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات:

حيث تتم تسوية المعاملات البنكية عن طريق المقاصة اليدوية إضافة إلى طول مدة تحصيل الشيكات و التحويلات المالية – 21 يوما بالمتوسط- ، كذلك ضعف الربط الشبكي بين فروع البنك الواحد و فيما بين البنوك، كما و بالرغم من الزيادة المستمرة في إصدارات البطاقات البنكية – 21000 بطاقة نهاية 2004- فإنها تبقى بعيدة عن المقاييس العالمية و ما حققته دول المقارنة ، إذ تفوق بطاقات الائتمان بالمغرب و مصر 2.5 مليون بطاقة و في تونس بأكثر من مليون بطاقة ائتمان⁽³⁾. زد على ذلك العدد القليل من الموزعات الآلية للنقود، حيث بلغ عدد الأجهزة نهاية 2005 ما يقارب 350 لدى جميع البنوك بما فيها بريد الجزائر.

كما تأخرت البنوك الجزائرية بتبني نظام المدفوعات للقيم الكبيرة خلال الوقت الحقيقي⁴ RTGS* و نظام المقاصة الإلكترونية.

أما على سبيل المقارنة و من دون التطرق إلى بنية السوق المصرفي في تونس و المغرب و التي اتسمت هي الأخرى بالتطور و الانفتاح ، فقد سجلت الأرقام و الإحصائيات التالية من حيث فعالية البنوك في توفير الدعم اللازم للمؤسسات الناشطة في مختلف القطاعات:

- تعتبر 80% من المؤسسات أن التمويل سواء من حيث الاستفادة أو التكلفة من المعوقات الهامة للاستثمار في المغرب ، بينما تتدنى نسبة الآراء المماثلة في الجزائر إلى ال 40%⁵.
- معدل الفائدة الحقيقي في الجزائر أعلى -8% – من المتعامل به في البنوك المغربية-6% .-

¹ -Abdellatif Benachenhou,(2008), Les nouveaux investisseurs, op.cit,p 206.

² -بريش عبد القادر، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 79.

³ - بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 294.

⁴ - Régime de traitement des grandes sommes.

⁵ -Rapport de la banque mondiale, « Secteur privé, secteur financier et infrastructure-région moyen orient Afrique du nord-royaume du Maroc , - évaluation du climat de l'investissement », juin 2005, p 24.

⁶ - idem.

- تعتبر المغرب على رأس قائمة الدول التي تطلب بنوكها أعلى نسبة ضمانات تصل إلى 230% من قيمة القرض المطلوب، و بلغ عدد المؤسسات المقدمة لهذه الضمانات 98% ، في حين تتراوح النسبة بين 80% و 81% في الجزائر¹. مع ذلك فان نسبة المؤسسات الحاصلة على تسهيلات الصندوق في المغرب أكبر منها في الجزائر - 62% في المغرب مقابل 40%، أيضا تستفيد المؤسسات الناشطة في المغرب من ارتفاع المدة المتوسطة للقروض البنكية إذ تصل إلى 45 شهرا في المغرب مقابل 23 شهرا في الجزائر.²

3-معوقات تخص التمويل عن طريق السوق المالي

يعتبر تطوير آليات عمل السوق المالية من الركائز الهامة في اقتصاد السوق ، و عاملا هاما في تحديد مدى تواجد المستثمرين الأجانب، سواءا تعلق الأمر بعمليات الخوصصة أو الحصول على التمويل اللازم عن طريق السندات وكذلك زيادة رأس المال بطرح أسهم جديدة.

3-1الأعضاء المؤسسون لبورصة الجزائر:

(أ) البنوك: - بنك التنمية المحلية BDL .

✓ البنك الخارجي الجزائري

✓ البنك الوطني للتنمية الريفية

✓ البنك الوطني الجزائري

✓ القرض الشعبي الجزائري

✓ الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

✓ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

(ب) شركات التأمين: - الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين

✓ الشركة الجزائرية للتأمين و النقل

✓ الشركة الجزائرية للتأمين

(ث) بنك خارجي هو : Union Bank.

وقد عرفت بورصة الجزائر تطورا ملحوظا ابتداء من 2004 يعود بالأساس إلى الإقراض السندي من طرف مؤسسات عمومية كبرى في مجال الكهرباء و الغاز ، الهاتف ، الأشغال البترولية ، النقل الجوي، وكان ضعيفا من قبل المؤسسات الخاصة لسببين هما التطور البطيء للمؤسسات الخاصة في مجال

¹ - Bank el Maghreb, rapport sur la politique monétaire n°18/2011, document préparé pour le conseil de Bank el Maghreb du 29 Mars 2011. sur le site : <http://www.bkam.ma>.

² -Rapport de la banque mondiale, « Secteur privé, secteur financier et infrastructure-région moyen orient Afrique du nord-royaume du Maroc,- évaluation du climat de l'investissement », op.cit, p 33.

شفافية الحسابات و التفضيل التقليدي للعلاقات مع البنوك . و بهدف تسهيل هذا النوع من التمويل أعطت التشريعات المؤسسات المصدرة للسندات لأجل أقله 5 سنوات حق الاستفادة من إعفاءات ضريبية ، لذلك تم تسجيل دخول تسع 09 مؤسسات منها ثلاث 03 خاصة للسوق المالي ابتداء من الفاتح فيفري 2003، لكن تبقى معظم هذه الإصدارات للمؤسسات العمومية الكبرى: سونطراك- سندات 05 سنوات بمعدل فائدة 13 % و بقيمة 12 مليار دينار جزائري سنة 1998 . ابتداء من سنة 2005 عرفت سوق السندات تراجعا بسبب:⁽¹⁾

- ✓ القواعد الاحترافية للبنوك الذي قلص مساهمة هذه الأخيرة في الاستثمار في السندات المصدرة من طرف المؤسسات (معدل تركيز المخاطر الذي يمنع البنوك من منح زبون واحد أكثر من 25% من الأموال الخاصة) .
- ✓ السيولة البنكية ذات طبيعة قصيرة الأجل و هو ما لا يتماشى و متطلبات السوق (متطلبات تمويلية طويلة الأجل)
- ✓ ارتفاع التكاليف الخاصة و المقدمة للمؤسسات المصدرة (البنوك و المؤسسات المالية).
- وقد حصر القانون⁽²⁾ المتعلق ببورصة القيم المنقولة من اعتماد التعامل بالأوراق المالية بمفهومها الواسع الذي يشمل على الأسهم و السندات و بالتالي تفضيل السندات و إبعاد الأسهم ، و هو ما يتناقض مع مبدأ الخصوصية و سياسة اقتصاد السوق.
- ✓ و من شروط قبول قيد المؤسسة في البورصة و جوب إصدار القيم المتداولة من الشركة ذات الأسهم ، مع أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر شركات محدودة المسؤولية أو شركات ذات شخص وحيد، إضافة إلى اشتراط مرور ثلاث سنوات على تواجده الشركة لكي يسمح لها بالدخول في البورصة.
- ✓ أقصى أجل لإنهاء الصفقات في بورصة الجزائر هو يوم + 30يوما و هو أجل بعيد عن المعايير الدولية الذي يتمثل في يوم + 3 أيام.⁽³⁾

3-2- نشاط سوق الأوراق المالية في الجزائر:

ينشد جميع الأطراف و منهم المستثمرون أن تتصف السوق المالية في البلد المضيف بالكفاءة، و تتصف هذه الأسواق بالكفاءة الكاملة إذا كانت تعكس بصورة كاملة و صحيحة كافة المعلومات المتاحة و المتصلة بتحديد سعر الورقة المالية، ويتم تعديل هذه الأسعار بصورة سريعة في حال ظهور معلومات جديدة ، و بالتالي لن يتمكن المستثمرون من الاستفادة من الفروق السعرية في تحقيق أرباح غير عادية⁽⁴⁾.

¹ - بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 179.

² - القانون المتعلق بالبورصة المعدل و المتمم للمادة 715 مكرر 30 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 15-04-1993.

³ - بوكساني رشيد ، معوقات الأسواق المالية العربية و سبل تفعيلها ، مرجع سابق ذكره، ص 180.

⁴ - عاطف وليم اندراوس، (2006)، أسواق الأوراق المالية، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، ص 150.

الجدول رقم (24): بيانات أسواق المال في الجزائر و دول المقارنة لعامي 2008 و 2009:

سوق الأوراق المالية	أهمية القيمة السوقية للأسهم في الاقتصاد	معدل دوران الأسهم	مضاعف السعر/العائد	متوسط حجم الشركة (مليون دولار)
الدار البيضاء	58.20	22.0	33.8	724
تونس	14.70	14.8	17.1	112
الجزائر	0.07	0.21	3.2	46

المصدر: تقرير مؤسسة ضمان الاستثمار للعام 2009، ص 40.

تمكن الأرقام السالف عرضها من قياس نشاط السوق من خلال حساب:

- ✓ معدل دوران الأسهم: بلغ معدل دوران الأسهم في بورصة الجزائر 0.21 و هو معدل بعيد عما حققته السوق المالية التونسية و المغربية أين عرفت السوق المالية للدار البيضاء ما معدله 22 و هو الأفضل بالنسبة لدول المقارنة حيث كان معدل دوران الأسهم التونسية 14.8.
- ✓ القيمة السوقية للأسهم في الاقتصاد: تتصدر أسهم شركات المغربية دول المقارنة و دول أخرى عربية من حيث أهمية القيمة السوقية لهذه الأسهم في الاقتصاد 58.2 ، لتليها أسهم الشركات التونسية 14.7 ثم في آخر الترتيب الأسهم المدرجة في بورصة الجزائر 0.07.
- ✓ مضاعف السعر/العائد: تتصدر بورصة الدار البيضاء الترتيب ضمن هذا المؤشر 33.8 تليها سوق تونس 17.1 ، ثم في آخر الترتيب أسهم بورصة الجزائر 3.2.
- ✓ متوسط حجم الشركة: يبلغ متوسط حجم الشركات المصدرة للأسهم في بورصة الجزائر 46 مليون دولار و 112 مليون دولار للشركات التونسية و 724 مليون دولار للشركات المغربية¹.

و هناك مؤشرات لقياس نشاط السوق ك² :

- ✓ عدد أيام التعامل خلال مدة ما.
- ✓ إجمالي حجم التعاملات خلال المدة.
- ✓ توزيعات حجم التعامل على مستوى القطاعات.
- ✓ المستوى اليومي لحجم التعامل.
- ✓ عدد الشركات التي تم التعامل على أدواتها خلال المدة.
- ✓ نسبة عدد الشركات التي تم التعامل على أدواتها خلال المدة إلى مجموع الشركات المقيدة.
- ✓ مقارنة القيمة السوقية التي تم التعامل عليها أسبوعيا و شهريا بالقيمة الاسمية لهذه الأوراق.
- ✓ المتوسط اليومي لكمية الأوراق التي تم التعامل عليها و عدد العمليات التي تمت لكل ورقة.

¹تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ل 2008-2009.

²عاطف وليم انداوس ، (2006)، أسواق الأوراق المالية، مرجع سابق ذكره، ص 155.

- ✓ مقارنة أسعار إقبال كل ورقة مالية من فترة لنفس الفترة.
- ✓ تحديد الأوراق المالية التي ارتفعت أو انخفضت أسعارها خلال الفترة و أيضا تلك التي ظلت أسعارها ثابتة.

تتفوق بورصة الدار البيضاء أيضا في المؤشرات السالف ذكرها ، أي بمقارنة عدد الشركات التي يتم التعامل بأوراقها المالية و الوقت اللازم لذلك، مع الإشارة إلى أن البورصة التونسية عرفت تطورا سريعا هي الأخرى في الفترة الأخيرة بسبب عمليات الخصخصة، و جدير بالذكر إلى بورصة تونس و التي تم تأسيسها في فيفري 1969 ، بدأت كسوق فاعل بعد الإصلاح الهيكلي نهاية 1988 ، ليصل عدد المؤسسات المسجلة على مستوى هذه السوق إلى 50 مؤسسة نهاية مارس 2009 ، و قد منح القانون التونسي إعفاءات ضريبية للمؤسسات حديثة التسجيل¹.

بالرغم من تسجيل بعض الصعوبات فيما يخص التمويل المصرفي ، إلا أنها في الواقع لا تصنف إلى معوقات للاستثمار الخاص الأجنبي ما عدى طول معاملات قروض الاستغلال و ضمانات القروض طويلة الأجل، بالمقابل قد يرى الكثير من المستثمرين أن غياب السوق المالية في الجزائر عن دعم و تسهيل انسياب التمويل إلى المشاريع عائقا أمام الشركات الجديدة و عمليات التوسع لأخرى متواجدة في السوق، خاصة و أن بورصة المغرب تسبق نظيرتها الجزائرية بأشواط بحيث توفر ليس فقط ذلك الإطار القانوني و إن لم يتكامل بعد ، المعلومات و شبكة من المعاملات المالية السريعة نسبيا و الأقل كلفة بالنسبة لبورصة الجزائر.

المطلب الثالث: معوقات البنى التحتية و الموارد البشرية

حضيت مسألة تطوير البنى التحتية في الجزائر منذ الاستقلال بالأولوية في جميع المخططات و البرامج، مشاريع كبرى تم تنفيذها كاستفادة من المياه الصالحة للشرب و الكهرباء ، لكن الأمتل ما يزال بعيدا ، إذ تبقى مسألة العقار الصناعي و الموانئ أكثر ما يؤثر في قرارات الاستثمار.

1- توفر العقار الصناعي:

لقد تطرقنا إلى هذه المشكلة في مواضع عديدة ، كعائق تشريعي (حقوق الملكية) ثم كعائق إداري و متطلب أساسي للخصخصة و أيضا في مجال البنى التحتية اللازمة للاستثمار الأجنبي المباشر ، ففي دراسة أجراها البنك العالمي أفادت أن الطلب أكبر من العرض ، ففي معظم الأحيان لا يكون هذا العرض وفق حاجات و متطلبات المستثمرين ف 40% من المقاولين الذين تم سؤالهم ، أكدوا أنهم ما يزالون بصدد البحث عن مساحات عقارية لتطوير نشاطاتهم ، كما أنهم ينتظرون ما متوسطه أربع أعوام

¹ Samy Ghorbal, Quand la BVMT s'éveillera, Jeune Afrique , 15 mars 2009, p 39.

للحصول على هذه المساحات ، من جهة أخرى أشار البعض إلى الأسعار المرتفعة في السوق الحرة و هو عجز يمس المستثمرين الصناعيين بالدرجة الأولى.

الجدول رقم (25): يبين العجز المسجل بالنسبة لمتطلبات الاستثمار الصناعي في الجزائر:

العقارات الإدارية	عقارات صناعية	عقارات صناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
نسبة المؤسسات الباحثة	37.7%	42.1%	19.6%
سنوات الانتظار	4.9%	4.7%	3.6%

Abdellatif Benachenhou,(2008), Les nouveaux investisseurs, op.cit, p275.

تأتي هذه الأرقام بالرغم مما قد وفرتة الدولة من عقارات بخلق 70 منطقة صناعية على 11000 هكتار و التي بمقدورها استيعاب 6371 قطعة و 477 منطقة نشاطات على مساحة قدرها 7282 هكتار بمقدار استيعاب 2700 قطعة ، لكن العديد من هذه المساحات غير موزعة و بالتالي غير مستغلة بالإضافة إلى المساحات الموزعة على المؤسسات العمومية و غير المستغلة بالرغم من صدور قانون في العام 2005 والذي يعطي للدولة الصلاحيات لاسترجاع هذه المساحات و هو ما يسمح في حال الاسترجاع من الاستفادة من 15000 هكتار¹.

المشكلة يواجهها أيضا المستثمرون في المغرب و تونس، إذ يعتبر 43% من الصناعيين في المغرب أن العقار الصناعي يشكل عائقا ، هذه النسبة تتضمن عوائق الأسعار و جودة العقار المتواجد². يضاف إلى المشاكل السالف ذكرها ما يلي:

- عدم توفر قاعدة بيانات للإحصائيات عن العقار الممكن استغلاله.
- جزء كبير من العقار القابل للاستغلال صناعيا صنف كعقار فلاحي غير قابل للاستعمال الحضري أو الصناعي و لإعادة تصنيفه تلزم إجراءات عديدة و مدة طويلة.
- كبر حجم العقار الخاص.
- سوء الهياكل القاعدية الرابطة للعقار الصناعي في مناطق الداخل و الجنوب، ثم مسألة ارتفاع الأسعار في الشمال.

2-مشكلة البنى التحتية للموانئ و التكلفة العالية للوجستيات:

مجمل المبادلات التجارية للجزائر مع الخارج تكون بحرا ، فبالرغم من قيمة المساعدات المالية للمؤسسة الوطنية للنقل البحري فان هذه الأخيرة لا تسع من السوق سوى 15%³ ، لتستحوذ على الباقي شركات

¹ Abdellatif Benachenhou,(2008), Les nouveaux investisseurs, op.cit 270.

² -Rapport de la banque mondiale(2005), « Secteur privé, secteur financier et infrastructure-région moyen orient Afrique du nord-royaume du Maroc , - évaluation du climat de l'investissement »,op.cit , p 43.

³-دليل الاستثمار في الجزائر،(2006).

أجنبية، من جهة أخرى تمثل الموانئ من أكبر المشاكل بسبب تركيز النقل البحري على ميناء الجزائر العاصمة الذي من شأنه تسيير و مراقبة 70 % من مجمل السلع التي يتم مبادلتها مع الخارج ، ما يثقل من تكاليف المستثمرين نتيجة المدة الزمنية اللازمة للإجراءات الإدارية.⁽¹⁾

1-2 النقل الجوي: تتوفر الجزائر على أكبر عدد من المطارات مقارنة بدول المقارنة ، 11 مطارا دولي و 30 مطارا محليا مقابل توفر 09 و 05 مطارات دولية في كل من تونس و المغرب لكن المشكل الأساسي يتمحور في الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة الوطنية للنقل الجوي من حيث جودتها و تنوعها⁽²⁾.

2-2 الشبكة الطرقيّة: تتوفر الجزائر على أهم شبكة طرقيّة في منطقة المغرب – 104000 كم بمعدل 3.5 كم لكل 1000 نسمة ، لكن و لشساعة التراب الوطني فان مخططات الصيانة تكون صعبة التحقيق في بعض مناطق البلاد⁽³⁾.

2-3 شبكة السكك الحديدية: تمتد على مسافة 4500 كم⁴ و هي تغطية ضعيفة خاصة في مناطق الجنوب.

3-الاتصالات: عرفت الفترة 2000-2010 قفزة نوعية في البنى التحتية الخاصة بالاتصالات و ذلك راجع إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع، حيث عرفت دخول ثلاث متعاملين: WTA,OTA , AT ، أنشأت 3000 OTA قاعدة اتصالات مقابل 2900 ل ATM و 981 ل WTA. الجدول التالي يوضح مكانة الجزائر فيما يخص الاتصالات مقارنة بدول الجوار:

الجدول رقم (26): مكانة الجزائر بالنسبة للبنى التحتية للاتصالات.

الدولة	الثابت		النقل		المجموع	
	العدد	الكثافة	العدد	الكثافة	العدد	الكثافة
الجزائر	2572	10.12	13660	37.1	16233	50.2
تونس	1241	12.35	5107	50.83	6348	63.18
المغرب	1344	4.5	11977	40.06	13321	44.56

الوحدة بالآلاف.

المصدر: Abdellatif Benachenhou,(2008), les nouveaux investisseurs op.cit, P209

من الواضح أن الاستثمارات الأجنبية في قطاع الاتصالات قد ساهم إلى حد كبير في تحسين البنى التحتية لهذا القطاع ، مع ذلك ورغم ارتفاع التغطية من حيث العدد إلا أن الكثافة تبقى أقل من تونس و أحسن من المغرب، أما ما يخص الأسعار فإنها منخفضة نسبيا (بين 10 و 11 دينار للدقيقة)⁵.

¹ - دليل الاستثمار في الجزائر، (2006) ..

² - تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2009.

³ - Abdellatif Benachenhou,(2008), Les nouveaux investisseurs, op.cit ,p271.

⁴ - دليل الاستثمار في الجزائر، (2006).

⁵ - Abdellatif Benachenhou,(2008), Les nouveaux investisseurs, op.cit,p273.

2- الانترنت: كانت تونس من أولى الدول التي سعت نحو تطوير شبكة الانترنت- 1987- تلتها المغرب عام 1994 ثم الجزائر العام 1995 ، و يرجع هذا التأخر في الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة للاتصالات إلى حالة المؤسسات العمومية أواخر الثمانينات، بحيث لم تستغل هذه الشبكة إلا بداية الأعوام 1998 و 2001 ، كما تأخرت السلطات العمومية في تحويل شبكة الاتصالات من التقنية القديمة إلى التقنية الرقمية مقارنة بتونس و المغرب للأسباب التالية⁽¹⁾: انخفاض البنى التحتية المواتية لهذه التقنية و تعقد الإجراءات الإدارية نظرا لافتقار الميدان لوسائل تنظيمية إضافة إلى غياب الكفاءة و الخبرة اللازمة لأجهزة الأمن و القضاء و المحامين فيما يخص القضايا المتعلقة بالاتصالات و التكنولوجيات الحديثة.

3-1 مؤشرات قياس البنية التحتية للاتصالات:

تصدر جهات دولية بعض المؤشرات بغرض معرفة تطور البنى التحتية الرقمية منها:

- 1- مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية(يصدر عن الأمم المتحدة – إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية).
- 2- مؤشر جاهزية البنية الرقمية (يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي).
- 3- مؤشر اقتصاد المعرفة (عن مجموعة البنك الدولي).

الجدول رقم(27): يوضح ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات السالف ذكرها مقارنة بدول المقارنة:

الدول	مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية	مؤشر تنمية تقنية المعلومات	مؤشر المعرفة	مؤشر الجاهزية الرقمية
تونس	66	85	82	38
المغرب	126	97	99	86
الجزائر	131	100	103	108

المصدر: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2008-2009-2010..

استنادا إلى ما تم التعرض له في تحليل مدى ملاءمة البنى التحتية لمتطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات فإنه يمكن عرض المقارنات التالية لرصد موقع حالة البنية القاعدية في الجزائر في الدول المغاربية:

جدول رقم(28): مقارنة البنى التحتية في الجزائر ، تونس و المغرب

البنى التحتية	تونس	الجزائر	المغرب
الطرق	شبكة طرق جيدة في المنطقة الساحلية و سكك حديد متوفرة نسبيا في القرى والأرياف.	شبكة طرق حسنة مع نسبة تغطية ضعيفة في القرى و الأرياف	شبكة طرق حسنة مع فارق في التغطية بين

¹ -Hocine Khalfaoui, (2007) , Le Maghreb dans l'économie numérique, maison neuve, p 73.

المناطق الساحلية و الداخلية.			
حسنة مع تحديات على مستوى بعض الموانئ.	تبرز العديد من الصعوبات على مستوى الطاقة الاستيعابية و الخدمة.	جيدة و فعالة بالتعاون بين القطاع العام و الخاص	الموانئ و المواصلات
مؤمنة مع نقص في المناطق الريفية.	مؤمنة مع وجود تفاوت حسب المناطق	مؤمنة و جيدة بنسبة 97.8	مصادر المياه
جيدة في المناطق الحضرية و غير كافية لبعض المناطق في المملكة.	جيدة مع كفاية الربط الكهربائي) التكلفة الأدنى بين دول المقارنة).	كافية و بلغ الربط الكهربائي إلى 99.5	الطاقة الكهربائية
جيدة بالعموم.	جيدة و مفتوحة للمنافسة.	جيدة و مفتوحة للمنافسة.	الاتصالات
حسنة و متنوعة.	حسنة) عدم انفتاح النقل الجوي للمنافسة).	حسنة	وسائل النقل
مصادر للفوسفات و الموارد الزراعية.	مصادر للثروة النفطية و الغاز و مناجم عديدة إضافة إلى الموارد السياحية.	مصادر للثروة النفطية و الغاز و مناجم الرصاص و الفوسفات إضافة إلى موارد السياحة و الزراعة.	الثروة و الموارد الطبيعية

المصدر: استنادا إلى معطيات تقرير المركز الوطني لتطوير حكم النزاهة و القانون ل 2008 و دليل الاستثمار في الجزائر(2006)..

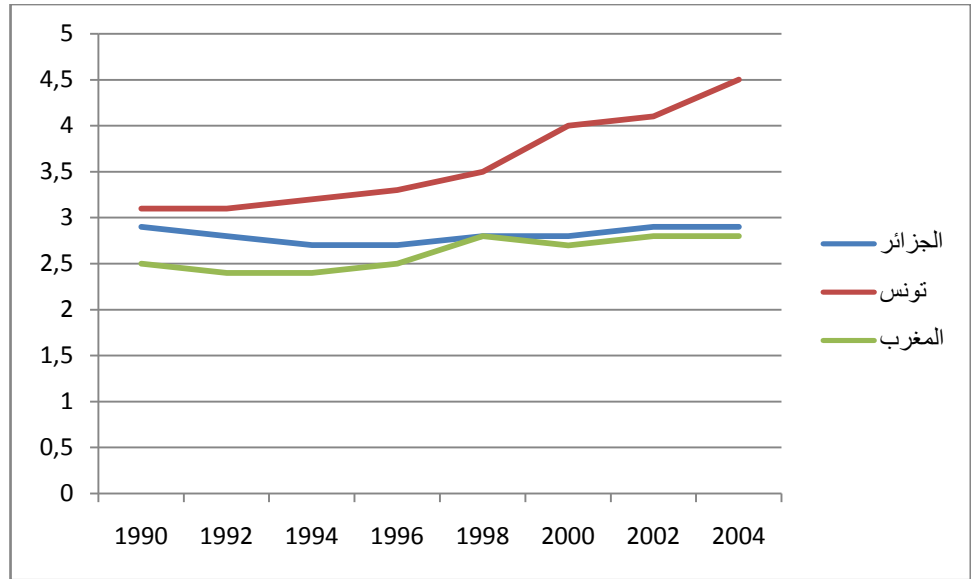
4- الموارد البشرية :

تعد الجزائر من الدول الغنية باليد العاملة و يشكل هذا العامل الفرق بين التقدم و التخلف لذا فان إشكالية التأهيل قد تكون محددًا لنوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرجو استقطابها، لذا فمصطلح الغنية يستبدل بالعجز وفق الأرقام التالي عرضها:

جدول رقم (29): مشاكل التوظيف في الجزائر

مشكل في التوظيف	57.5%
التكوين غير المؤهل	97.8%
تشريعات العمل	20.5%
عجز اليد العاملة الكفأة	80.2%

المصدر: Abdellatif Benachenhou,(2008), les nouveaux investisseurs, op.cit, p 273.
يواجه أغلب المستثمرين هذه الصعوبات عند الشروع في تطوير مشاريعهم، حيث لا تتماثل الشهادات المقدمة من طرف عارضي العمل مع الكفاءة الحقيقية . في هذا السياق نشير إلى أن إنتاجية العامل التونسي تصنف كأحسن الأداءات¹ على مستوى دول المقارنة حسب الشكل التالي:
الشكل رقم (27): إنتاجية اليد العاملة في الفترة 1990-2004 بالدولار الأمريكي:



المصدر: Agence espagnol de coopération internationale, emploi et droit du travail dans les pays arabes méditerranéens et le partenariat euro-méditerranéens, étude comparative Maroc, Algérie, Tunisie, Egypt. ,Jordanie,Palastine,Liban,Syrie,p100.

من الواضح ارتفاع الإنتاجية لليد العاملة في تونس خاصة بعد 1998، كما تظهر التقارير إلى أنه و خلال الفترة 2008-2000² كانت الإنتاجية المتوسطة في تونس بحدود 2% و إنتاجية العامل المغربي في حدود 2.2% و الأقل بالنسبة للجزائر ب 0.5% ، و الواقع أن المملكة المغربية تعرف تحديات كبيرة

¹- Agence espagnol de coopération internationale, emploi et droit du travail dans les pays arabes méditerranéens et le partenariat euro-méditerranéens, étude comparative Maroc, Algérie, Tunisie, Egypt. , Jordanie ,Palestine, Liban, Syrie, p100.

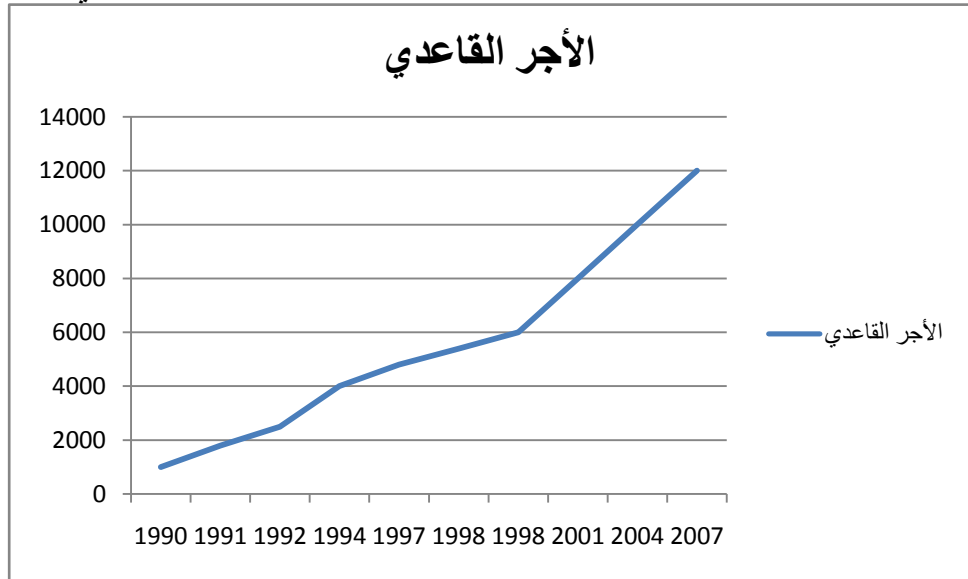
²-Rapport CARNEGIE, (2010),Les défis de l'emploi au Maghreb , numéro 23, Novembre 2010,p33.

فيما يخص مؤشرات التنمية البشرية ، و تتوسع قاعدة اليد العاملة في نشاطات لا تتطلب تأهيلا مثل القطاع الفلاحي و الصيد البحري.

2- الأجر القاعدي: من بين الاهتمامات المرتبطة باليد العاملة في منطقة المغرب مسألة تنافسية الأجور ، و قد تطورت تكاليف الأجور بصفة متسارعة خلال الفترة 2000 إلى 2010 في الجزائر حسب ما يوضحه المنحنى الموالي:

الشكل رقم (28): تطور الأجر القاعدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007.

الوحدة : دينار جزائري



المصدر:., Ministère du travail et de la sécurité sociale- Algérie(2008).

الشكل السابق يبين الارتفاع المستمر في مستويات الأجور في الجزائر ، ما يشكل ارتفاعا في تكاليف العمالة للمستثمرين خاصة و أن مستويات الأجور ترتفع مع ارتفاع المؤهلات و الأنشطة الاستثمارية ، و قد عرفت معظم دول المغرب الكبير ارتفاعات في مستويات الأجور القاعدية مع ذلك فان تكلفة وحدة العمل للقطاع الصناعي في المغرب الأقصى عرفت انخفاضا ضئيلا حتى 2010 بلغ 0.4 % مقارنة بدول مثل بولونيا و كوريا الجنوبية ، ذلك أن ارتفاع معدلات الأجور كان أقل ب 2.2 % و 2 % بالدول السابق ذكرها ، في حين انخفض مؤشر متوسط الأجور في القطاع الخاص المغربي ب 4.4 % و 6.7 % اسمايا العام 2010 بعد ارتفاع الحد الأدنى للأجور العام 2009 ، و عرفت قطاعات الصناعات الالكترونية و الصيدلانية ارتفاعا في معدلات الأجور¹.

¹ -Rapport CARNEGIE, (2010), Les défis de l'emploi au Maghreb , numéro 23, Novembre 2010,p34.

الجدول رقم (30): يبين مختلف تطورات تكاليف العمل التي يتحملها المستثمر في الجزائر و دول المقارنة:

الدول	الحد الأدنى للأجور ¹	الحد الأدنى للأجور حسب القطاعات	مساهمات المستخدمين	حق الإضراب
الجزائر	€182		26%	ينظم القانون الحق في الإضراب كما يعطي الضمانات للنقابات الحرة(المادة 55 من قانون 28 نوفمبر 1996).
المغرب	€218	ابتداء من 01 جويلية 2004	15.10%	لا توجد أي تنظيمات قانونية بخصوص حق الإضراب . غير انه يعطي الحق بالتنظيم النقابي. ²
	\$222	فان قطاع الصناعة ، التجارة الأعمال الحرة: الأجر الساعي هو 9.66 درهم/سا، شمل بعد جانفي 2005 قطاع السياحة النسيج، الصناعات الغذائية.		
		ابتداء من 01 جويلية 2009:		
		الأجر اليومي هو: 50 درهم في القطاع الفلاحي.		
تونس	186€	/	18%	هناك قانون منظم مع وجوب التفاوض مع النقابة في مدة لا تتجاوز 10 أيام.
	\$190			

المصدر: Rapport de l'organisation internationale du travail, droit de travail marocain et celui des pays concurrents, décembre 2007, p 16 .17. <http://www.oit.org>.

¹ - الأجر الشهري الخام.

² -statistiques sur le Maroc ,(2010).

يضاف إلى ما سبق أن تكلفة الإقالة هي الأعلى في المغرب بـ 80 بالمئة من الأجر و الأقل في تونس 20% مقابل 21%¹ في الجزائر، مع ذلك فإن مسألة تحليل التكاليف لليد العاملة نظريا في جميع بلدان المغرب قد لا تكون دقيقة بالنظر إلى نسبة اليد العاملة غير المصرح بها أو تلك التي لا تتم وفق عقد عمل كبيرة تصل في الجزائر ، تونس و المغرب على التوالي إلى ² : 43% ، 50% ، 45% غالبيتها في قطاعات خارج الزراعة، و هي فئة غير مستفيدة من التنظيم القانوني للعمل من حيث حقوق الإضراب و التمثيل النقابي و مستوى الأجور.

أما التحليل العام لتكاليف مكونات الوحدة من الإنتاج حسب القطاعات فيظهر أن الجزائر هي الأقل تكلفة حسب آراء المستثمرين، حيث تصنف المغرب و تونس بـ 57% من هذه الآراء أن تكلفة المواد الأولية (خارج الطاقة) هي الأعلى في الدولتين ثم تكلفة الطاقة - 39% - ثم تكلفة الأجور- 33% - و تكلفة التمويل - 29% -، تختلف هذه الأرقام حسب القطاعات إذ ترتفع تكلفة المواد الأولية و الطاقة على مستوى استثمارات الصناعات الالكترونية و الغذائية كما ترتفع تكاليف الأجور و التمويل في قطاعات الصناعة عالية التكنولوجيا- 48%³ .

إضافة إلى تكاليف وحدة الإنتاج تجب الإشارة إلى تكاليف لا يمكن تقديرها و هي تكاليف تتعلق بتوسع حجم السوق الموازية في الدول الثلاث ، فحجم هذه السوق لا يقل عن 35% من المعاملات التجارية في الجزائر و 34% في المغرب و 35% في تونس⁴.

¹ -Rapport de l'organisation internationale du travail, droit de travail marocain et celui des pays concurrents, décembre (2007), p 17.

² - <http://www.ons.dz/>. Le 24-02-2012 10 :33

³ - حسب التحقيق الذي نشره بنك المغرب، (2011). على الموقع:

www.bkma.ma

⁴ -<http://www.bkam.ma>. le12-05-2012 12 :30

خاتمة الفصل

يواجه المناخ الاستثماري في الجزائر منافسة إقليمية قوية، التحسن الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة المدروسة نتيجة التصحيحات الاقتصادية لم يكن كافيا لدعم تنافسية البيئة الاستثمارية، فوفقا للتحليل السابق عرضه في الفصل الرابع ، توصلنا إلى عدد من المشاكل و الصعوبات الاقتصادية التي تم رصدها على مستويات السياسات المالية و التمويلية .

فبالمجمل عرفت معدلات النمو ارتفاعا تراوح بين اثنين و خمسة بالمائة سنويا ، أما تلك المسجلة خارج قطاع المحروقات فقد تباينت حسب مختلف القطاعات فنمو قطاع الصناعة يبقى ضعيفا مقارنة بنظيره في تونس و المغرب ، بالمقابل عرفت بعض الأعوام ارتفاعا كبيرا في قطاعات أخرى كالزراعة و الخدمات ، بتحليل المؤشرات الاقتصادية الأخرى فان الجزائر بفضل ارتفاع عائدات المحروقات التي ميزت الفترة 2000-2010 تمكنت من التخلص من المديونية الخارجية بوتيرة سريعة جدا وهو مؤشر جيد للمستثمرين مع الاحتفاظ بمستويات تضخم معقولة ، مع ذلك يوصي صندوق النقد الدولي السلطات النقدية الجزائرية بالتحكم أكثر في المعروض النقدي و النفقات ، على المستوى الخارجي اتسم سعر الصرف باستقرار نسبي مع تحسن احتياطات الصرف و مؤشر تغطية الواردات .

السياسات المالية المتبعة في الجزائر شهدت تحسنا أيضا يخدم قرارات الاستثمار الأجنبي ، إذ منحت تحفيزات ضريبية على مستوى مرحلة انجاز المشاريع عن طريق إعفاءات ضريبية تخص نقل الملكية و كل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار ، كما خفضت النسب المتعلقة بالعقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال إضافة إلى تحفيزات أخرى منحت أثناء فترة الاستغلال ، وقد كانت الضريبة على دخل الشركات الأقل على مستوى عدد من دول الجوار ، مع ذلك بقي الضغط الضريبي إجمالا مرتفعا عند إجراء نفس المقارنة نتيجة اثر ارتفاع رسوم التوظيف و الرسوم الأخرى . أما فيما يخص السياسة التجارية فبالرغم من أن الجزائر قد كانت متأخرة في تعديل القوانين و الإجراءات اللازمة لسياسة الانفتاح التجاري، إذ لم تبدأ ثمار الإصلاح بالبروز إلا بداية العام 2001 متأخرة عن الإجراءات في تونس و المغرب ، كنتيجة فان الجزائر تكون قد خفضت معدلاتها الجمركية

و شملت في أربع معدلات فقط تخص المنتجات الأولية ، المنتجات و السلع النصف مصنعة أو الوسيطة و المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك ، وهو تخفيض على مدى زمني يلائم متطلبات الاستثمارات المباشرة داخل الجزائر .

قطعت الخوصصة في الجزائر خلال الفترة المدروسة شوطا كبيرا في سبيل إعادة فعالية الوحدات الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية ، إلا أنها مازالت تمثل تحديا آخر للمستثمرين الأجانب بصفتها السبيل إلى نقل ملكية المؤسسات العمومية الجزائرية، فبالإضافة إلى المشاكل الإدارية المتعلقة بهذه العملية يطرح الشكل التنظيمي للمؤسسات صعوبات في الإجراءات يضاف إلى ذلك مسائل تتعلق بكيفية و طرق تحديد قيمة المؤسسات المراد خوصصتها ، و تحظى مسألة التمويل بجانب وافر من اهتمامات المستثمرين ، في هذا السياق فان نقاطا سلبية تميز سوق التمويل بالجزائر تتلخص في قطبية توزيع القروض البنكية بين العام و الخاص و بين المناطق الجغرافية من البلاد كذلك ضعف في جودة الخدمات البنكية المقدمة ، التمويل عن طريق السوق المالية هو الآخر لا يخلو من بعض المعوقات كارتفاع تكاليف طرح السندات و ركود سوق الأسهم .

كما يعاد طرح مشكل توفر العقار الصناعي من حيث التطابق مع المتطلبات و من حيث الأسعار في المناطق الشمالية و ضعف في البنى القاعدية الخاصة بالموانئ و المناطق الداخلية .

فرضت المعطيات الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية و الدول العربية بالخصوص ، الالتجاء إلى مصادر تمويلية خارجية ، وقد زادت القروض الخارجية من تفاقم أزمات المديونية لهذه الدول خاصة و أن السياسات المالية المتبعة لم تكن فعالة للحد الذي يخدم معدلات الاستثمار و يرفع من الدخل عن طريق تخفيض مستويات البطالة، لذا فان تبني استراتيجيات استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر قد يمثل الحل الأمثل لسد فجوة الادخار من جهة و الارتقاء بنوعية الاستثمارات و الأطر البشرية من جهة أخرى.

ووعيا منها بالأهمية المتزايدة لهذا النوع من الاستثمار سارعت معظم دول العالم إلى فتح الأسواق بالمنحى الذي يساعد زيادة التدفقات ، تماثلت خطوات تحسين مناخات الاستثمار ما خلق تنافسية دولية و إقليمية لجذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما لحظناه أيضا على المستوى المغربي بداية الثمانينات من القرن الماضي ، إذ استغلت دول المغرب موقعها الجغرافي و علاقاتها مع دول السوق الأوروبية في الترويج للفرص الاستثمارية التي لم تستغل في ظل الاقتصاديات الاشتراكية، غير أنه و بالرغم من الجهود المبذولة حتى اليوم ، مازالت التدفقات إلى هذه المنطقة ضئيلة مقارنة بمناطق أخرى نظرا لوجود بعض التحديات و الصعوبات بمناخ الاستثمار .

وقد اعتبر العديد منها معيقا لاستقطاب مشاريع جديدة. يتضح حسب التحاليل المقدمة بان الفرضيات المقدمة في مجملها تدخل كإطار فعال في تقديمها كمعوقات للاستثمار الأجنبي حيث أن:

1. الفرضية الأولى: بين نوعية النظام السياسي و رؤيته إلى الاستثمار الأجنبي المباشر و تدفق هذا الأخير، و قد توصلنا إلى أنه بالرغم من ترحيب الأنظمة السياسية في الجزائر تعطي في أحيان كثيرة طابعا مترددا و حذرا ايزاء الرؤية المستقبلية لموقع هذه الاستثمارات من مخططات التنمية الاقتصادية. كما تحسنت البيئة الاجتماعية المغربية مؤخرا مع تسجيل مؤشرات سلبية تخص المغرب فيما يخص التعليم و الصحة و حقوق المرأة ، الوضع يبدو أحسن في الجزائر من خلال رصد الميزانيات المخصصة لهذه الخدمات في الميزانيات العامة ، لذا من المستبعد التأكيد على أن تشكل عائقا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. تصل الفرضية الثانية بين واقع المناخ الإداري في الجزائر و الاستثمار الأجنبي المباشر و قد كانت الفرضية صحيحة ، إذ تعتبر مشاكل البيروقراطية و الفساد و الإجراءات من العقبات الكبيرة التي يصطدم بها العديد من المستثمرين .

- رغم ارتفاع مخصصات التعليم و التعليم العالي ، يواجه الطلب الخاص على العمل صعوبات في التوفيق بين متطلبات المشاريع و نوعية مستوى عرض العمل في الجزائر.
3. الفرضية الثالثة: التعديلات التي خصت الجانب التشريعي و الرامية إلى تشجيع الاستثمار لم تخلو من بعض المعوقات أيضا ، إذ ما يزال الوضع القانوني لتملك العقار الفلاحي و الصناعي و السياحي محاطا بالكثير من التساؤلات و الشروط ، إضافة إلى تحديد نشاطات الاستثمار و الإعفاء من الاستثمار و تملك الحصص في كل القطاعات من خلال قانون المالية ل2009 ، و هو ما يؤكد على صحة الفرضية .
4. الفرضية الرابعة: من الناحية النظرية لا تشير المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة إلى ما يمكن أن يصنف ضمن مؤشرات بوادر أزمة اقتصادية ، إذ تشهد غالبية المتغيرات المشار إليها تحسنا مستمرا ، غير أن بعضها لا يبدو كافيا لتحسين نظرة المستثمر إلى البيئة الاقتصادية بالخصوص ما يتعلق بالتمويل و السياسة الضريبية لذا فنقاط عدة تعتبر من العوامل المعيقة للاستثمار اقتصاديا.
5. الفرضية الخامسة طرحت شساعة البلاد و توفر البنى التحتية الخاصة بالموانئ في الشمال و طرق الربط في المناطق الداخلية و الجنوبية تحديا آخر لولوج الاستثمارات إلى قطاعي السياحة و الصناعة ، لذلك نعتبر فرضية عدم الإيفاء بمتطلبات الربط و العقار من معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بصفة عامة نستخلص من هذا البحث بان :

1. فتح تطور قوانين الاستثمار بالجزائر الباب أمام قبول تكوين شركات مختلطة أو مملوكة بالكامل للشريك الأجنبي حتى صدور قانون المالية ل 2009 ، كما كرس مبدأ حرية الاستثمار مع بعض الاستثناءات ، كما أعطى ضمانات ضد نزع الملكية ، التأميم و المصادرة. تستثني إمكانية التملك من طرف الأجانب العقار الفلاحي ، إذ ما يزال شرط الجنسية الجزائرية مدرجا ضمن شروط الاستفادة من العقار الفلاحي بالجزائر. تملك العقار الصناعي عرف صعوبات من الناحية القانونية ، تم التنازل عن العقار عن طريق الامتياز ، التراخيص أو عن طريق الخصصة.
2. تعطي كافة دول المغرب العربي من ضمنها تونس و المغرب و الجزائر حرية إجراء تحويلات للأموال من طرف الشركاء الأجانب مع الاحتفاظ بكامل صلاحيات البنوك المركزية في تسيير و مراقبة هذه التحويلات.

3. المؤشرات الاقتصادية الكلية لم تكن عائقا أمام الاستثمار. كما تحسن التمويل المصرفي في الدول الثلاث مع انخفاض في تكاليف التمويل في الجزائر (انخفاض سعر الفائدة و ضمانات القروض) مقارنة بتونس و المغرب التي تبدو أحسن من جهة أخرى في مستوى نوعية الخدمات البنكية المقدمة إلى الزبائن. سوق الأسهم و السندات في الجزائر شكلت عائقا أمام الاستثمار ، إذ ما تزال هذه السوق محدودة رغم أهميتها الكبيرة في جذب المستثمرين. كما وقعت دول المغرب على اتفاقيات منع الازدواج الضريبي لكنها تبقى غير كافية ، دول المقارنة كانت أكثر نشاطا في هذا الخصوص لكنها لا ترقى إلى ما حققته بعض الدول النامية على نفس الصعيد. رغم تعدد أوجه الإعفاءات و التخفيضات الضريبية التي قد تصل إلى مستويات مغرية فيما يخص الضرائب المتعلقة بعوائد الشركات ، إلا أن مجمل التكاليف الخاصة بالرسوم و الضرائب و المعاملات بالنسبة للمستثمر مل تزال عالية مقارنة بتونس و المغرب.
4. لم تتحسن البيئة الإدارية على طول الفترة المدروسة و بقيت مؤشرات كالفساد و البيروقراطية سيئة مقارنة بدول المقارنة و الدول العربية. كما لا تزال مزاحمة المؤسسات الاقتصادية الوطنية للقطاع الخاص في بعض القطاعات.

لذلك فالبيئة الاقتصادية في الجزائر بحاجة إلى:

- اعتماد الشفافية و الإفصاح في الإحصائيات و التقارير الرسمية لبيئة الأعمال في الجزائر.
- ترتيب المحيط الإداري بتقليل الإجراءات و أوجه الفساد و البيروقراطية.
- التخطيط من أجل جودة في التعليم ووفق متطلبات السوق.
- بعث السوق المالية بكل الطرق المتاحة و تسهيل عمليات الخوصصة من خلال توفير المعطيات اللازمة أولا ثم تحديد الأساليب العملية .
- تحسين الخدمات البنكية و إعطاء الاستقلالية فيما يخص توزيع القروض على أن تكون وفق دراسات تقنية تأخذ بعين الاعتبار التوجه الاقتصادي و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تحديد الرؤية المؤسساتية للتعامل مع الشريك الأجنبي و الالتزام بنتائج هذا التعامل من عقود و اتفاقيات.

أفاق البحث

مع أن البحث قد حدد الإطار الزمني و القطاعات المقصودة إلا أننا نعتبره بحاجة إلى الدقة في معالجته لموضوع معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من ناحية تحديد نوع العائق - مالي أو إداري أو سياسي ... و من ناحية تحديد قطاع أو نشاط معين كالسياحة أو النقل أو الشحن أو الاتصالات ، و أيضا التحليل القياسي اسنادا الى استبيان لهذه المعوقات لذلك فالموضوعات التالية تعتبر أفاقا لهذا البحث:

- أثر مشكلة العقار على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة.
- قياس أثر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على تدفقات الاستثمار في الجزائر.
- سبل تفعيل الاستثمارات العربية البينية .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

المراجع العامة:

- أبو قحف عبد السلام، (1989)، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة.
- العربي محمدي، (2006)، نزع الملكية من أجل المنفعة العامة و حماية الملكية الخاصة ، من دون دار للنشر.
- بن رقية بن يوسف، (2001)، شرح قانون المستثمرات الفلاحية ، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الطبعة الأولى.
- بوجردة مخلوف ، (2007)، العقار الصناعي، دار هومة، الطبعة الأولى .
- بودهان م.، (2006)، الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية .
- حسين توفيق إبراهيم حسين، (2005)، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية .
- حنفي عبد الغفار و قرياقص سمية ، (2005)، أسواق المال و تمويل المشروعات، الدار الجامعية الإسكندرية .
- رجب العشماوي شكري، (2007)، الخصخصة، الدار الجامعية .
- عبد الباسط وفاء، (2001)، مؤسسات رأس المال المخاطر و دورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، بيروت.
- عبد السلام رضا ، (2007)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة، المكتبة العصرية الطبعة الأولى .
- عبد المقصود مبروك نزيه، (2007)، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى.
- عجة الجيلالي، (2005)، أزمة العقار و مقترحات تسويتها، دار الخلدونية .
- عمار علوي، (2004)، الملكية و النظام العقاري في الجزائر، دار هومة.
- عليوش قربوع كمال، (1999)، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- قدي عبد المجيد، (2005)، المدخل السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.
- لطرش الطاهر، (2004)، تقنيات البنوك، المطبوعات الجامعية .

- سعد الدين العيسى نزار، (2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد بين النظرية و التطبيق، الدار العربية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان .
- سناسي زهير،(2005)، قانون الأجانب في الجزائر، دار الغرب.
- سليمان عبد الهادي،(2010)، الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى.
- ميروك حسن، (2006)، المدونة البنكية الجزائرية مع النصوص التطبيقية و الاجتهاد القضائي، دار هومة .
- ميروك حسن،(2006)، المدونة الجزائرية للبورصة، دار هومة.
- محمود السامرائي دريد ،(2006)، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية .
- محمد محمد أحمد سويلم،(2009)، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات- دراسة مقارنة بين القانون و الفقه الإسلامي، منشأة المعارف.
- وليم أندراوس عاطف ، (2006)، أسواق الأوراق المالية ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية .
- ياسين محمد حيدر الأصبحي مصطفى، (2007)، حق الأجانب في التملك في القانون الدولي الخاص دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث .

المراجع الخاصة

التقارير و الوثائق:

- مؤتمر التمويل و الاستثمار – تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار – 2006 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة .
- تقرير التنمية البشرية للعام 2005، نشر لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، نشر لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للأعوام : 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007 و 2008، الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار..
- تقارير عن حالة الإصلاح في العالم العربي للعام 2008 من إعداد مبادرة الإصلاح العربي و المركز الفلسطيني للبحوث السياسية و المسحية.
- أحمد نوير طارق ، الأوضاع التكنولوجية و التنافسية الصناعية في الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 93 أبريل 2009.
- الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر 2005 ، مركز دراسة الوحدة العربية.

- التجارة و الاستثمار و التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ، البنك الدولي 2004.
- دليل الاستثمار في الجزائر ، 2006.
- تقرير المركز العربي لتطوير حكم القانون و النزاهة، التقرير الإقليمي المقارن حول البيئة القانونية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا – الواقع و تحديات الإصلاح لبنان، تونس، اليمن و الإمارات العربية المتحدة، 2009.
- تقرير المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط CENEAP- الجزائر، الندوة حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية ، 28-30-04-1997.
- دليل الاتفاقيات الثنائية للاستثمار، ضمن تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا للأمم المتحدة، 2010.
- تقرير المركز الوطني للسياسات الزراعية بالأردن NAPC بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، 2008.
- تقرير الاتحاد الأوروبي EUROMED ، سياسة المنافسة في الشراكة اليورومتوسطية، من إعداد المعهد الأوروبي للإدارة العامة في إطار برنامج يوروميد للسوق ، 30 يوليو 2007.
- عمرو صابر، الفساد الإداري و الاقتصادي، مجلة دراسات اقتصادية عن مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية ، الجزائر، العدد 09 جويلية ، 2007.
- تومي عبد الرحمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12 ، فيفري 2009.
- بن حمودة محمود و بن قانة إسماعيل ، أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي ،مجلة الباحث ، العدد 05، الجزائر، 2007.
- منصور زين ، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005.
- ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، بمجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 04، الجزائر.
- مطاي عبد القادر، تشخيص واقع المنظومة المصرفية و مدى تمكن الاندماج المصرفي من تطويرها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، دورية دولية تصدرها جامعة حسبية بن بوعلي، العدد 06، 2011.
- الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف و قضايا- سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، 2004.
- مجلة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار- التابعة لمجموعة البنك العالمي ، فبراير 2007.

المذكرات:

- بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، 2005-2006.
- بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية و سبل تفعيلها، رسالة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- فضيل زعباط فارس ، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي ، 2004.
- بلعروز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر 2003
- نزاري رفيق ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة تونس المغرب و الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي، جامعة لخضر باتنة، 2007-2008.
- مفتي محمد البشير ، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر 1993-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية فرع النقود و مالية ، جامعة الجزائر 2004-2005.
- بوزيان عبد الباسط ، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية، 2006-2007.
- لعبادي نسيم، فعالية سوق الأوراق المالية في تنشيط الاقتصاد مع دراسة لحالة الجزائر، رسالة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية ، فرع النقود و المالية، 2003-2004.
- زايري بلقاسم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب العربي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، 1995-1999.
- سالمي رشيد، اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تسيير ، جامعة الجزائر 2005-2006.
- عجة الجيالي ، المظاهر القانونية للإصلاحات الاقتصادية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2003-2004.

المراجع باللغة الفرنسية:

Ouvrages généraux:

- Adda J., (2004), **La mondialisation de l'économie** , Tome 02, 6^{eme} édition, La découverte.

- Aghion P. et Howit P., (2000), **Théorie de la croissance endogène**, Dunod.
- Belhimer A., (1998), **La dette extérieure de l'Algérie**, Casbah édition.
- Benachenhou A., (2006), **Les nouveaux investisseurs**.
- Benachenhou A., **L'Algérie la modernisation maîtrisée 2000-2008**.
- Bensidoum I. et Chevallier A., (2006), **L'économie mondiale 2005**, La découverte.
- Bouchet M. et Antipolis C., (2005), **La globalisation- Introduction à l'économie internationale**, édition Pearson .
- Buoret R. et Damas A., (2001), **Economie globale- regard actuel**, 2^{ème} édition, édition du renouveau pédagogique INC.
- Bresser Pereira L., (2009), **Mondialisation et compétition**, Edition la découverte.
- Gaffard J. et Glais M., **Monnaie-croissance et marchés**, Economica.
- Guillochon B. et Kaweckki A., (2003), **Economie internationale**, 4^{ème} édition, Dunod.
- Djeflat A., (1993), **Technologie et système éducatif en Algérie**, Coédition Unesco- Cread-Médina.
- Flouzat D. et de Boissieu C.,(2006), **Economie contemporaine**, Tome 03, 8^{ème} édition , Presse universitaires de France .
- Hedit M., (2003), **L'économie Algérienne à l'épreuve de l'OMC**, édition ANEP.
- H. Lindert P. et A.Pugel T. ,(1997), **économie internationale**, Economica, 10^e édition.
- Lafay G., (2008), **Initiation à l'économie internationale**, Economica.
- Lemmers J. et Sid Ahmed A., **emploi et interdépendance nord-sud**, Publisud.
- Martin J., (2002), **développement durable ?** , éditions Paris.
- Meier O. et Schier G., (2005), **Entreprises multinationales**, Dunod .
- Mekidèche M., (2000), **L'Algérie entre économie de rente et économie émergente**, Dahlab édition.
- Mucchielli J. et MayerT.,(2005), **économie internationale**, Dzlloz.
- Manzagol C., (2001), **la mondialisation**, Armand Colin.

- Mezouaghi M., (2007), **Le Maghreb dans l'économie numérique**, Institut de recherche sur le Maghreb contemporain.
- Mouhoud E., (2008), **Mondialisation et délocalisations des entreprises**, édition Repère.
- Munier N. et Sollogoub T.,(2004), **Economie du risque pays**, La découverte.
- Paulet P., (1997), **Les multinationales frein ou moteur de l'économie**, Ellipses .
- Paul Krugman et Maurice Obstfeld, **Economie internationale**, 7 e édition , person édition.
- Pastré O., (1983), **L'informatisation et l'emploi**, la découverte, Maspero.
- Perrin J., (1983), **Les transferts de technologie**, La découverte.
- R.Caves et R.Jones, **Economie internationale-le commerce**.Armand Colin.
- Sadi N., (2005), **La privatisation des entreprises publiques en Algérie**, Offices des publications universitaires.
- Sari M., (2002), **Algérie horizon 2020- vers une autonomie économique minimale**.
- Sid Ahmed A., (1981), **Croissance et développement**, tome 2,office des publications universitaires, Alger.
- Varlet M., (1995), **coopérer avec l'Algérie convergences et solidarités**, publisud .

Articles spécifiques, thèses, rapports :

- ANIMA, (2006), les investissements étrangers dans la région MEDA, 2006
- Banque Mondiale (2010) Rapport de la Banque mondiale pour la table ronde du Maghreb, disponibilité de main d'œuvre, chômage et création d'emploi dans le Maghreb.
- Boualam Fatima, l'investissement direct a l'étranger, le cas de l'Algérie, thèse présentée pour obtenir le grade de docteur de l'université Montpellier 1,2010.
- Burhan Chalioun ,les mutations internationales et l'avenir du monde arabe, Economie, commerce et mondialisation, revue N°4 ; Editions Marinoor,1997.
- Perspectives, revue du forum des chefs d'entreprises, N°02 Février 2009.
- Perspectives, revue du forum des chefs d'entreprises, N°03 , Février 2010.

- Rapport Carnegie, Les défis de l'emploi au Maghreb, numéro 23, Novembre 2010.

-Rapport de la BCEAO –banque centrale des états de l'Afrique de l'ouest , département des études économiques et de la monnaie , direction de la recherche et de la statistique ,n°07/03 septembre 2007.

- Rapport de la banque mondiale - secteur privé, secteur financier et infrastructure –région moyen orient, Afrique du nord, royaume du Maroc, évaluation du climat de l'investissement, Juin 2005.

- Bank Al Maghreb, rapport sur la politique monétaire n°18/2011,document préparé pour le conseil de Bank Al Maghreb du 29 Mars 2011.

- FMI (2011), rapport, N°11/39, publié en Mars 2011, consultation de 2010 au titre de l'article 05, note d'information au public sur l'examen par le conseil d'administration et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie.

-Morrissey O.et Manop Udomkerdmongkol (2011), Governance, Private Investment and Foreign direct investment in Developing countries, World Development.

-المواقع الالكترونية:

-منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الموقع:

-www.ANDI.dz

-Les sites gouvernementaux

-www.el mouradia.dz.

-www.mincom.ma

-www.ministers.tu

-موقع دراسات الوحدة العربية:

-http//www.caus.org.lb.

-موقع المركز الوطني للإحصاء الجزائر:

-www.ons.dz.

-www.finances-algeria.org.

-الموقع الالكتروني لمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا:

- [http //site,voila-fr /laboratoul](http://site,voila-fr /laboratoul).
- www.magrebemergent.com /article 16567 html.
- revue de presse quotidienne sur le monde arabe sur le site www.arabicnews.com.
- index of economic freedom sur le site: www.herritage.org.
- Index of corruption perceptions : www.transparency.org.
- The opacity index: www.opacityindex.com.
- Index of global business environment : www.eiu.com.
- The human development index: www.undp.org.
- [http//www.lesafriques.com](http://www.lesafriques.com).
- <http://www.arabruloflow.org>.
- <http://www.miga.org>.
- <http://www.oit.org>.
- <http://www.bkam.ma>.

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر	08
02	تكاليف استراتيجيات الاستثمار	18
03	توزيع الاستثمارات حسب استراتيجيات نقل التكنولوجيا	31
04	أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدراسات المختلفة	48
05	اثر الصعوبات المؤسسية على نسب الاستثمار في الدول النامية 1996-2009.	61
06	تطور مؤشر التنمية البشرية في الدول النامية	63
07	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول النامية قبل 1992.	67
08	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية.	69
09	عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة في الجزائر.	74
10	عدد صفقات الاندماج و التملك الدولية كبائع للجزائر ،تونس و المغرب في الفترة 1999-2009.	93
11	عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي للجزائر،تونس و المغرب في الفترة 1999-2009.	99
12	مؤشرات التعليم في الجزائر ،تونس و المغرب 2003-2003.	110
13	نسب الإنفاق على التعليم في الجزائر ،تونس و المغرب 2003-2006.	111
14	مؤشر الفساد في الجزائر و دول المقارنة للعام 2006.	113
15	مؤشر الإدارة الرشيدة في الجزائر و دول المقارنة 2006.	113
16	تحليل مقارن للإجراءات الخاصة بالاستثمارات الجديدة في الجزائر و دول المقارنة	122
17	الإنفاق الداخلي الخام في الجزائر 2003-2009.	129
18	نسب تراجع الإنتاج الصناعي في الجزائر .	130
19	مؤشر الإنتاج الصناعي في الجزائر 2003-2007.	131
20	مؤشر التنافسية الصناعية في الجزائر و دول المقارنة.	132
21	تطور مؤشر الحساب الجاري و المديونية الخارجية في الجزائر 2006-2010.	137

22	حصة التمويل المقدم من طرف البنوك العامة و الخاصة في الجزائر.	158
23	توزيع القروض من قبل البنوك العامة و الخاصة.	159
24	بيانات أسواق المال في الجزائر و دول المقارنة لعامي 2008 و 2009.	163
25	العجز بالنسبة لمتطلبات الاستثمار الصناعي	165
26	مكانة الجزائر فيما يخص الاتصالات مقارنة بدول الجوار.	166
27	ترتيب الجزائر ضمن مؤشرات تكنولوجيات الاتصال.	167
28	مقارنة مدى توفر البنى التحتية في الجزائر و دول المقارنة	167
29	مشاكل التوظيف في الجزائر.	169
30	مختلف تكاليف العمل التي يتحملها المستثمر في الجزائر و دول المقارنة	171

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	النمو الاقتصادي مع التقدم التقني الخارجي.	40
02	الضغط الضريبي في الدول النامية	59
03	الترتيب الإجمالي لأداء مناخ الاستثمار	62
04	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 2000-2008.	73
05	عدد المشاريع حسب الدول المصدر في الجزائر.	75
06	قيمة المشاريع حسب المصدر في الجزائر.	75
07	قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب 2002-2007.	76
08	قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس 2002-2007.	77
09	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في الجزائر 2003-2010.	78
10	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في تونس 2006-2010.	79
11	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في المغرب 2000-2006.	80
12	عدد و مدة الإجراءات اللازمة للمستثمر في الجزائر ، تونس و المغرب.	114
13	عدد الإجراءات لتأسيس الكيان القانوني للمشروع.	116
14	مؤشر استخراج التراخيص في الجزائر، تونس و المغرب.	117

118	مؤشر إجراءات توظيف العمال في الجزائر و دول المقارنة.	15
118	مؤشر إجراءات تسجيل ملكية الأصل العقاري في الجزائر و دول المقارنة.	16
119	مؤشر إجراءات الحصول على الانتماء في الجزائر و دول المقارنة.	17
120	مؤشر إجراءات حماية المستثمر في الجزائر و دول المقارنة.	18
120	مؤشر إجراءات سداد الضرائب في الجزائر و دول المقارنة.	19
121	مؤشر إجراءات التجارة عبر الحدود.	20
128	تطور معدلات النمو خارج المحروقات في الجزائر ، تونس و المغرب.	21
138	تطور المديونية العمومية في الجزائر 2000-2010.	22
138	المديونية الكلية في الجزائر و دول المقارنة	23
140	مدى استقرار العملة الجزائرية 2005-2010.	24
144	الضغط الضريبي في الجزائر مقارنة بدول الجوار.	25
146	متوسط الرسوم الجمركية لدول المغرب	26
169	إنتاجية اليد العاملة في تونس و المغرب.	27
170	تطور الأجر القاعدي في الجزائر 1990-2007.	27

ملحق رقم -1:-

➤ مدى تقدم تنفيذ قانون المنافسة في السوق الجزائرية و دول المقارنة- تونس و المغرب

البلد	الجزائر	تونس	المغرب
نطاق القانون	ضيق جدا	ضيق جدا	واسع
المؤسسات	ضعيفة جدا	ضعيف	ضعيف
الإنفاذ	ضعيف	بتحسن	معدوم تقريبا
معونة الدولة	لا	لا	لا
الانفتاح الاقتصادي	64.5	76.4	55.8
متوسط التعريفات	15.8	29.6	19.3
الحوكمة	154.8	90	106.4
تصنيف البنك الدولي			
الموقف تجاه سياسة الجوار	متردة (غير متحمسة)	مستعدة للإصلاحات الاقتصادية ، سلبية (غير متحمسة للإصلاحات السياسية).	مستعدة في الطبيعة
تقدم التنفيذ	لا خطة عمل	تحسن في تنفيذ سياسة المنافسة حصلت تغييرات هامة على الصعيدين التشريعي و المؤسسي ، لا تقدم على مستوى شفافية معونة الدولة.	لم ينفذ بعد المرسوم الصادر لإنشاء مديرية المنافسة، خطة لتعزيز دور و قدرات مجلس المنافسة و هيئات المنافسة الأخرى قيد الإنشاء، لا تقدم على مستوى شفافية معونة الدولة.

المصدر: استنادا إلى تقرير الاتحاد الأوروبي EUROMED.

ملحق رقم -2:-

➤ مؤشرات تنموية مختارة للعام 2005 للجزائر و دول المقارنة

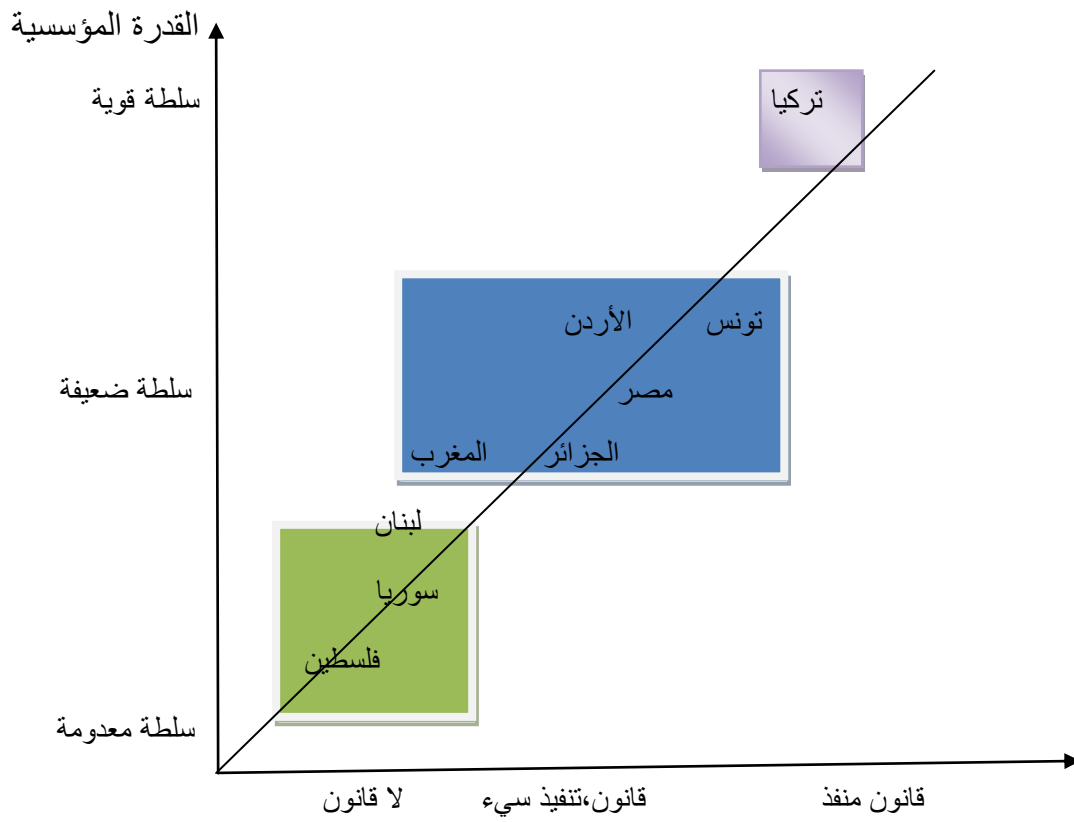
البلد	الجزائر	تونس	المغرب
نظام الحكم	جمهوري	جمهوري	ملكي
عدد السكان (مليون)	31.8	9.9	30.1
معدل النمو السكاني (%)	1.5	1.2	1.6
البطالة	23.7	14.3	13.1
إجمالي الناتج القومي (آلاف يورو)	67.866	24.231	40.853
معدل النمو	5.3	4.2	1.6
الزراعة % من إجمالي الناتج القومي	8.3	12.6	13.3
الصناعة % من إجمالي الناتج القومي	62.3	28.2	31.2
الخدمات % من الناتج القومي	29.4	59.2	55.5
الاستثمار الأجنبي المباشر % من الناتج القومي الإجمالي	1.0	2.1	15

2.8	4.1	2.7	مؤشر الاستعداد التكنولوجي
			2005
124	89	103	التصنيف/177

المصدر: استنادا إلى تقرير الاتحاد الأوروبي و مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة 2006.

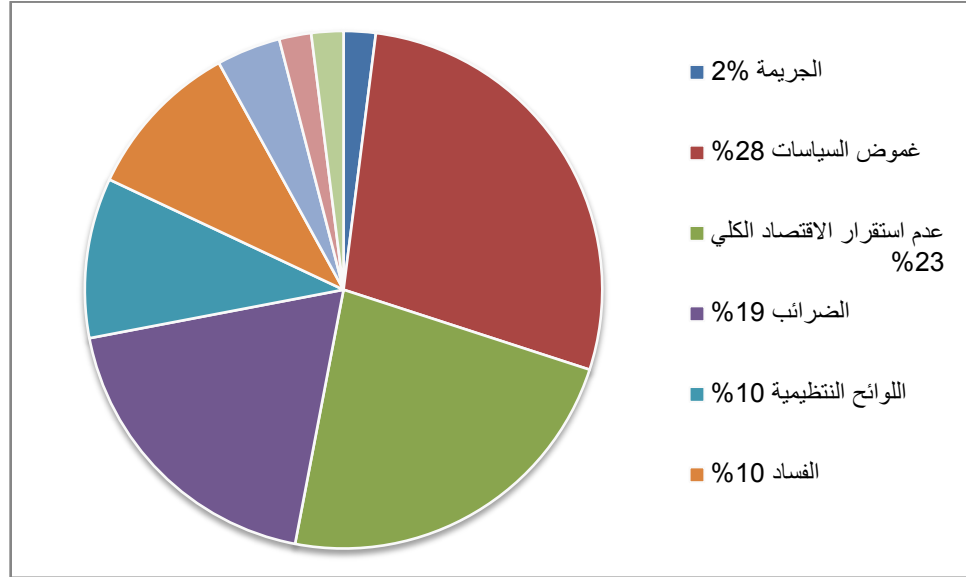
ملحق رقم-3:-

➤ القدرة المؤسسية للجزائر ، تونس و المغرب بالمقارنة مع بعض الدول



ملحق رقم -04-:

➤ معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية



المصدر: استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار.

ملحق رقم -5-:

➤ Tableau comparatif des exonérations douanières

	Algérie (ordonnance de 2001).	Maroc (charte de 1995).	Tunisie (code de 1993).
Droits De douanes	Application du Taux réduit en Matière de douane Pour les équipements Importés et entrant Directement dans La réalisation de L'investissement.	-taux de 2.5% à 10% Maximum pour les Biens d'équipement Matériels et outillages Pièces détachées et Accessoires, considérés Comme nécessaires A la promotion et au Développement de L'investissement.	-incitation communes réduction au taux De 10%. Incitation spécifiques selon Secteurs d'activités Allant des exonérations Ou remboursement des droits des douanes au taux de 10et des taxes d'effet équivalent jusqu'au régimes de zone franche pour les sociétés Totalemment exportatrices. Ces exonérations portent sur les équipements nécessaires à la réalisation des investissements , matières Premiers et produits semi-

Fini importés ou acquis sur le marché local .

ملحق رقم-6:-

➤ **Tableau comparatif des incitations financières**

	Algérie (ordonnance de 2001)	Maroc (charte de 1995)	Tunisie (code de 1993)
Prise en charge de l'état et incitations financières	Prise en charge partielle ou totale des travaux d'infrastructures nécessaire à la réalisation de l'investissement.	Les entreprises répondant à certains critères bénéficient : d'une participation de l'état aux dépenses relatives à l'acquisition de terrains, aux frais de la formation professionnelle. Et d'aménagement des zones industrielles.	Primes étatiques modulées en fonction de l'investissement accordées pour financer le projet ,les frais d'études, les dépenses d'infrastructures
Dispositions comptables	Avantages supplémentaires non automatiques(report de déficit ,délais d'amortissement)	Provision pour investissement en franchise de l'IS ou de l'IGR selon certaines conditions. -amortissement dégressif.	Amortissement dégressif au titre des équipements.

الملاحق

ملخص

لم تكن دول المغرب العربي منهم الجزائر في مناي عن حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي من شأنها دفع وتيرة التنمية، لأجل ذلك منحت الجزائر كباقي جيرانها تسهيلات ضريبية و مالية لهذا النوع من الاستثمار.

واقع التدفقات إلى القطاعات الإنتاجية في الجزائر لم يكن في مستوى الفرص المتاحة، ما أدى إلى طرح التساؤل التالي: ما هي معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2010؟.

انقسمت هذه المعوقات بين ما هو ذو طبيعة مؤسسية و أخرى اقتصادية ، إذ ما تزال مشاكل البيروقراطية و الفساد و كثرة الإجراءات الإدارية ، إضافة إلى قانون التسقيف في 2009 من أهم معوقات الاستثمار في السوق الجزائرية.

يضاف إلى ذلك عدم تحسن تطبيق بعض السياسات التشجيعية كالخصصة و التمويل، كما تظهر تحديات مرتبطة باليد العاملة و التي تعد الأقل إنتاجية بين دول المقارنة تونس و المغرب.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الشركات متعددة الجنسيات؛ استراتيجيات الاستثمار؛ مؤشرات أداء مناخ الاستثمار؛ الفساد؛ تسقيف التملك؛ الانفتاح التجاري؛ الضغط الضريبي؛ أثر الإزاحة؛ تكاليف العمالة.

نوقشت يوم 2013/06/10